البحث الأول

السياسة التشريعية

في تأسيس وتنظيم الدولة الفرعونية

"عصر توحيد القطرين"

دكتور

عبد الله سعدة

ملخص البحث :

على الرغم من أن اصطلاح السياسة التشريعية هو من المصطلحات الحديثة نسبيا، إلا أن فكرة ربط النشاط التشريعي والتنظيمي بخطط التنمية في المجتمع هي فكرة قديمة لها أصولها وتطبيقاتها في المجتمعات القديمة، خاصة المجتمع المصري الفرعوني، وكانت الرحلة نحو توحيد قطري البلاد ماهي إلا تطبيق لسياسة عامة انتهجها ملوك ذلك العصر، تجلت جوانبها التشريعية في النظم القانونية والإدارية التي وضعها ملوك عصر التوحيد، والتي اعتمدت على العديد من الوسائل، وكانت متفقة مع ظروف عصرها بصورة تؤكد رقي الفكر المصري القديم منذ تلك المرحلة الباكرة في تاريخ مصر.

وقد أثبتنا من خلال هذه الدراسة جود دلائل على وجود جهود سياسية وتشريعية لملوك كل من الأسرة صفرين والأسرة صفر والأسرة الأولى، وأن هذه الجهود كانت متفقة مع احتياجات المرحلة السياسية والأحوال الاجتماعية التي يمر بها المجتمع، وتسعى نحو تحقيق آمال الملوك في تحقيق الوحدة.

كما توصلنا إلى اختلاف اسلوب السياسة التشريعية باختلاف أحوال وظروف المجتمع، والأهداف المرجو تحقيقها ، فنجد اتباع الملوك لأسلوب المبادرة فيما يخص مسألة تحقيق الادارة المركزية لليلاد، كما نجد اتباعهم لأسلوب رد الفعل بصدد مواجهة الاضطرابات الداخلية و هجمات البدو والأجانب. كل ذلك كان ضمن خطة سياسية تهدف لتحقيق الخير والاستقرار والأمن للمجتمع.

Abstract:

Although the term legislative policy is a relatively modern term, the idea of linking legislative and regulatory activity to development plans in society is an old idea that has its origins and applications in ancient societies, especially Pharaonic Egyptian society, and the journey towards unifying the country's

two regions was nothing but the application of a general policy. It was adopted by the kings of that era. Its legislative aspects were evident in the legal and administrative systems established by the kings of the era of monotheism, which relied on many means and were consistent with the circumstances of their era in a way that confirms the sophistication of ancient Egyptian thought from that early stage in Egypt's history.

Through this study, we have proven that there is evidence of the existence of political and legislative efforts by the kings of the Safarin Dynasty, the Safar Dynasty, and the First Dynasty, and that these efforts were consistent with the needs of the political stage and the social conditions that society was going through, and sought to achieve the hopes of the kings in achieving unity.

We also found that the style of legislative policy differed depending on the conditions and circumstances of society, and the goals to be achieved. We find that kings followed the initiative method with regard to the issue of achieving central administration of the country, and we also find that they followed the reaction method when confronting internal disturbances and attacks by Bedouins and foreigners. All of this was part of a political plan aimed at achieving good, stability and security for society.

مقدمة

منذ تاريخ مصر الموثق إلي ستة عشر ألف سنة خلت، لكن بداية العصور التاريخية لمصر تبدأ منذ توحيد قطريها منذ اثنين وثلاثين قرنا خلت قبل ميلاد السيد المسيح عليه السلام، ورغم أنه لا خلاف على أن حدثا مهما في تاريخ البشرية كتوحيد قطري مصر وتأسيس الدولة المركزية الأولي، وما استلزمه من تنظيم إداري وسياسي واجتماعي دقيق، وكذا تنظيم أمور سكانها سواء العلاقات الاجتماعية، أو علاقتهم بالدولة، يؤكد على عبقرية المصري الذي عاش في ذلك العصر وقدرته على التفكير المنظم واتخاذ السبل نحو إنفاذ مخططاته، فإن الدراسات التي تعرضت لتلك الفترة التاريخية المهمة من عمر البشرية وتاريخ مصر لم تعن بها العناية الكافية، فنلاحظ ندرة الدراسات التي تعرضت لهذه الفترة. وليس بغريب إذن أن نجد إغفال هذه الفترة في الدراسات القانونية. غير أن هذا الإغفال وإن كان ليس بغريب إلا أنه غير مبرر، رغم صعوبة البحث في أحوال المجتمع في تلك الفترة، ورغم ندرة الوثائق التي وصلتنا عنها .

ووفاء للمذهب الذي أعلنت سابقا[1] انتمائي إليه والذي يدعو إلي تأصيل الفكر المصري ورده إلى جذوره وأصوله الأولي المصرية الخالصة، فقد عزمت على دراسة الأسس التنظيمية والتشريعية التي اتبعها ملوك عصر التوحيد، ليتثنى لنا الوقوف على دورهم الهام في تأسيس الدولة المركزية الأولى في تاريخ البشرية، وكذا الوقوف على قدرتهم على قيادة المجتمع وتوجيه الجهود نحو تحقيق أهداف وتنفيذ خطط محددة وصولا لغاياتهم العليا وهي: إقرار العدالة والنظام في الكون والمجتمع؛ وهو ما يستلزم الوقوف على أحوال البلاد وأوضاعها السياسية والاجتماعية والثقافية والدينية، وليتضح كيف ارتبط تطور الفكر القانوني بالمجتمع وتقاليده. وهو ما يستدعي أن نستعرض بداية الأوضاع المختلفة في المجتمع فيما قبل التوحيد، ثم نحاول تأصل الفكر التشريعي والتنظيمي السائد في تلك الفترة . كما نتناول الجهود المختلفة في توحيد البلاد ، وكيف تم الأمر على يد مينا، وكيف استطاع تنظيم

([1]) في مقدمة رسالتي للدكتوراة بعنوان : التجريم والعقاب في مصر منذ عهد الفراعنة وحتى ما قبل دخول الإسلام ، جامعة المنوفية ٢٠١٩.

أجهزتها وإقرار سلطته وفرضها على جميع سكان البلاد، وجهود خلفائه في إقــرار النظم الإدارية والقانونية للدولة المصرية. وأعلم أن البحث في هذا الموضوع شاق لا محاله لكنه الوفاء بالعهد.

تحديد فترة الدراسة :

تتحدد الفترة التاريخية محل الدراسة ببداية ظهور فكرة ضرورة توحيد البلاد في دولة مركزية واحدة تحت حكم ملك واحد، والتي نظن أنها لم تظهر إلا لألف سنة خلت قبل توحيد مينا قطري البلاد، وهذا لا يعني أن قصة التوحيد تبدأ منذ قيام مملكتي الشمال والجنوب، بل إن القصة ترتبط ببدايات حياة الإنسان المصري الأول الذي ارتبطت بنهر النيل. ومن ثم فإن **نطاق دراستنا سيشمل الفترة من ظهور مملكتي الشمال والجنوب وحتى نهاية الأسرة الأولى.** وسنحاول إبراز هذه الرحلة بصورة كاملة قدر استطاعتنا .

صعوبات الدراسة :

في مجال الحديث عن كيفية تأسيس وتنظيم الدول، يختلط الفكر السياسي بالفكر القانوني ويمتزجا حتى لا يمكن التفريق بين كل منهما، وهو ما يلقي بظلاله على الدراسات التي تتناول هذا الجانب ، ومن ثم يصبح من الصعب تأصيل "السياسة التشريعية" كمصطلح مستخدم في علم السياسة وعلوم التشريع (القانون)، لكون التشريع دوما هو وسيلة السلطة في إنفاذ إرادتها، وسياستها في تنظيم وإدارة الدولة، وضبط العلاقات في المجتمع. ويبقي الوقوف على الحد الفاصل بين كل من السياسة والقانون مشكلة تؤرق المفكرين حسب النظرة التي يبدأ منها كل منهم تناول الفكرة .

إن أصعب ما يواجه الباحث في فلسفة وتاريخ النظم القانونية القديمة بصفة عامة، هي الافتقار إلى المصادر المباشرة، وتبرز هذه الصعوبة بصورة أكثر في الفترة التاريخية موضوع دراستنا. إذ أن قدم العهد بيننا وبين ذلك العصر، قد خلق صعوبات عديدة بعضها متعلق بالمصادر، سواء الحصول عليها أو دراستها واستيعابها وإدراك أثرها في الفكر السائد في تلك المرحلة، ومن ثم تحديد أثرها في موضوع الدراسة.

كما نواجه أيضا بالخلاف بين المؤرخين حول بعض المسائل الجوهرية التي تتعلق بموضوع الدراسة والتي يؤدي الأخذ برأي دون آخر فيها ترتيب أحكام مغايرة لبعضها، وأهم هذه المسائل التي واجهتنا: تحديد شخصية موحد القطرين، وإن كنا قد جنحنا إلى الالتفات عن الاستغراق فيها، واكتفينا بالإشارة لهذا الخلاف بالهامش، حتى لا نخرج عن بحثنا القانوني إلى موضوع تاريخي صرف، آملين أن يغفر لنا القارئ أثر هذا النهج، وأن يوافقنا فيما انتهجناه في هذه المسألة .

أسئلة الدراسة :

تحاول هذه الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية :

- **ما هي المراحل التي مر بها المجتمع المصري منذ ظهوره وحتى قيام الدولة المركزية ؟**
- **وما هي الأسباب التي وجهت فكر ونظر المصريين الأوائل نحو الوحدة ؟**
- **وما هي علاقة المجتمع بالسلطة في كل مرحلة من تلك المراحل ؟**
- **وما هي الفلسفة التي قام عليها نظام الحكم في الدولة المركزية الأولى في تاريخ البشرية؟**
- **وما هي مصادر القانون في ذلك العصر ؟**
- **وكيف استطاع ملوك وأبطال عصر التوحيد تنفيذ خططتهم نحو تحقيق الوحدة ؟**
- **وكيفية تنظيم الجهاز الحكومي سواء قبل قيام الدولة المركزية أو بعده ؟**
- **وما هي أهم جهود ملوك عصر التوحيد في تنظيم البلاد ، وإقرار شرائعها؟**

- **منهج البحث :**

سوف نتبع في هذه الدراسة منهج تحليلي تأصيلي بهدف إبراز الأسس والفكرية والعوامل المؤثرة في هذه المرحلة على نحو التي حملتها لنا المصادر المختلفة عن الفترة محل الدراسة، حتى يمكننا التعبير عن الفكر القانوني السائد فيها، وهو ما يمكننا من الوقوف على أصل فكرة السياسة التشريعية في الفترة التاريخية التي تشملها هذه الدراسة.

خطة الدراسة :

سوف نقسم هذه الدراسة إلى ثلاثة فصول :

نتكلم في **الفصل الأول** عن الرحلة التي خاضها المجتمع نحو الوحدة، وأحوال المجتمع في تلك الفترة، والأسباب التي وجهت أنظاره إليها.

وفي الفصل الثاني نتناول: العلاقة بين السلطة والمجتمع ودور القانون في رسم أسس العلاقة بينهما . وكذا نتناول تحديد مصادر القانون في تلك الفترة، وفلسفة النظام القانوني السائد في فترة الدراسة.

وفي الفصل الثالث : نتناول السياسات التي اتبعها ملوك عصر التوحيد سواء جهودهم في تنظيم البلاد وإقرار نظمها الإدارية أو في مجال التشريع.

على أن نبدأ بتمهيد نحاول فيه إبراز مفهوم السياسة التشريعية وأهدافها، وخصوصية الحديث عن السياسة التشريعية في المجتمعات القديمة .

والله نسأل التوفيق السداد .

مبحث تمهيدي

حول مفهوم السياسة التشريعية

نبدأ بتحليل المصطلح :

أولا : السياسة :

في اللغة العربية؛ السياسة: القيام على الشيء بما يصلحه، وهي من الفعل (ساس) أي: أمر ونهي[٢]، واستخدمها العرب بمعنى الرياسة، وفيما يدخل في نطاق فن الحكم وممارسة أساليب الحيل والدهاء[٣] .

أما اصطلاح Politique في اللغات الأجنبية فهو مشتق من الأصل الإغريقي Polis ، وتعني المدنية[٤]،ولهذه الكلمة معنيان: الأول: مجموعة الأصول التنظيمية التي تهدف إلى إقامة جماعة صالحة في المجتمع ، وتضع من القوانين ما يكفل لها صفة الاستقرار والنظام الدائم. والثاني : مجموعة الغايات المشتركة التي يستهدفها شعب ما والوسائل التي يعدها ذلك الشعب للوصول لتلك الغايات[٥].

---

(٢) ابن منظور: لسان العرب، الجزء الرابع، المجلد السابع، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤.، ص٣٠١ .
د. مراد وهبة : المعجم الفلسفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ٢٠١٦ ، ٣٩٨ .

(٣) أنظر ، د. محمد سعد أبو عامود : مقدمة في علم السياسة ، مؤسسة الشنهابي للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، دون سنة طبع ، ص ٣- ٤ .

(٤) يذكر الدكتور مراد وهبة أن هذا اللفظ الأجنبي مشتق من الأصل الإغريقي Politéia بمعنى الدولة أو الجمهور أو الدستور . أنظر لسيادته : المرجع السابق، ص ٣٩٨ .
ويذكر بعض الكتاب أن **الاغريق** كانوا أول من استخدم كلمة Politics التي كانت تطلق في الأصل على اجتماع المواطنين الذين يكونون المدينة ، وكلمة السياسة مشتقة من polis اليونانية التي كانت تعني المدينة ، وتطور استخدام الاغريق لهذه الكلمة لتصير politiela التي تتضمن معان عدة هي الدستور ، الدولة ، النظام السياسي ، وحقوق المواطنة.
أما الاستخدام المعاصر لهذه الكلمة يميز بين كلمتين Politics وهي تعني عالم السياسة بما يشتمل عليه من سلطة وإدارة وقوة ونفوذ وكل ما يتعلق بمؤسسة الدولة ، أما الكلمة الثانية فهي : policy وتعني برنامج عمل سياسي سواء كان في النطاق الداخلي أو الخارجي . أنظر ، د. محمد سعد أبو عامود : مقدمة في علم السياسة ، مرجع سابق ، ص ٣.

(٥) د. فايز محمد حسين : نشأة فلسفة القانون وتطورها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٢ ، ص ١٣٦.

وفي نظر الفلاسفة هي التعبير الفلسفي للأشياء، هي القدوة والقيادة، وهي عقل الفيلسوف الذي يخطط لما فيه صالح المجتمع السياسي، وهي الوحدة الجامعة لخيوط التفرقات الاجتماعية منذ الخلية الأولى للمجتمع ، والكشف عن أصل السيادة والقيادة والسلطة [٦].

وعلى ذلك فإن اصطلاح السياسة بصفة عامة يطلق على ذلك الفرع من العلم المدني الذي يتناول أصول الحكم وتنظيم شئون الدولة[٧]. وفي أكثر معانيها انتشارا هي علم القوة وتنظيمها في المجتمعات[٨].

فالسياسة ترتبط بالمجتمع السياسي المنظم، فقد عبر الفقيه الراحل الدكتور محمود السقا(رحمه الله) عن هذا الارتباط بقوله: " إذا نشأ المجتمع السياسي المنظم ، دخلت السياسة من أبواب الحكم "[٩]، ومن ثم فإن درجة نضوج الفكر السياسي في أي مجتمع ترتبط بدرجة تنظيمه ورقي فكره وثقافته التي تجد صداها في نظام الحكم داخلها ، والذي يحدد النهج والسبيل الذي يضمن الالتزام به تحقيق مصالح المجتمع حتى يعم الرخاء والخير علي المجتمع.

ويشير معجم العلوم الاجتماعية إلى أن هذا المصطلح "يشير إلى الأفعال الإنسانية، التي ترتبط بقيام أو حسم لصراع حول الصالح العام وصالح الجماعات ، والذي ينطوي دائما على استخدام القوة أو الكفاح لتحقيقها". وفي المعجم القانوني "علم السياسة هو علم الحكومة أو أصول الحكم ، أو فن إدارة الشئون العامة" [١٠].

([٦]) أنظر ، د. محمود السقا : فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية "دراسة في علم تطور القانون" ، دون ناشر ، ٢٠٠٨ ، ص ٨٣ .

([٧]) د. مراد وهبة : المرجع السابق، ص ٣٩٨ . ، المعجم الفلسفي ، صادر عن مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية ، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٣ م ، ص ٩٩ .

([٨]) د. أميرة حلمي مطر :في فلسفة السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ ، ص ٥.
د. مصطفي النشار : تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيعة- القاهرة ٢٠٠٥ ، ص ١٥ .

([٩]) د. محمود السقا : المرجع السابق ، ص ٨٣ .

([١٠]) نقلا عن : دكتورة : نجاح محسن: فلاسفة السياسة في العصر الحديث من (ميكيافيللي) حتى (كانط)، دار الهداية للطبع والنشر، الطبعة الأولي، ٢٠١٠ ، ص ١٦ .

ثانيا : التشريع :

التشريع في اللغة العربية من المصدر (شرع) والذي يأتي بمعان مختلفة فقد يعني ورود الماء من غير مشقة ولا واسطة، والشريعة: ما سن (شرع) الله من الدين وما أمر به، وشِرعَة: ابتداء الطريق ،وقد يقصد بها: الدين والملة والمنهاج أو المذهب ، ويقال شَرَعَ فلان في كذا إذا أخذ فيه. وشَرَعَ الدين أي: سنه، وشَرَعَ فلان: إذا أظهر الحق وقمع الباطل، والشِّرعَة: العادة، والشارع: الطريق الأعظم الذي يرع فيه الناس عامة، ويقال شَرَعتُ إلى الطريق إذا أنفذته إليه[١١]، كما يقصد به المثل والمساواة فيقال الناس في هذا شَرَعٌ: أي سواء[١٢] .

وعلى ذلك فالتشريع: مصدر شرَّع (بالتشديد) مأخوذ من الشريعة، والشريعة في أصل الاستعمال اللغوي تطلق على ورود الماء الذي يقصد الشرب ــ ثم استعملها العرب في الطريقة المستقيمة التي تهدي الناس إلى الخير، ففيها حياة نفوسهم وروى عقولهم[١٣]. ويقول تعالي: "ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها" [١٤] .

والتشريع في اصطلاح فقهاء الشريعة الإسلامية يطلق على الأحكام التي سنها الله لعباده ، ليكونوا مؤمنين عاملين على ما يساعدهم في الدنيا والآخرة. وسميت هذه الأحكام شريعة لأنها مستقيمة محكمة الوضع لا ينحرف نظامها ، ولا تتلوى عن مقاصدها كالجادة المستقيمة لا التواء فيها ولا اعوجاج ، ولأنها شبيهة بمورد الماء من قبل أنها سبيل إلى حياة النفوس وغذاء العقول، كما أن مورد الماء سبيل إلى حياة الأبدان، وعلى هذا فالتشريع سن الشريعة وبيان الأحكام، وإنشاء القوانين ووضع النظم التي تسير عليها الأفراد والجماعات[١٥]. **والتشريع** هو القاعدة العامة الآمرة التي تنشئها السلطة صاحبة السيادة، وهو قاعدة مكملة، أي اقتراح بين طبيعة الكائن أو الوظيفة أو التصرف ..إلخ، وهو تأكيد العلاقة الثنائية بين سبب ونتيجة، أي أنه

---

(١١) أنظر ، ابن منظور : لسان العرب ، مجلد ٤ ، ج ٨ ، ص ٥٩ .
(١٢) ابن منظور : المرجع السابق ، ص ٥٩ .
(١٣) د. شفيقة الشهاوي رمضان : تاريخ التشريع الإسلامي ، دون ناشر ، دون سنة نشر ، ص ١ .
(١٤) سورة الجاثية ، الآية ١٨ .

(١٥) أنظر ، د. شفيقة الشهاوي رمضان : المرجع السابق ، ص ٢ .

يعبر عن النظام الذي بموجبه تنتظم الأشياء .. وبوجه عام الشريعة هي الطريق الواضح الذي ينبغي اتباعه [١٦].

والتشريع في لغة القانون هو: وضع القاعدة القانونية في صورة مكتوبة بواسطة السلطة المختصة وهي السلطة التشريعية، كما يطلق اصطلاح التشريع على نفس القواعد التي وضعت عن طريق السلطة التشريعية[١٧]. وهو غير التقنين، إذ أن الأخير صورة خاصة من التشريع، يراد به جمع النصوص التشريعية التي تكون فرعا معينا من فروع القانون في مجموعة واحدة (Code)بعد أن تبوب وتنسق ويرفع ما قد يكون بينها من تضارب وتعارض[١٨].

ثالثا : تعريف السياسة التشريعية :

اتجه بعض الفقه إلى تعريف السياسة التشريعية بأنها: الأفكار الرئيسية التي توجه القانون في مراحل إنشائه وتطبيقه [١٩]. ويهدف إلى الارتقاء بالكيفية التي يسلكها المشرع لضبط المجتمع وتنظيم السلطات داخله ، إذ أن القانون هو أهم أدوات السلطة السياسية في ذلك الشأن.

كما عرفها البعض الآخر بأنها : هي الفلسفة التي تحكم عملية التشريع بداية من اتخاذ قرار التصدي لموضوع أو قضية عن طريق التشريع أصلاً، ومروراً بتحليل

([١٦]) أنظر ، ترجمة بحث الدكتور محمد عبد الهادي الشقنقيري :
التشريع Loi divine,loi humaine et droit dans L'histoire juridique de l'Islam الإلهي والتشريع الإنساني والقانون في التاريخ القانوني للإسلام ، ترجمة : د. محمد على الصافوري، منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية ،العدد٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢ ص ١٨٦ .

([١٧])أنظر ، د. عبد الخالق حسن أحمد : المدخل لدراسة القانون : دون ناشر ، ١٩٨٧ – ١٩٨٨ ، ص ٨٧ .

([١٨]) أنظر ، د. عبد الخالق حسن أحمد : المرجع السابق ، ص ٩٠.

([١٩]) أنظر ، د. أحمد فتحي سرور : أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢ ، ص ١٠ .

الموضوع وتحديد أولويات المجتمع بشأنها وقدراته ومصالحه إزائها، ثم ترجمة مبادئ السياسة إلى نصوص قانونية وإصدارها بالطرق المقررة [٢٠] .

وعرفها البعض بأنها : الفلسفة التي تؤطر عملية التشريع بدء من اتخاذ القرار ومرورا بالتحليل وتحديد الأولويات للمجتمع ، مع البحث عن طرق ترجمة هذه السياسة إلى نص تشريعي ، أو قانون عادي.[٢١]

ومن جانبنا فإننا نفرق بين علم السياسة التشريعية، وبين السياسة التشريعية للدولة.

فعلم السياسة التشريعية هو العلم الذي يبحث في ربط السياسة العامة للدولة بسياساتها في المجالات المختلفة (الاقتصادية، والاجتماعية، والصحة العامة، وغيرها..) والتنسيق بينها وتحديد المصالح الهامة للمجتمع وتنظيم النشاط (الإنساني، والمؤسسي) داخل المجتمع بواسطة القانون. ومن ثم فإن علم السياسة التشريعية يتداخل بشكل كبير مع دراسات كل من (علم الاجتماع، علم الاجتماع القانوني ، علم الاجتماع الديني، علم الأخلاق، علم الاقتصاد، وعلم الاجتماع الاقتصادي ، وإلى جانب نتائج دراسات علم السياسة ، وعلم القانون ، وغيرها من العلوم التي تهتم بدراسة تطور الفكر والنظام الاجتماعي ، وتحاول استخلاص القواعد التي تحكم القواعد التي تحكم هذا التطور. ويعتمد علم السياسة التشريعية على ما تقدمه دراسات هذه العلوم من نتائج ويستخدمها في تطوير النظام القانوني بما يضمن تحقيق التغيير الاجتماعي المطلوب، ومن ناحية أخرى يضمن تحقيق أهداف السياسة العامة للدولة

([٢٠]) د. علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد .إطار مقترح للدول العربية، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، برنامج الأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية،2003 ، ص ٥ .

([٢١]) د/ ساسي محمد فيصل: ماهية السياسة التشريعية، التعريف والآليات، ورقة بحثية ضمن أعمال مؤتمر : السياسة التشريعية بين حفظ النظام العام وإيثار الحريات العامة، جامعة الدكتور مولاي طاهر – سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – مخبر حماية حقوق الانسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر. المجلد الثاني، ٢٠١٩ ، ص ٩٩. متاح على الرابط: **http://search.mandumah.com/Record/1144608**

د/ غازي إبراهيم الجنابي : دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق ، كلية القانون – الجامعة المستنصرية، مجلد ٤، عدد ١٨، ٢٠١٢ ، متاح على الرابط : http://search.mandumah.com/Record/427580

في مجالاتها المختلفة . إذ أن القانون هو أهم أدوات الضبط الاجتماعي في نظمنا المعاصرة ، واستخدام هذه الأداة (القانون) يجب أن يخضع لسياسة وخطة ترسمها السلطة السياسة في الدولة في ضوء سياستها المستقبلية في قيادة المجتمع ومهمتها في ضبط المجتمع وتطوير النظام القانوني له ، ومن هنا تتضح أهمية علم السياسة التشريعية بالنسبة لكل من القانون والسياسة. إذ أنه يعتبر الرابط بين نتائج فلسفة السياسة وفلسفة القانون ، ويجعل نتائج دراسات علوم (القانون والسياسة) أكثر اهتماما بواقع الحياة في المجتمع.

أما السياسة التشريعية للدولة : فهي خطتها في تنظيم شئونها التشريعية بهدف تحقيق المصالح التي اعتبرتها جديرة بالحماية القانونية ابتغاء لتحقيق الصالح العام للمجتمع، ومن ثم توجه السلطات المعنية بالتشريع داخلها – سواء من حيث التكوين أو التطبيق أو التنفيذ– للعمل وفقا لهذه الخطة من أجل الوصول للغايات المحددة.

إذ أن علم السياسة التشريعية يعد أحد العلوم المستقبلية التي يتخطى حدود الواقع ليستشرف المستقبل، فالعلوم المستقبلية كما عرفها علماء الاجتماع: هي جهد علمي لاستطلاع التطورات المستقبلية في مجتمع من المجتمعات في ضوء رؤية حاضر وماضي اتجاهات التغيير في المجتمع.[٢٢]

مونتسكيو وتأسيس علم (السياسة التشريعية):

ويرجع الفضل في تأسيس هذا العلم إلى الفيلسوف الفرنسي "مونتسكيو" الذي وضع أسسه في كتابه القيم: روح الشرائع الذي طبع لأول مرة عام ١٧٤٨م في جنيف تحت عنوان: "روح الشرائع، أو الصلة التي يجب أن تكون بين القوانين ونظام كل حكومة والطبائع والإقليم والديانة والتجارة.. الخ" ، وهو مؤلف مكون من واحد وثلاثين بابا

([٢٢]) د/ أحمد زايد ،و د/ اعتماد علام: التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٦. ص ٣١٨.

Kuper. A , and Kuper. J : the social Science Encyclopedia, Routledg paul, London, 1985, p.9.

موزعة على ستة أجزاء.[٢٣] حيث تناول في الباب التاسع والعشرين كيفية وضع القوانين، وبين وجوب ارتباط القانون بالغاية منه وأن تكون الوسائل التي يتبناها القانون متفقة مع الغاية من وضع القانون وقادرة على تحقيق مقاصد المشرع، وأبز اختلاف أثر القوانين (المتشابهة) باختلاف المجتمع والظروف التي تطبق فيها، كما أكد على ضرورة اتساق القانون مع النظام القانوني للمجتمع، حتى لا يؤدي إلى نتائج غير المرغوب في تحقيقها، وتناول في الفصل السادس عشر من ذات الباب الأمور التي يجب مراعاتها عند وضع القوانين وبين أن عبقرية الحكام والمشرعين تكمن في ما يستطيعون أن ينعموا به على مجتمعاتهم من قوانين، وأن يتخيروا أنسب الطرق في وضعها وفي تطبيقها. فاستلزم الإيجاز في العبارة، وأن يكون اسلوبها بسيطا غير معقد، فالتعبير الصريح يكون أفضل في الفهم من التعبير الرزين المُفَّخَم. وأن يكون اسلوب الصياغة واضحا فتثير ألفاظ القوانين ذات الأفكار والدلالات والمعاني عند جميع الناس، وأن يبتعد عن التعبيرات المبهمة. وقرر القاعدة التي تقضي بأن:

- ضرورة اتفاق القوانين المدنية مع القوانين السياسية السائدة في المجتمع.
- وأن افتراض القانون خير من افتراض الانسان، فمتى افترض القاضي كانت الأحكام مُرادية، ومتى افترض القانون منح القاضي والمجتمع قاعدة ثابتة. [٢٤]

وغير ذلك الكثير والكثير من القواعد والمبادئ التي تؤكد عبقرية هذا الفيلسوف وسبقه عصره ووضعه الأسس والمبادئ التي قام عليها علم التشريع ، والذي يطلق عليه في مجال الدراسات المستقبلية علم السياسة التشريعية. [٢٥]

([٢٣]) انظر، مقدمة المترجم، لكتاب: مونتسكيو: روح الشرائع: ترجمة عادل زعيتر، ج١، طبعة دار المعارف بمصر، القاهرة ١٩٥٣ ، ص ١٥.

([٢٤]) مونتسكيو : روح الشرائع، ج٢ ، ترجمة: عادل زعيتر، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ٢٠١٠ ، ص ٣٨٨.

([٢٥]) نشير إلى أنه لا يمكننا تناول كل ما أورده مونتسكيو من مبادئ لهذا العلم في بحثنا الراهن، ولكن ذكرنا ما يؤكد ريادته وتأسيسه لهذا العلم، أما الحديث عن كل ما أورده مونتسكيو فإنه يتطب إعداد مؤلف خاص يمثل قراءة لروح الشرائع ، وهو أمر يخرج عن نطاق موضوع البحث، ولهذا رأينا وجوب الإشارة ، ولفت الأنظار، إلى ذلك السفر القيم ، وإرجاع الفضل في تأسيس هذا العلم لصاحبه.

رابعا : أهداف السياسة التشريعية :

تتحدد أهداف السياسة التشريعية وفقا لغايات الاجتماع الإنساني، وغايات السلطة الحاكمة، ومدى التزامها بالعمل على تحقيق الغايات التي من أجلها قام المجتمع. ويمكن تحديد أهداف السياسة التشريعية فيما يلي :

الأهداف العامة:

- ❖ العمل على تحقيق الصالح المشترك للمجتمع ، (تحقيق الخير العام)[٢٦] .
- ❖ العمل على ضبط المجتمع وضمان العدالة.
- ❖ ترسيخ فلسفة ونظام الحكم السائد (رأسمالي ، إقطاعي ، شيوعي)
- ❖ ضبط العلاقة بين السلطة والأفراد طبقا لفلسفة نظام الحكم .
- ❖ ضمان تحقيق خطة الدولة في التنمية وفقا لسياستها العامة .
- ❖ ضمان التوافق بين النظام القانوني وفلسفة النظام السياسي السائد .

الأهداف الخاصة:

- ❖ ضبط علاقات الأشخاص داخل المجتمع .
- ❖ مواجهة المستجدات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية .

([٢٦]) راجع : مونتسكيو : المرجع السابق، ص ٣٦٩. د/ فايز محمد حسين: الخير العام والمقاصد الشرعية وفلسفة التشريع ، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ٢٠١٥. الرابط:

http://search.mandumah.com/Record/717408

❖ توفير الحماية القانونية للمصالح الهامة اللازمة لاستمرار الحياة داخل المجتمع على نحو يسمح باستمرار وتطور العلاقات داخل المجتمع .

أساليب السياسة التشريعية:

يميز **دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين** بين اسلوبين للسياسة التشريعية، هما: أسلوب رد الفعل، وأسلوب المبادرة[٢٧] .

أ- أسلوب رد الفعل :

ويتمثل هذا الاسلوب في اقتصار دور السلطة العامة في الدولة إلى معالجة الوضع القائم فلا تتدخل لإصدار التشريعات إلا إذا استدعت الضرورة ذلك، فيجب أن تظهر ضرورة ملحة توجب معالجة الوضع بالتشريع ، ومن ثم فيتم إصدار قانون معين يعالج المشاكل المتفاقمة داخل المجتمع ويبقي أداء العمل التشريعي قائم على رد الفعل لما يستجد في واقع الحياة. ويصاب النظام السياسي والقانوني في الدول التي تعتمد على اسلوب رد الفعل بالضعف والتخبط ، ويسود في الدول والمجتمعات المتخلفة التي تهيمن عليها الصراعات على السلطة .

ب-أسلوب المبادرة :

يعتمد أسلوب المبادرة على تحديد الموضوعات التي يتطلب حسن تنفيذ السياسة العامة معالجتها بالتشريعات ، فتتجه الحكومة إلى المبادرة بطلب إقرار هذه التشريعات وإصدارها حتى تضمن تنفيذ السياسة العامة وخطة التنمية تحقيقا للصالح العام للمجتمع ، وهو ما يوفر الوقت الكافي لدراسة ومناقشة مشروعات القوانين ، وتلقي الاقتراحات وآراء المتخصصين بشأنها، بما يحقق الانسجام بين القوانين التي تصدر تنفيذا لخطة التنمية والنظام القانوني في الدولة ،كما يضمن فعالية الأداء التشريعي، ويكفل تحقيق ثقة الأفراد في النظام القانوني، تحقيق أفضل نتائج للسياسة العامة . ويساهم أسلوب المبادرة في ترتيب الأولويات التشريعية بشأن القوانين التي تعالج موضوعات ذات أهمية أكثر من غيرها ، بما يجعل من المشرع متقدم خطوات على مشكلات الواقع الاجتماعي والاقتصادي ، ويساهم في أداء القانون لدوره في

([٢٧]) أنظر، المستشار/ ماجد صبحي: **دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين** ، إشراف : المستشار / هاني حنا ، برعاية: المستشار / محمد حسام عبدالرحيم ، القاهرة ٢٠١٨ ،ص ٢٠ – ٢٢.

ضبط المجتمع بصورة أكثر فاعلية . ومن أجل ضمان تحقيق أسلوب المبادرة أهدافة وكذا الحفاظ على أسبقية السياسة التشريعية للمستجدات في الواقع الاجتماعي ، تلجأ الحكومة لإعداد ما يعرف بالأجندة التشريعية .

وإذا كان موضوع بحثنا يتعلق بمرحلة تاريخية مهمة من مراحل تاريخ الوطن، فإنه يجب علينا أن نشير إلى خصوصية البحث في ثقافات المجتمعات القديمة، إذ أن فكرة السياسة التشريعية يتلخص مضمونها في المجتمعات القديمة في تحقيق هدفين، هما:

١- تحقيق الخير العام للمجتمع .

٢- ضمان استمرارية النظام الذي ارتضاه المجتمع واتخذه أساسا للعلاقة بين السلطة والرعية. وصولا لتحقيق فكرة العدالة.

إذ أن المجتمعات القديمة- خاصة المجتمع الفرعوني- قد ربطت بصورة مباشرة بين (النظام ، والعدالة) ، فاتباعهما يحقق الخير العام. ونحاول في الصفحات التالية دراسة السياسة التشريعية في عصر توحيد القطرين، حتى يمكننا أن ننظر كيف استطاع ملوك هذا العصر تأسيس الدولة وإقرار نظمها، خاصة النظام القانوني، وتحديد الاسلوب الذي اتبعوه في هذا الشأن.

الفصل الأول

الرحلة نحو الوحدة

مرت فكرة توحيد البلاد بمراحل عديدة، وتطورت بتطور الفكر المصري ، وتبلور ثقافته ، فمنذ وجود التجمعات الأولى حول نهر النيل، واكتشافه أسرار الزراعة ، بدأ فكر الإنسان الأول يتجه به نحو الانخراط في جماعات أكبر ، وهو ما ظهر في رحلته إلى المدنية ، فقد كانت فكرة الوحدة نتاج تآلف واندماج المصري القديم بالبيئة المحيطة به ، فتأثر بتلك البيئة ، ونمت ثقافته مرتبطة بمعارفه وخبراته التي كونها من خلال علاقته اليومية بالطبيعة المحيطة به وتوارث هذه المعارف جيلا بعد جيل . حتى كون تراثا فكريا وثقافيا جعله يتطلع بخطى سريعة فيما بعد نحو توحيد الأقاليم المنتشرة في مصر .

وسنتناول هذه الرحلة في المبحثين التاليين.

المبحث الأول : أحوال المجتمع قبل توحيد القطرين .

المبحث الثاني : توحيد البلاد (من ظهور الزعامة وحتى قيام الملكية)

المبحث الأول

أحوال البلاد قبل توحيد القطرين

نحاول في هذا المبحث تتبع أحوال المجتمع وكيفية نشأة الحضارة في العصور التي سبقت توحيد القطرين . ومن ثم فسنقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول: نشأة الحضارة في وادي النيل.

المطلب الثاني: نشأة المجتمع المصري.

المطلب الثاني: دور نهر النيل في وحدة البلاد.

المطلب الأول

نشأة الحضارة في وادي النيل

تعرف الحضارة بأنها: نظام اجتماعي يعين الإنسان على الزيادة من انتاجه الثقافي، وتتألف الحضارة من عناصر أربعة : الموارد الاقتصادية ، والنظم السياسية ، والتقاليد الخلقية ، ومتابعة العلوم والفنون ، وهي تبدأ حيث ينتهي الاضطراب والقلق ، لأنه إذا ما أمن الإنسان من الخوف تحررت في نفسه دوافع التطلع وعوامل الإبداع والانشاء ، وبعدئذ لا تنفك الحوافز الطبيعية تستنهضه للمضي قدما في طريقه إلى فهم الحياة وازدهارها [٢٨].

ولا شك في أن تاريخ مصر ضارب القدم في جذور التاريخ فقد صاحب نشأة الإنسان الأول وحياته حول وادي النيل ، وتقدر الفترة التي سبقت توحيد قطري مصر بعشرات الآلاف من السنين ضاربة في عمق الزمان وبداية حياة الإنسان الأول ، ويمكن التمييز بين مرحلتين في تلك الفترة التي سبقت توحيد البلاد : **الأولى** : دهور ما قبل التاريخ ، وهذه المرحلة امتدت لعشرات الآلاف من السنين وكانت حضارة

([٢٨]) أنظر ، ول ديورانت : قصة الحضارة ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، نشأة الحضارة ، ترجمة : د. زكي نجيب محمود ، ومحمد بدران ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٣ .

بدائية محلية في مجملها ، وفي أعقابها ظهرت المرحلة **الثانية** : فجر التاريخ ، وفيها تظهر معالم الحضارة من الاستقرار والفكر السياسي في محاولات توحيد بين المدن والقري وصولا إلى مملكتي الشمال والجنوب[٢٩].

والمرحلة الأولي أي دهور ما قبل التاريخ ، تخرج عن نطاق دراستنا الراهنة وإن كان يجب علينا الإشارة إلي ملامحها سريعا وبإيجاز شديد حتى يتيسر لنا الوقوف على الخلفية التاريخية والحضارية للفترة محل الدراسة.

فقد نشأت التجمعات حول وادي النيل وظهرت القبائل والقري ثم انضمت القري واتحدت لتكون المدن ، وتجمعت المدن واتحدت لتكون إمارات أو ممالك صغيره في أنحاء البلاد .

ومحصول الحضارة من دهور ما قبل التاريخ[٣٠] التي استمرت عشرات الآلاف من السنين محصول متواضع ضئيل لا يقنع به غير المتخصص لكنه مع ضآلته لا يمكن

([٢٩]) أنظر ، د. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها في الاتجاهات الحضارية العامة حتى أواخر الألف الثالثة ق .م ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ٥٦ .

([٣٠]) بدأت الدراسات العلمية لعصور ما قبل التاريخ منذ قرن ونصف تقريبا ، وصدرت هذه الدراسات أول ما صدرت عن غرب أوروبا ، وترتب على ذلك أن أصبحت أغلب مصطلحاتها العلمية المعبرة عن مراحل تطور حضارات ما قبل التاريخ ومراحل تطور حياة أهلها ، مصطلحات أوروبية، تطلق على آثار الحضارات المشبهة في الشرق والغرب القديم على السواء.

وقد قسم البعض دهور ما قبل التاريخ إلى ست دهور حضارية عتيقة تطورت فيها تجارب أهل ما قبل التاريخ وأفكارهم وأدواتهم ، ومناهجهم في الحياة . وقد جنح رواد الكتاب في هذا الفرع من العلوم إلى نسبت كل هذه العصور إلى لفظة "ليثوس" اليونانية التي تعني "حجر" ، رغبة منهم في التدليل على استخدام الأدوات الحجرية خلالها . وهذه الدهور – من الأقدم للأحدث – هي :

١- الفجر الحجري أو الدهر الإيوليثي Eolithie .
٢- الدهر الحجري القديم الأسفل Lower Palaeolithic .
٣- الدهر الحجري القديم الأوسط Middle Palaeolithic .
٤- الدهر الحجري القديم الأعلى Upper Palaeolithic .
٥- الدهر الحجري القديم الوسيط Mesolithic .
٦- الدهر الحجري الحديث Neilithic ويتضمن هذا الدهر في خواتيمه عصر ا متميزا يسمى عصر النحاس الحجري Chalcolithic .

وقد تباري علماء الآثار والحفريات والجيولوجيا ، وعلم الأحياء ، والانثروبولوجيا ، والجغرافيا الطبيعية ، والجغرافيا التاريخية ، بحث هذه البيئة المصرية وما خلفته لنا آثار مصر وتوصلوا إلى معرفة مصر لهذه العصور جميعها .

أنظر ، د. عبدالعزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها ، مرجع سابق، ص ٦٩ وما بعدها .

التنكر له إلا إذا تنكرت البشرية لأصولها الأولي ، فقد جاهد الإنسان الأول الكون الغريب المجهول والموحش المحيط به ، معتمدا على عقله الذي كان مازال في مرحلة الطفولة فخاض تجارب عديدة وتعثرت خطواته آلاف المرات ، لجأ إلى الحجارة لصناعة الأدوات التي تساعده في استمرار حياته فصنع الأواني كما صنع السكاكين والحراب ، واهتدى إلى النار ، وبالتجربة عرف منافعها ثم اكتشف المعادن وكيفية استخلاصها واستخدامها [٣١].

ويصعب القول بوجود تنظيم سياسي في تلك المرحلة الباكرة من عمر المجتمع المصري الأول وهو ما يعني أنه رغم ما توصل إليه إلا أنه ظل في طور البدائية، ولم يبدأ فكره السياسي في الظهور التطور إلا بعد أن اكتشف الزراعة وأدراك أهمية نهر النيل في حياته وضرورة مواجهة مخاطر الفيضان المتجددة كل عام ، وهو أمر يمكن القول أنه تبلور منذ تكون التجمعات الأولى في صورة القري والمدن المنتشرة في عموم البلاد.

فمنذ اكتشاف الزراعة بدأت ملامح الحضارة المصرية تتجلى بخصوصيتها المتفردة في تلك العصور السحيقة ، إذ أن الانسان لا يرتقي فكره إلا مع الاستقرار وشعوره بالطمأنينة[٣٢] خاصة فيما يخص الغذاء، فمع استقرار المصري الأول حول وادي النيل واكتشافه الزراعة اتجه فكره في محاولات جادة ومثمرة نحو تسخير امكانياته لاستغلال النهر والأرض ، فاخترع الآلات الزراعية وارتبط نشاطه الصناعي (الحرفي) بنشاطه الزراعي من أجل توفير احتياجاته الأساسية وتكوين فائض يواجه به تقلبات النهر وصعاب الحياة.

ويؤكد البعض أن العبقرية المصرية لم تظهر فجأة في التاريخ ،بل مرت بمراحل تطور ونمو على مدار قرون عديدة من الزمن سبقت توحيد قطري البلاد أي سبقت

فالإنسان الذي قطن أرض مصر في تلك الدهور السحيقة في القدم قد مرت حضارته بكل هذه المراحل حتى أننا نجد منذ عصر قيام مملكتي الشمال (في الدلتا) والجنوب (في الصعيد) ، قد تخطى كل هذه العصور الحجرية وساد استخدام المعادن قبل ذلك بأمد طويل .

(٣١) أنظر ، د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ٦١ – ٦٢ .

(٣٢) ول ديورانت : قصة الحضارة ، مج ١ ، ج١ ، ص ٥ .

عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد . فمن المؤكد أن أرض مصر عرفت حضارة تحمل الكثير من المبادئ الفكرية والدينية قبل عهد الأسرات[٣٣] .

وترجع الآثار والحفريات التي خلفتها تلك التجمعات والمدن لحوالي احدى عشر ألف سنة خلت قبل الميلاد ، وليس كل ما حفظه لنا الزمن عن تلك الفترة ينطق بأحوال من عاشوا فيها ، لكنه يسهم في رسم صورة شبه متكاملة عن أحوالهم. فقد وجد العديد من التجمعات التي خلفت لنا آثار تدل على حضاراتها البدائية التي ظهرت في مصر في تلك الفترة الباكرة من عمر الحضارة المصرية ، وخاصة فيما يعرف بالدهور الحجرية – خاصة منذ العصر الحجري الحديث وما تلاه من العصور – بعضها في الوجه البحري (الدلتا) والبعض الآخر في الصعيد[٣٤] ، ومن هذه الحضارات:

أ. حضارة مرمدة بني سلامة في جنوب غرب الدلتا [٣٥]

([٣٣]) أنظر ، د. السيد عبدالحميد فودة : فلسفة نظم القانوني المصري ، الجزء الأول ، العصر الفرعوني ، ار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٣٣ .

([٣٤]) أنظر ، د. عبدالعزيز صالح : المرجع السابق ، ص ١١١ وما بدها .

([٣٥]) تقع مرمدة بني سلامة في جنوب غرب الدلتا ، على بعد ٥٠ كم شمال غرب القاهرة وتتبع إداريا مركز امبابة بمحافظة الجيزة . ويرجع اكتشافها إلى الأستاذ / هرمان يونكر في عام ١٠٨٢ م ، ونشر عدة أبحاث عن اكتشافاته بين عامي ١٩٢٩ – ١٩٤٠ ، ومساحة المنطقة الأثرية بهذه القرية يقارب الستة أفدنة (٦٠٠ × ٤٠٠ متر) . وقد أظهرت الاكتشافات الأثرية أن سكانها الأوائل وقد شيدوا أكواخهم من الطين على جانبي طريق مستقيم . وأنهم مارسوا الزراعة ، وتوصلوا إلى طرق لتخزين الحبوب ، وأنهم كانوا متعاونين فيما بينهم فقاموا بتخزين غلالهم في صوامع مشتركة لهم جميعا، وكان لديهم قطعان من الماشية والخنازير وقليل من الأغنام (الماعز والخراف)، وأنهم استعملوا في الزراعة شرشرة مستقيمة من الخشب ثبتوا في حافتها قطعا من الظران ليقطعوا بها أعواد القمح التي كانوا يخزنونها في صوامعهم التي يصنعونها من الخوص، وكانوا يضعونها في حفر صغيرة تحت سطح الأرض. وتشير الكشوف الأثرية إلى معرفة أهل مرمدة فأس القتال، وأنهم استعملوا السهام وكان لديهم دبابيس للحرب ودبابيس من الظران. ولم تتصل هذه الحضارة بغيرها من الحضارات في مصر وكانت معاصرة لها ولكنها استمرت في الدلتا دون اختلاط بغيرها. واختلفت عن باقي الحضارات في ذلك العصر في ان أصحابها كانوا يدفنون موتاهم بين مساكنهم وليس في جبانة خاصة كما هو الحال في بقية المراكز الحضرية الأخرى .

أنظر : د. أحمد فخري : مصر الفرعونية ، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ قبل الميلاد ، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثامنة ، القاهرة ١٩٩٥ . ص ٣٨ : ٤١ . د. عبد الحليم نور الدين : تاريخ وحضارة مصر القديمة ، الجزء الأول ، منذ بداية الأسرات وحتى نهاية الدولة الحديثة، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ٨٨ – ٨٩ .ربياتريكس ميدان رينيس : عصور ما قبل التاريخ في مصر من المصريين الأوائل إلى الفراعنة الأوائل ، ترجمة : ماهر جويجاتي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ١٥٦ وما بعدها . رد. سليم حسن ، مصر القديمة ،

ب. حضارة حلوان (أ) عند رأس الدلتا القديمة بالقرب من حلوان الحالية [٣٦]

الجزء الأول في عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية العصر الاهناسي ، الهية المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٦٩ . رد. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها ، مرجع سابق، ص ١١٢: ١٢٠ .

([٣٦]) امتدت منطقة حلوان النيوليتية بين حلوان الحالية ونهاية وادي حوف ، واتسعت هذه المنطقة لمجموعتين من السكان لكل منها عاداته في بناء المقابر ، وتوزعوا في مجموعتين احداهما في شرق المنطقة الذكورة والأخرى في غربها أي أن المنطقة المذكورة ضمت قريتين متجاورتين تم الكشف عنهما بين في مواسم متقطعة بين عام ١٩٤٣ – ١٩٥٢ م .

ويذكر الدكتور عبدالحليم نور الدين أن منطقة حلوان الأثرية تتكون من ثلاث مواقع أثرية هي:-

١. العمري : وتقع شمالي وادي حوف الحالية .
٢. وادي حوف : ويقع شمال شرق مدينة حلوان .
٣. عزبة الوالدة : وتقع جنوب غرب المعصرة .

وقد امتازت هذه الحضارة بأنها قامت في موقع متميز ساهم في تطور حضارتها ، فهي تقع بين جبلي "طره " و "حوف" ،وهما يمثلان موردا هاما لحجر الصوان الذي استخدمه المصري في صناعة أدواته المختلفة التي تعينه في إقامة حضارته . كما مثل وادي حوف الذي كانت تجري فيه المياه في ذلك العصر، فتنبت النباتات ويأتي الحيوان طلبا للماء، فاستفاد منه المصري في الزراعة واستئناس الحيوانات وتربيتها. ومن ثم فإن اكتشاف أسرار الزراعة في تلك الفترة ومع استقرار المصري في ذلك الموقع المتميز ساعم في تطور فكره الحضاري . واتجاه فكره نحو الصناعات المفيدة له في الزراعة وفي معاشه . ويميز علماء الآثار بن منطقتين أثريتين في حلوان هما حضارة العمرى (أ)، وحضارة العمري(ب)، ولا يمكن الجزم بأي منهما أقدم من الاخرى ، وإن كان الظن الغالب أن حضارة حلوان الشرقية أو العمرى (أ) هي الأسبق ، وأن المنطقة الغربية لاحقة عليها ، ويرمز إليها باسم حلوان (ب) أو العمري (ب) .

أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ٩٣ : ٩٧ .

وتأتي حضارة حلوان بعد حضارة مرمدة بني سلامة بحوالي ١٥٠ عام ، وأظهرت الكشوف الأثرية بها عن معرفتهم الزراعة واتجاههم نحو تخزين الغلال، وأن أسلوبها في الزراعة كان متقدما عن غيرها من الحضارات السابقة عليها أو المعاصرة لها ، وظهرت بها صناعات الحصير والسلال. وقد اكد البعض وجود علاقات بين سكان هذه المنطقة وبين بعض المناطق في سيناء وساحل البحر الأحمر ، وذلك بفضل استئناس الحمار الذي ظهر لأول مرة في مصر في موقع العمرى . بياتريكس ميدان رينيس :المرجع السابق ، ص ١٧٤ .

وتفيدنا الكشوف الأثرية في هذه المنطقة عن وجود جثة لمتوفي بجواره يد صولجان يكشف عن وجود نوع من السلطة في هذا المجتمع ويعبر عن وجود رمز للرئاسة بل وحقيقة وجود رئيس ، وهو ما يدل على وجود حكام ومحكومين في ظل إطار سياسي من نوع ما . أنظر، د. أحمد أمين سليم : العصور الحجرية وما قبل التاريخ في مصر والشرق الأدنى، الإسكندرية ٢٠٠٠، ص ٧٠. د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ١٢٣ . د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ٩٧ .

ويظهر من آثار هذه المنطقة أن أهلها قد ساد بينهم نظام اقتصادي قائم على الانتاج وذلك منذ بداية شغل المكان والذي تمثل في:

الزراعة : حيث كشفت البحوث الأثرية عن معرفة قاطنة تلك المواقع زراعة العديد من الحبوب مثل القمح ، والشعير ،والبقول مثل كالفول والبسلة ، وأيضا عرفوا زراعة الكتان وبعض الأعشاب ، واستخدمت المناجل في أعمال الحصاد ، وفي جمع سيقان النباتات المستخدمة في **صناعة** السلال والحصر .

ج. حضارة الفيوم [٣٧]

د- حضارة دير تاسا في قلب الصعيد . [٣٨]

تربية الحيوان : حيث عرف أهل هذه الحضارة بعض الحيوانات المستأنسة مثل الخراف والماعز والعجول والخنازير ، كما مارس السكان الصيد النهري وخاصة سمك الفرخ وسمك الشال ، وكذا صيد التماسيح وأفراس النهر. أنظر بياتريكس ميدان رينيس : المرجع السابق، ص ١٧٣ .
كما عرفوا بعض الصناعات البدائية كصناعة الفخار التي لم تتقدم كثيرا ، وصناعة الأدوات المستخدمة في الزراعة وغيرها مثل المناجل ، وكذا بعض الصناعات الانتاجية المعتمدة على الزراعة ، كالحصر والسلال.

([٣٧])ظهرت هذه الحضارة في كشوف الأثريين في منطقة قصر الصاغة، وديمة وكوم أوشيم . وتختلف هذه الحضارة عن سابقيها في أنها نشأت بعيدا عن النيل ومجراه ولكنها اعتمدت على البحيرات الكبرى في تلك المنطقة التي امدتها بالماء والأسماك ، واعتمدوا عليها أيضا في الزراعة وتربية حيواناتهم المستأنسة .
ويفرق الأثريون بين منطقتين أثريتين فيها يقولون بتميز كل منهما بخصائص عن لأخرى، وأطلقوا على الأولي حضارة الفيوم(أ)، وعلى الثانية حضارة الفيوم(ب)، ويتفقون على أن الأولى أسبق من الثانية.

❖ **حضارة الفيوم (أ) :**

تميزت بتطور صناعة الفخار واستخدم أهلها مسحوق المغرة الحمراء في تلوين أوانيهم ، وصنعوا أوان ذات قوائم تشبه السلطانية الحالية ، وأخرى ذات ثلاث قوائم صغيرة مثلثة ، وصحافا وأحواضا على هيئة قارب. ومارسوا الزراعة، لكنهم لم يستخدموا الأجران، بل عمدوا إلى جمع الغلال وضرب الحبوب وتذريتها في مواضعها من الحقول، واستخدموا لها مضار بخشبية على هيئة العصى القصيرة .
وكانوا أقل اهتماما بالزراعة وتربية الحيوانات من الحضارات الأخرى ، وذلك لاعتمادهم على أسماك البحيرات. ويقرر البعض اتصال أهلها بالبحر الأحمر لكثرت الأصداف التي عثر عليها والتي استخدمت في أغراض متعددة مثل الزينة ، كما استخدمت كملاعق ومغارف .

❖ **حضارة الفيوم (ب)** :

يقرر البعض أن هذه الحضارة كانت أقل شأنا من سابقتها وفسروا هذا التدهور بوصول هجرات جديدة إلى هذه المنطقة من شمال أفريقيا من أصحاب الحضارة القفصية، وظهر هذا في أدواتهم القزمية التي يغيب عنها الأشكال الهندسية .
أنظر، د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ١٢٣ : ١٢٩ .

([٣٨])تم الكشف عن هذه الحضارة في قرى : دير تاسا ونزلة المستجدة والخوالد بمحافظة أسيوط ، ودلت مقابرهم على عقائد أهلها ، وظهور تطور نسبي في طرق الدفن ، ووضع بعض الأدوات والأغراض مع المتوفي ، مع ظهور عادة تكفين المتوفي وكان التكفين يتم بجلد وحصير أو بكتان وحصير أو كتان وجلد وحصير، وهو ما يدل بأن أهلها قد عرفوا استخدام هذه الثلاثة الجلد والحصير والكتان ، وقد عرف التاسيون ما يشبه التوابيت، حيث عثر على جثة طفل مكفن وموضوع في سلة مستطيلة من البوص والأغصان يغطيها حصير. وقد دلت الأدوات التي عثر عليها في المقابر والتي وضعت مع أصحابها المتوفين أن أهل هذه الحضارة كانوا على درجة رفيعة من الزوق الفني ، الذي ظهر في صناعة هذه الأدوات . ويبرز أيضا قدر اهتمام المرأة بزينتها وحرصها على اصطحاب أدواتها الزينية معها في مقبرتها ، إلى جانب حليها وأدواتها المنزلية مثل الملاعق ، وأواني الفخار . واهتم أهل دير تاسا بالزراعة ويظهر هذا من مخلفاتهم ، فقد عثر على عدد كبير من مراحي الحبوب ، وعثر أيضا على كميات من الحبوب نفسها .

وهناك بعض الحضارات الأخرى التي تعود لعصر بداية استخدام المعادن أو ما يعرف بالعصر النيوليتي، ومن هذه الحضارات :-

١. حضارة البداري [٣٩]
٢. نقادة الأولي[٤٠] .

ونشطت الصناعة في دير تاسا حيث عثر على بعض رؤوس فؤوسهم الكبيرة من الحجر الجيري ، وصقلوها ، على خلاف المعتاد من صناعتها من الاحجار الصلبة الاخرى . كما عرفوا صناعة الفخار وزينوه أسطحه بزخارف ، وصنعوا كؤوسا تشبه كؤوس زهرة التوليب من فخارهم الأسود المصقول . وقد وجدت بعض نمازج من صناعاتها المحلية في كل من الفيوم والنوبة بما يرجح وجود علاقات تجرية بين هذه الحضارات. أنظر، عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ١٢٩ : ١٣٧.

([٣٩])تنسب هذه الحضارة إلى مركز البداري بمحافظة أسيوط ، وتعتبر أكثر تطورا من الحضارات السابقة (العُمري ، ومرمدة بني سلامة) ، وتختلف عنهما اختلافا جوهريا ، إذ أن الحضارات السابقة عليها تنتمي إلى العصر الحجري الحديث، أما حضارة البداري فتنتمي إلى العصر النحاسي ، وهو العصر الذي بدأ فيه الانسان استخدام المعادن في صنع أدواته .

وتميزت حضارة البداري بوجه عام بعدة خصائص أهمها :-

أ. تقدم صناعة الفخار بدرجة ملحوظة ، حتى ذهب البعض إلى أنه يمكن القول أن فخار البداري من أرقي أنواع الفخار في مصر القديمة ، إذ تميزت جدرانه بالرقة ، وزخرفتها ببعض الرسوم والرموز.

ب. الاهتمام بأدوات الزينة ، كالعقود والأساور ، والخواتم ، وأمشاط العاج ، والتي لم تكن قاصرة على النساء فحسب بل استخدمها الرجال أيضا .

ج. ظهور الفن التشكيلي الذي يتمثل في مجموعة من التماثيل المصنوعة من الطين والفخار والعاج.

د. إعداد المساكن التي تميزت بجودة الأثاث بداخلها كالأسرة الخشبية عير المرتفعة والوسائد المصنوعة من الجلد.

ه. دفن الموتي في قبور خارج المساكن ، وكان المتوفي يوضع على لوح بسيط من الخشب ، وكانت جوانب المقبرة تكسي بالحصير.

إيمان البداريين بعقائد دينية من نوع ما ، فقد عثر على بعض التمائم ، بالإضافة إلى دفن بعض الحيوانات معهم ، كالقطط والكلاب. أنظر ، د. عبدالحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ٩٨ – ٩٩ . وللمزيد أنظر ، د. عبدالعزيز صالح : حضارة مصر وآثارها ، مرجع سابق، ص ١٤٠ : ١٥٤ .

([٤٠]) تنسب هذه الحضارة لبلدة نقادة ، إحدى قرى محافظة قنا ، وقد ذهب بتري عالم الآثار الشهير إلى مرور حضارة نقادة بخمس مراحل من التطور . أنظر ، تفصيل ذلك لدى د. عبد العزيز صالح : حضارة مصر وآثارها ، مرجع سابق، ص ١٥٨ وما بعدها .

وأغلب علماء المصرات يقولون بأنها مرت بثلاث مراحل حضارية متميزة ، اصطلحوا على تسميتها (الأولى والثانية والثالثة) ، وقد وجدت آثار هذه الحضارات في أكثر من موقع في الجنوب ، فقد انتشرت ما بين مصر الوسطى وحتى الجندل الأول ، وهي ترتبط حضاريا بحضارة "العمرة " جنوب شرق العرابة المدفونة ، مركز البلينا ، محافظة سوهاج .

ويذكر أن نقادة هذه كانت جبانة (مكان لمقابر الدفن) لواحدة من المدن المصرية الهامة في تلك الفترة التاريخية وهي مدينة "نوبت" وهي حاليا "طوخ" مركز نقادة ،والتي كانت مركزا لعبادة المعبود "ست" إله الجنوب.

وتمتاز أثار حضارة نقادة الأولى بالفخار المميز الذي سجل على سطوحه الداخلية والخارجية مناظر لراقصين وراقصات ومناظر الصيد البري والنهري ، وكذلك العديد من العناصر الزخرفية والهندسية

٣. نقادة الثانية [٤١] .

٤. نقادة الثالثة [٤٢] .

وأغلب هذه التجمعات الحضارية كانت في الصعيد وذلك لا ينفي وجود تجمعات أخرى من ذات العصر في الدلتا، والسبب في عدم اكتشافها أن طبيعة أرض الدلتا الطينية وتراكم الطمي وارتفاع الرطوبة بها، إلى جانب طول الفترة التاريخية بيننا وبين هذه الحضارات، جعلت من الصعب العثور على آثار هذه التجمعات في الدلتا، بخلاف بيئة الصعيد الصحراوية وأسلوب حياة البشر، وطريقة دفن موتاهم، وندرة وجود مياه جوفية تؤثر على ما بقي من آثار هذه التجمعات الحضارية، ساهمت في الحفاظ على آثار تلك التجمعات الحضارية في تلك العصور الباكرة من عمر مصر.

والنباتية . كما عرف أهلها صناعة التماثيل من الصلصال والفخار، كما استخدموا النحاس في صناعة الدبابيس وبعض الأدوات الأخري .
أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق، ص ٩٩ - ١٠٠ .

([٤١]) كانت حضارة نقادة الثانية أوسع انتشارا من حضارة نقادة الأولى ، ووجدت ملامحها في العديد من المواقع شمالا (في طرخان وجرزة ، وأبو صير الملق) ، وجنوبا (في بلاد النوبة : في وادي السبوع ، وعمدا ، وعنيبة).
وتميزت حضارة نقادة الثانية بأنها أرست قواعد الحضارة الزراعية ، وبأنها خطت خطوات واسعة في الصناعات الحجرية والمعدنية ، وتوسعت في استخدام النحاس في صناعة الأدوات ، واستمر بها تقدم صناعة الفخار والرسوم والزخارف التي تزين بها أسطحها الفخارية . خاصة بأعمال الحرف اليومية مثل الصيد والزراعة ، ونجح سكان نقادة الثانية في تصوير المراكب بشكل دقيق نسبيا على سطوح فخارهم ،وتقدموا إلى حد كبير في صناعة الأسلحة كالسكاكين والرماح والسهام التي صنعوا أسنتها من حجر الظران .
كذلك في نظام بناء المقابر لديهم ولم تقتصر المقبرة على غرفة الدفن ، والحقت بها حجرة صغيرة كانت تخصص لحفظ الأواني والأثاث الجنائزي ، ومقتنيات المتوفي.
أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٠١ – ١٠٢ .

([٤٢]) ذهب بعض علماء المصريات وبعض المؤرخين إلى أن ما عثر عليه في بعض المواقع الأثرية يمثل حلقة تطور حضارية ثالثة لحضارة نقادة ، ومن هذه المواقع : منشأة أبو عمر (مركز فاقوس ، محافظة الشرقية) ، وكفر حسن داود (مركز القصاصين بمحافظة الإسماعيلية) ، وتل الفرخة بالقرب من السنبلاوين محافظة الدقهلية، والهمامية بالقرب من البداري ، وسماينة (قرب نجع حمادي) ، والمحاسنة، والحرجة على بعد ٢٠ كم من جرزة والتي كشف عنها "انجلباخ" عام ١٩١٢ م ، وأبو صير الملق وتقع بيت الحرجة وجرزة ، وكشف عنها شارف عام ١٩١٤ م وغيرها . أنظر ، د. عبدالحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٠٢ . وللمزيد حول تطور حضارة نقادة ، أنظر ، د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ١٤٠ : ١٨١.

المطلب الثاني

نشأة المجتمع المصري

اختلف الشراح في أساس قيام المجتمع القديم في مصر ، وذلك في خلافهم حول أصل نشأة الدولة المصرية (زمن الفراعنة) حيث ذهب البعض إلى قيامها على أساس تطور الأسرة، وذهب اتجاه ثان إلى قيامه على أساس القبيلة التوتمية ، وذهب ثالث إلى قيامه على أساس مبدأ القوة. وقال رأي رابع بقيامه على نظرية الأصل الديني، وقال رأي خامس بقيامه بناء على نظرية المصالح المشتركة.

وقد انطلقت هذه الآراء من محاولة البحث عن الخلية الأولى للمجتمعات البشرية القديمة بوجه عام، ومن خلال النتائج التي توصلت إليها بدأت ترسم الصورة الأولى المحتملة للخلية الأولي للمجتمع المصري [٤٣] .

ونعرض فيما يلي هذه الآراء بشيء من الإيجاز:

أولا : نظرية تطور الأسرة :

حيث اعتمد أنصار هذه النظرية على أمر مقرر في جميع المجتمعات البشرية وهو أن الأسرة هي الشكل الأول للتجمعات الإنسانية ، فهي بذاتها وحدة اجتماعية واقتصادية وسياسية مستقلة ، وباتحاد عدد من الأسر ظهرت الأشكال الأكبر للتجمعات الانسانية كالقبيلة أو القرية ، ثم تطورت القبيلة أو القرية بدورها لتأخذ شكل الدولة . ورتبوا على ذلك نظرتهم في نشأة الدولة المصرية القديمة ، فقالوا بأنها نتاج تطور نظام الأسرة ، فمن اتحاد الأسر ظهرت القرى ، ومن اتحاد هذه الأخيرة ظهرت الأقاليم التي باتحادها تكونت الدولة المصرية الموحدة، التي يرأسها ملك تطور مركزه في الرئاسة من رب للإسرة إلى شيخ للعشيرة ثم القبيلة ثم ظهور سلطة رئيس الإقليم الذي يجمع كل القبائل تحت سلطته ، وصولها لتوحيد الأقاليم تحت سلطة ملك واحد .

([٤٣])أنظر ، د. السيد عبدالحميد فوة : المرجع السابق، ص ٣٣ ، ويشير سيادته إلى د. مصطفى سيد أحمد صقر : مراحل تطور القانون في مصر ، بدون طبعة ، ص ٢٩ .

ومن ثم يقيم أنصار هذه النظرية إلى القياس التقليدي لسلطة رئيس الدولة على سلطة رب الأسرة ، للتشابه بينهما ، ويذكر أن فلاسفة الاغريق مثل أفلاطون وأرسطو كانوا أول من قال بهذه النظرية ، حيث استقوها من مجتمعهم الأثيني القديم الذي قام على أساس المدينة كوحدة سياسية مستقلة وهي في نظرهم صورة مطورة للأسرة .

ويذهب أغلب الشراح إلى انتقاد هذه النظرية للأسباب التالية :-

١. أنه لا يوجد في الوثائق أو الآثار المصرية ما يدعم هذه النظرية ، ولم يثبت – بوجه عام – أن تطور سلطة رب الأسرة هو العامل الوحيد أو الأساسي في تطور المجتمع وظهور الدول .

٢. أن قياس الدولة المصرية القديمة على الدولة اليونانية القديمة أو الدولة الرومانية هو قياس فاسد، لأن الدولة المصرية القديمة لم تمر– في تطورها– بمرحلة المدن السياسية الصغيرة كما هو الحال بالنسبة للدولة الإغريقية أو الدولة الرومانية، ولما كان المرور بهذه المرحلة هو المحك في عملية التطور من الأسرة إلى المدينة السياسية إلى الدولة، فإنه لا يكون هناك وجه للقياس.[٤٤]

ثانيا: نظرية القبيلة التوتمية:

يذهب أنصار هذه النظرية إلى القول بأن أصل نشأة الدولة المصرية يرجع لتطور نظام العشيرة التوتمية، وتلك الأخيرة هي جماعة من الأفراد يعتقدون أن هناك رابطة قرابة تربطهم جميعا ، وهذه الرابطة لا تقوم على صلات الدم وإنما على أساس انتمائهم جميعا لتوتم واحد ، وهذا التوتم هو في العادة حيوان أو نبات أو جماد تعتقد العشيرة أنها تولدت منه ، فهو بمثابة الجد الأعلى المشترك لهذه الجماعة، وهو بمثابة المعبود لها ، فهو مقدس ، وتبعا لذلك يعتقدون أن له قوة علوية تحل في ذلك

([٤٤]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : تاريخ القانون المصري ، دار النهضة العربية ، دون سنة طبع ، ص ٢٩ : ٣٢ . وللمزيد حول هذه النظرية أنظر : د. محمد عبد الهادي الشقنقيري : مذكرات في تاريخ القانون المصري ، ١٩٨٣ – ١٩٨٤ ، ص ٦٨ : ٧٠ . د. السيد عبد الحميد فودة : فلسفة نظم القانون المصري ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٣٦ : ٣٩ . د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن : تاريخ القانون المصري ، الطبعة الأولى ٢٠١٦ ، ص٩ – ١٠

الحيوان أو النبات أو الجماد الذي يمثل التوتم ويرعي الجماعة . ومن ثم فإن الجماعة تشترك في حمل اسم هذا التوتم وعبادته في ذات الوقت.

وقد استند أنصار هذه النظرية إلى :-

١. وجود بعض النقوش على أواني فخارية ترجع إلى عصر ما قبل الأسرات لحيوانات ونباتات بشكل يدل على أنها كانت رموزا اجتماعية ودينية .

٢. انتشار عبادة الحيوانات في أقاليم مصر القديمة ، مثل عبادة العجل المقدس أبيس في إدفو ، وعبادة التمساح في منطقة الفيوم .. وغيرها من الحيوانات الت نالها التقديس وكان محرما ذبحها أو أكلها .

٣. وجود الكثير من الآثار التي تدل على أن المصريين القدماء أطلقوا أسماء بعض الحيوانات والطيور والرموز الهامة (التماتم)على الأقاليم الهامة .

٤. ما تدل عليه نصوص الأهرام من تشابه بين وظيفة مجالس الأعيان التي تدير شئون الإقاليم ووظيفة شيوخ العشائر التوتمية.

ورغم صلاحية هذه النظرية جزئيا لتفسير أصل نشأة الدولة المصرية فقد رفضها أغلب الشراح للأسباب التالية:-

١. عدم كفاية الوثائق والآثار التي تؤكد صحتها.

٢. أن المظاهر التي اعتمد عليها أنصار هذه النظرية كدليل اثباتها نجدها موجودة في كثير من العشائر مع اختلاف المدلول التي تعبير عنه ، (اجتماعي ، سياسي ، ديني ،) فليس معنى وجود شعار للعشيرة توجهها بالعبادة له ، بل ان أغلب هذه الرموز تظهر بعد استقرار الأفراد في كيان اجتماعي وساسي محدد .

٣. أن أغلب الشارات التي كانت تتخذ لم يكن الغرض منها ديني وإنما للتعبير عن اسلوب حياة السكان أي : اعتمادهم على الزراعة أم الصيد أو القنص ، والشعار كان الغرض منه الدلاة على هذا الأمر. [٤٥]

ثالثا : نظرية القوة:

تتلخص هذه النظرية في أن العنصر الأساسي الذي كان يحكم الحياة البدائية بعد استقرارها في مرحلة الزراعة هو عنصر القوة ن فالقوة هي الأداة الأولى لحفظ المجتمع واستمراره وبالتالي قيام الدولة ، ومع استقرار الجماعة شكلت وحدة سياسية واقتصادية واجتماعية قائمة بذاتها تلعب القوة الدور الأكبر فيها ، فالقوة هي الأساس الذي تقوم عليها علاقات الأفراد داخل الجماعة وعلاقات الجماعة بغيرها من الجماعات ، ووقد صحب ذلك ظهور الزعماء والأبطال الذين تمكنوا من الامساك بناصية الأمور فأكدوا حقوق الجماعة تجاه الغير وحفظوا الأمن والسلام داخل جماعتهم ، واعترف الجميع لهم بالسلطة التي ثبتت لهم بمرور الزمن وتدعمت مع ظهور رجال الدين الذين باركوا هذه السلطة ودعموها.

ونشأة الدولة طبقا لهذه النظرية بناء على القوة التي وفرت عناصر الدولة الرئيسية (الشعب ، الإقليم – السلطة الحاكمة) ، فالقوة كانت هي أساس توحيد قطري البلاد الشمال والجنوب وبالتالي كانت أساس قيام أول دولة مركزية على يد مينا ، بل ويقرر أنصار هذه النظرية أن القوة كانت هي الأداة التي بموجبها اندمجت أقاليم الدلتا لتكون مملكة الشمال ، وأقاليم الصعيد لتكون مملكة الجنوب قبل توحيد مينا لهما.

ورغم السياق المنطقي لهذه النظرية إلا أنها تفتقد السند على صحتها التاريخية ، فلا يوجد في الوثائق ما يؤكدها – خاصة وثائق ما قبل عهد الأسرات الفرعونية– ، إلى جانب أن الاستناد إلى أن القوة كانت أداة توحيد قطري البلاد وظهور الدولة المركزية على يد مينا لا يصلح سندا على صحتها ، إذ أن توحيد قطري البلاد هو مرحلة من

([٤٥]) للمزيد حول هذه النظرية انظر : د. محمد على الصافوري : المرجع السابق، ص ٣٢- ٣٣ . د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق، ص ١٠ : ١٣ . . د. السيد عبد الحميد فودة : المرجع السابق، ص ٣٩ : ٤١ . د. محمد عبد الهادي الشقنقيري : المرجع السابق ، ص ٧٠ : ٧٢ .

مراحل تطور الدولة ولا يمكن اغفال المراحل السابقة عليه ، ولم تقدم النظرية إذا تفسيرا لنشأة الدولة .[٤٦]

رابعا: نظرية الأصل الديني :

تقوم هذه النظرية على فرض مبدأي وهو أن اتجاه أقاليم مصر للوحدة كان مصحوبا بتوحيد الديانة . فمنذ بدء وجود القري في مصر ظهرت الديانة وكان لها شعائرها ، وقد صاحبت الديانة تاريخ الحضارة المصرية وتطورها عبر الزمن ، فتطورت بتطور القرية إلى مدينة وتحول المدينة إلى إمارة (إقليم) واتحاد بعض الأقاليم ببعض لتكون مملكة صغيرة (دويلة) حتى تجمعت أقاليم الدلتا في مملكتين ، وأقاليم الصعيد في مملكتين ، ثم اتحدت مملكتي الدلتا لتكون مملكة الشمال ، وكذا الشأن في الصعيد لتظهر مملكة الجنوب .

وقد صاحب هذا التطور في وحدة الأقاليم تطور في الديانة أيضا وسيادة المعبود أوزريس وابنه حور في مملكة الشمال ، وسيادة عبادة ست ثم عبادة هاتور في مملكة الجنوب ، واعتمد الملك على الديانة في حكم المملكة فاستمد سلطانه من الإله باعتباره – أي الملك – ممثلا وابنا له . وعندما استقر الأمر لمينا بعد توحيد قطري البلاد وحد الديانة وجعل من عبادة أوزيريس عبادة رسمية للملك والشعب . وهكذا وطبقا لما يعرضه أنصار هذه النظرية فإن الديانة تكون أساس الدولة المصرية القديمة . ورغم ذلك فإنه من الصعوبة بمكان التسليم بأن الديانة كانت العامل الأساسي في نشأة الدولة المصرية القديمة . فالدين لم يكن سوى أحد العوامل التي ساهمت في تطور المجتمع ونشأة الدولة ، ولم يكن العامل الوحيد.[٤٧]

([٤٦]) أنظر ، د. محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ٢٧ : ٢٩ . وللمزيد حول هذه النظرية راجع :
د. محمد عبدالهادي الشقنقيري : المرجع السابق، ص ٦٧- ٦٨ .
د. السيد عبد الحميد فودة : المرجع السابق ، ص ٣٤ : ٣٦ .
د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص ٧ : ٩ .

([٤٧]) أنظر ، د. محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ٣٣ : ٣٦ . د.محمد عبد الهادي الشقنقيري : المرجع السابق ، ص ٧٢: ٧٩ . د. السيد عبد الحميد فودة:المرجع السابق،ص٤١ – ٤٢ . د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن: المرجع السابق،ص ١٤ – ١٥ .

خامسا : نظرية المصالح المشتركة:

وتقوم هذه النظرية على أساس النظر إلى العوامل التي أثرت في حياة المصريين الأوائل ودفعتهم إلى التكاتف والتضامن من أجل اتقاء شرها ودفع خطرها ، وأعظم هذه العوامل ي نهر النيل وفيضانه المتجدد ، وأخطار جفافه أيضا في بعض الأحيان ، وهو ما استلزم التضامن لمواجهته فكان أن تضافرت الجهود من أجل شق الترع وبناء السدود ، وهو ما فرض على سكان وادي النيل نوع من الوحدة ، فتشاركت الأسر المختلفة في مواجهة الفيضان ، وكذلك القري وبعضها ، حتى أن اتجاه الأنظار نحو توحيد البلاد فيما بعد كان لوضع النهر تحت اشراف واحد . ولكن يؤخذ على هذه النظرية اغفالها الديانة وأثرها في تكوين المجتمع ونشأة الدولة ، وكذا دور القوة في فتح الأقاليم وضمها وظهور الممالك فيما بعد .[٤٨]

رأينا في أصل نشأة المجتمع المصري:

وبعد استعراض هذه النظريات فإننا نخلص إلى صورة توفيقية لما عرضه أنصار كل نظرية من النظريات السابقة لكيفية قيام المجتمع المصري ومن ثم فإننا نعرض لهذه الصورة التوفيقية حسبما تكونت في ذهننا- بما يساعد في تفهم نشأة المجتمع المصري القديم وظهوره على النحو الذي نجده عليه في العصور الفرعونية كمجتمع متنوع الثقافة متعدد الأديان والعقائد قائم على فكرة الولاء للملك الفرعون، متماسك ومنسجم لدرجة تدعو للعجب رغم اختلاف ثقافاته الدينية، التي مثلت أساس وفلسفة قيامه واستمراره منذ قيام الدولة الموحدة وحتى عصرنا الراهن. وسنكتفي باستخلاص صورة مجملة عن تكون المجتمع في تلك المرحلة الباكرة من عمر التاريخ والوطن، ونؤكد على أن ما سنعرضه حالا يعد صورة توفيقية لكل المذاهب والآراء السابقة التي تطرقت لهذه المسألة. أو بقول آخر هي خلاصة ما وقفنا عليه من تتبع الآراء والأفكار والنظريات المختلفة، فهي رأي خاص للباحث قابل للنقاش. وهي كالتالي:

([٤٨]) راجع : د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص ١٣ .

تعتبر الأسرة هي أساس نشأة أي مجتمع وفي أي عصر، إذ لا يمكن القول بتصور نظام اجتماعي يخلو من الحياة الأسرية بين والدين يتولون رعاية صغار، والقول بوجود بعض الجماعات في التاريخ البشري عاشت في شيوعية جنسية إن صح فإنه لا يخالف القول بأن الأسرة هي أساس المجتمع، إذ العبرة في الأسرة ليس في نظام الزواج، بل بالحياة الأسرية والرعاية للصغار، إذ أن القائلين بوجود مجتمعات عرفت الشيوعية الجنسية قالوا باتخاذ هذه المجتمعات نظام الأسرة الأمية التي ينتسب فيها الصغار للأم لا للأب المجهول ؛ وهذا يؤكد أن الأسرة هي أساس أي مجتمع، ومن ثم فإن الأسرة حقيقة اجتماعية لا جدال فيها ، فكما جُبل الإنسان على الاجتماع مع غيره وعدم قدرته على الحياة منفردا وإلا أدي ذلك به إلى الفناء، فإن أولى مظاهر الاجتماع الانساني هي الأسرة التي تُنشئ الفرد وتُنميه وتُحمله ثقافة توارثتها عبر أجيال يستطيع وفقا لها أن يواجه الحياة معتمدا على القيم المتوارثة. ومع ازدياد عدد الأسر وتفرعها وكثرة أفرادها تتبلور سلطة ربَّها على أبنائه وتابعيه ، فيكون للأب السلطة على أبنائه، تلك السلطة الفطرية التي تظهر وفقا للدور الغريزي في التربية والتأديب، وتتبلور مع كثرة أفراد الأسرة وتعددهم، ثم تكوين هؤلاء لأسر خاصة بهم مع تبعيتهم والتزامهم بأوامر رب أسرتهم الأول، وإذا ما فني هذا الأول فإن مآل الأمر يكون بين أمرين :

الأول : أن يخلفه في ممارسة السلطة أحد هؤلاء سواء بوصية منه أو بقوة نبوغ وغلبة من الخلف أو بتوافق عليه .

والثاني : أن يختلف الأفراد حول من يخلف الأب في مباشرة السلطة، ويتحول الخلاف إلا تفرق عرى الأسرة وتشتت سلطته بين أرباب الأسر الناشئة، ومن ثم يبقى نظام الأسرة في طوره الأول دون تطور أو تبلور لسلطة الزعيم أو رب الأسرة ونبقى في مرحلة بدائية من التنظيم الأسري، الذي لا يعترف بتنظيم سياسي إلا في حدود ما يكون لرب الأسرة من سلطات على أفراد أسرته..

أما في الحالة الأولي فإن الاعتراف بسلطة الخلف يساهم في تبلور السلطة داخل الأسرة وتتطور نظمها مع ازدياد أعداد الأسر وتحولها إلى عشائر فتظهر سلطة شيخ القبيلة داخل قبيلته وتتضح معالمها في علاقة القبيلة بغيرها من القبائل.

وسلطة شيخ القبيلة لا تنشأ فقط عن نظام الأسرة على نحو ما عرضت حالا وإنما لها أيضا مصدر آخر تنشأ من خلاله وهو العقيدة التوتمية، وهي أن تعتقد الأسر المختلفة بقدسية توتم واحد هو أصلها في الوجود تقدسه وتتبع تعاليمه التي توارثوها أو تلك التي ينقلها إليهم زعيمها الديني، والذي يمارس السلطة على جميع الأسر التابعة لذلك التوتم.

وقد استغرقت هاتان المرحلتان المراحل البدائية من عمر المجتمع المصري، وخاصة في تلك المرحلة التي هبط فيها الإنسان المصري الأول إلى حافة الوادي وقرر أن يعيش بجوار نهر النيل يعتمد عليه في غذائه ومعاشه.

ومع الاستقرار، وظهور العقائد الدينية والتي تمثلت في تقديس التوتم المشترك أو في الاعتقاد بقوة عليا تتحكم في مصير الإنسان والكون، وظهر جليا دور الديانة كعامل ثقافي مشترك بين القبائل والتجمعات البشرية المختلفة، خاصة منذ اكتشاف الزراعة وتحول التجمعات الأسرية أو القبلية إلى قرى، ثم مدن، وظهور النزاعات فيما بينها على السيادة والسيطرة على مساحات الأراضي الصالحة للزراعة، وتبلور سلطة الزعيم داخلها، **فظهرت القوة** في علاقات هؤلاء الزعماء ببعض، واتجاه القوي منهم للسيطرة على الإقليم الأضعف، حتى ظهرت الممالك في الدلتا، ثم في الصعيد، وتجمعت هذه الممالك الصغيرة وصولا إلى قيام مملكة الشمال في الدلتا، ومملكة الجنوب في الصعيد. وفي ظل هذه النزاعات والصراعات بين حكام الأقاليم ظهرت تنبه المصري القديم لخطورة علاقته بنهر النيل ، إذ أن تعرضه لأخطار نهر النيل (الفيضان – والجفاف) جعله يتنبه لضرورة توجيه الجهود المهدرة في هذه الصراعات لاستغلال ماء النيل، واتقاء أخطار فيضانه المتجدد كل عام، وهاجس الجفاف الذي طال سكان الوادي في فترات من حياتهم، فعجل ذلك من المناداة بوضع نهر النيل كله تحد إشراف إدارة واحدة، وهو ما كان بتوحيد مملكة مصر العليا

ومملكة مصر السفلى على يد مينا، وظهور المملكة المصرية موحدة في عام ٣٢٠٠ قبل الميلاد.

إذن فأساس المجتمع المصري يقوم على هذه العوامل المشتركة:

١.الأسرة كطبيعة غريزية اجتماعية.

٢.العقيدة الدينية كعامل ثقافي يجمع بين المصريين.

٣.كفاح الجماعة من أجل توفير احتياجاتها ومواجهة الأخطار الطبيعية والتهديدات الاجنبية (خاصة من البدو) فظهرت (القوة) التي استندت على فكرة المصلحة المشتركة كعامل موحد للجميع في إطار ثقافة اجتماعية ودينية واحدة تقوم على قيم عليا، توجه جميع الجهود نحو تطور المجتمع وترابطه من أجل استمراره واستقراره.

فهي عوامل مشتركة لا يمكن القول بأن أحدها هو العامل الأساسي وأن البقية عوامل فرعية ، بل إن لكل منها أهميته وأثره في بنيان المجتمع، بل لا يمكن تصور وجود المجتمع على نحو ما تظهره لنا عصور الأسرات الفرعونية بدون أحد هذه العوامل.

المطلب الثالث

دور نهر النيل في وحدة البلاد

إن قصة توحيد مصر وظهور المملكة المصرية الموحدة هي بذاتها قصة نهر النيل ذلك النهر الذي حمل لمصر الحياة مع مياهه وطينه، والثقافة والحضارة مع أخطار فيضانه، ولا نتفق مع البعض فيما ذهب إليه من أن حياة المصريين بجوار نهر النيل فرضت عليهم روتين ثابت كان له أثره في بطء تطور القوانين المصرية[٤٩]. ولا ندري سندهم في هذا القول، ولبيان خطأ ذلك القول سوف نتتبع أثر نهر النيل في تحقيق وحدة البلاد التي من صاحبها تطور النظم القانونية السائدة في مصر جعلها تظهر أمام المؤرخين منذ عصر الأسرة الاولى دولة مركزية، بل وأول دولة مركزية في تاريخ البشرية بفضل نهر النيل. فقد تطلبت مواجهة أخطار هذا الفيضان الدوري المتجدد كل عام ضرورة وضع النهر كاملا تحت إدارة سلطة مركزية واحدة .. تلك الضرورة التي توصل إليها الفكر في العصور السحيقة لم تظهر مرة واحدة بل تطورت مع تطور مدنية الإنسان المصري الأول وتقدم فكره واتجاهه نحو فهم الطبيعة وما يدور حوله ويتكرر كل عام أي (فيضان النهر) .

فعمل على شق الترع وإقامة الجسور تطلب ذلك وجود إدارة .. تطورت هي أيضا بتطور المجتمع المصري وارتباط هذا التطور بالفكر الذي تطور بتطور علاقة المصري بالنهر ، بل يمكن أن نقول أن تطور الفكر المصري جاء مضطردا ومصاحبا لتطور علاقته بنهر النيل أساس الحضارة المصرية ، فلم تكتمل للحضارة المصرية مقومات الكمال والرقي –على النحو الذي ظهرت به منذ بداية عصر الاسرات – إلا منذ أن استطاع المصري أن يركز مجهوده في سياسة النهر .. عقب توحيد كل الجهود التي كانت تعمل لمواجهة أخطاره المتجددة ، فكانت حروب التوحيد

---

(٤٩) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014, p.7.

هي حروب من أجل تركيز إدارة النهر ، ومواجهة فيضانه ، وتوفير أفضل إدارة للأراضي وزراعتها .

إذن : فقصة الوحدة هي قصة نضوج الفكر المصري في مواجهة نهر النيل. ولا شك في أنه قد سبق عمل حكام الأقاليم المختلفة الدؤوب لضم باقي الأقاليم والمدن ، تحدي خطير يتمثل في اضطراب أحوال فيضان النهر وظهور تحدي الجفاف ، الذي حتم عليهم ضرورة وضع النهر كله تحت إدارة واحدة مركزة ، وسلكوا في ذلك كافة السبل ، وكانت القوة (الغزو والاخضاع) هي العامل الذي خلدته لنا آثار هذه العصور السحيقة في القدم ، لكنها وبلا شك ليست أهمها [٥٠] .

وقد كان الاعتقاد السائد أن وضع النهر كله تحت إشراف إدارة واحدة أكبر من أن يكون أثرا من آثار عبقرية فرد أو طائفة ، بل هو بالجلال الذي لا يمكن أن يتم إلا على أيدي الآلهة ، كما اعتقد المصريون في العصور القديمة [٥١] . وقد ظهر هذا في اعتقاد المصري القديم إذ أنه نظر إلى الصراعات التي كانت بين المدن والأقاليم في الفترة التي سبقت توحيد البلاد على أنها صراعات بين الآلهة الخاصة بهذه الأقاليم والمدن ، وكان اتحاد الأقاليم يعني اتحاد الآلهة ، وتغلب احدها على الآخر يعني تغلب إله الاقليم المنتصر على نظيره المنهزم ، وقد عبر المصري القديم عن هذا الصراع بأسلوب أسطوري في أسطورة الصراع بين حور وست. ولم يقتصر أثر نهر النيل على تحقيق الوحدة، وإنا قدم للاستقرار الداخلي دعما هائلا يتمثل في، تحقيق سهولة الانتقال بين أنحاء البلاد، فسهل ذلك فرض الأمن الداخلي في الأقاليم[٥٢]، وكذا ساهم في التواصل الحضاري والتجاري بين هذه الأقاليم، وكذا توجيه الحملات الحربية نحو النوبة ، وكذا البعثات التجارية ، سواء مع فلسطين ،

([٥٠]) د. عز الدين اسماعيل أحمد : تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين رقم ٢٣٠ ، القاهرة ٢٠٠٣ ، ص١٨١ - ١٨٢ .

([٥١]) أنظر ، د. عز الدين اسماعيل أحمد : المرجع السابق ، ص ١٨٢ .
د. محمد شفيق غربال : تكوين مصر عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢ ، ص ٣٥ : ٣٨ .

([٥٢]) د. بهاء الدين إبراهيم : الشرطة والأمن الداخلي في مصر ، مراجعة : د . محمود ماهر طه ، هيئة الآثار المصرية، مشروع المائة كتاب (٣) ، ص٦ .

التي استورد منها المصريون سلع مثل الزيت والقار والنبيذ وعسل النحل. وسوريا التي استورد منها المصريون الأخشاب ، وزيت الأخشاب ، والراتينج الذي كان يستخدم في التحنيط[٥٣] .

(٥٣) د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم ، مرجع سابق ، ص ١٠٠ : ١٠٥.

المبحث الثاني

توحيد البلاد

(من ظهور الزعامة إلى قيام الملكية)

لقد مرت رحلة توحيد أقاليم مصر المختلفة بمرحلتين: المرحلة الأولى: هي مرحلة الانتشار الحضاري، وتحقيق التقارب الثقافي بين المدن والأقاليم المختلفة في عموم مصر.

والمرحلة الثانية : وهي مرحلة الاتجاه نحو تحقيق الوحدة السياسية والتي بدأت بتكوين الزعامات أو القيادات السياسية على مستوى أقاليم الصعيد، ثم تطور أو توسع فكرة الزعامة لتشمل اتجاه بعض الزعماء للسيطرة على عموم القطر المصري[٥٤].
وسنحاول تتبع هذه الرحلة في المطلبين التاليين :

المطلب الأول : عصر توحيد القطرين.

المطلب الثاني : العوامل التي وجهت الأنظار لضرورة الوحدة .

([٥٤]) أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : تاريخ وحضارة مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ١١٣ .

المطلب الأول

عصر توحيد القطرين

اعتاد المؤرخون أن يطلقوا على الفترة الزمنية التي شهدت جهود الأبطال والزعماء والملوك المصريين الذين حاولوا توحيد أقاليم مصر السفلى ومصر العليا تحت إدارة مركزية واحدة أسماء عدة منها :

العصر العتيق : للإشارة إلى قدمه وزمنه السحيق بالنسبة للعصور التي تلته ، وسميت اصطلاحا بعصور الدولة القديمة .

العصر الثيني : نسبة إلى مدينة "ثني" القريبة من أبيدوس، ولأن مانيتون المؤرخ المصري السمنودي ذكر أن مينا مؤسس الأسرة الأولى الفرعونية ينتسب إليها، وللاعتقاد السائد بين بعض المؤرخين أن ملوك الأسرتين الأولى والثانية اتخذوها مثوى أخير لهم، ولأن عاصمتهم كانت هناك.

بداية العصور التاريخية: على أساس ما تمتعت به مصر من وحدة سياسية وحضارية خلاله وارتكاز نظمها الادارية على أسس مستقرة دائمة.

وكذلك أطلق عليه : (عصر بداية الأسرات، العصر الباكر، عصر التأسيس). وذلك للتدليل على اختلاف حضارة الاسرتين الاولى والثانية عن حضارة الأسرات التي تلتها وخاصة الثالثة والرابعة (الدولة القديمة) ولكون عصر الأسرتين الأولى والثانية يعتبر مرحلة التكوين والتشكيل الحضاري، والسياسي للتاريخ والحضارة الفرعونية، وتم خلاله تدعيم الوحدة السياسية بين الشمال والجنوب وتوطدت دعائم الأمن والنظام في أرجاء البلاد، ووضعت التقاليد الملكية ونظمت الإدارات، وكان عصر هاتين الأسرتين عصر تدعيم للحضارة التي ظهرت في أوج صورها في عصر الأسرتين الثالثة والرابعة ، وأصبح لها طابعها الخاص المسمى (المصري) [٥٥]

([٥٥]) أنظر ، د. محمد بيومي مهران : مصر والشرق الادنى ، مصر ، الجزء الثاني ، من قيام الملكية وحتى الدولة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٢ ، ص ٩ ، ١٠ .

لكنني أفضل استخدام اصطلاح "**عصر توحيد القطرين**" وذلك للدلالة على تلك الفترة الهامة من تاريخ البلاد، ولتوجيه النظر نحو أهمية الربط بين عصر الأسرة الأولى والفترة أو العصر السابق عليها والذي شهد محاولات توحيد البلاد. فتلك الفترة قد شهدت محاولات مضنية نحو الوحدة استغرقت وقتا طويلا يقدر بمئات السنين وإن لم تكن الآلاف . إلى جانب أنه لا يمكن القول بأن البلاد في المرحلة السابقة على قيام المملكة الموحدة على يد مينا سنة ٣٢٠٠ ق. م لم تعرف النظم السياسية و الإدارية ، وبعض، ولم تستقر بها التقاليد المختلفة التي كانت نواة للقوانين ، خاصة تلك المتعلقة بالتقاليد الملكية التي ترسم أطر العلاقة بين الملوك والسكان ، داخل أقاليمهم (مملكة الشمال ، ومملكة الجنوب) بل وحتى في المرحلة التي سبقت قيام مملكة الشمال في الدلتا ، ومملكة الجنوب في الصعيد ؛ ووضعت الأسس لتعامل الملوك ليس مع شعبهم فقط ، بل ومع موظفيهم أيضا .

ويبدأ عصر توحيد البلاد منذ قيام المقاطعات المختلفة في الدلتا والصعيد ، وظهور سلطة الزعيم أو رئيس الإقليم وتبلورها بصورة جلية على رعاياه وكذا تحديد واجباته تجاه شعبه ، وهي الفترة التي بدأت فيها التجمعات المختلفة تتجه نحو الاتحاد سواء بتأثير من العوامل الثقافية (القرابة ، ووحدة العبادة) أو بطريق الغزو والإخضاع . حتى تم – وبعد عدة مراحل – تجمع أقاليم الدلتا في مملكة واحدة ، وأقاليم الصعيد في مملكة واحدة .

ويثور التساؤل حول كيفية اتحاد أقاليم الدلتا لتصبح إقليما واحدا ، وأيضا اتحاد أقاليم الصعيد ، ثم توحيدهما في مملكة واحدة في بداية الأسرات الفرعونية فإن الأمر لم يتم جملة واحدة ، أو على يد ملك واحد ، فعلى حد قول الدكتور أحمد فخري : "**من العبث أن نقول أن الاتحاد الذي تم عند ظهور الأسرة الأولى كان من تفكير أو عمل ملك واحد**" [٥٦] .

J.A. Wilson , The Calture of Ancient Egypt, Chicago, 1963, p. 44 .

([٥٦]) د. أحمد فخري : مصر الفرعونية ، مرجع سابق . ص ٥٥ .

حيث مرت الرحلة بمحاولات ومراحل عديدة عدها البعض[٥٧] بتسع مراحل نوجزها فيما يلي[٥٨] :

المرحلة الأولى : تجمعت أقاليم الوجه البحري في مملكتين ، إحداهما في الشرق عاصمتها(عنجتي) ، وكانت بالقرب من سمنود الحالية بمحافظة الغربية ، واتخذت (عنجتي) إلها ، اتخذت الحربة شعارا لها. والمملكة الأخرى كانت في غرب الدلتا ، واتخذت "بحدت" عاصمة لها في مكان بالقرب من دمنهور الحالية ، واتخذت من (حور) معبودا لها ورمزت إليه بالصقر الذي كان شعار الإقليم أيضا[٥٩].

المرحلة الثانية: اتحدت فيها مملكتي الشمال ،(مملكة الشرق ومملكة الغرب) في مملكة واحدة واتخذت من ساو أو سايس (صان الحجر بمحافظة الغربية)، عاصمة لها ، وكانت المعبودة "نيت" ربة مملكة الشمال المتحدة ، وكانت النحلة شعار لهذه المملكة ، وتوج ملكها بالتاج الأحمر .

المرحلة الثالثة : توحدت أقاليم الصعيد (في فترة معاصرة قيام مملكة الدلتا الموحدة أو مملكة الشمال) واتخذت لنفسها عاصمة في مدينة "نوبت" (طوخ – مركز نقادة بمحافظة قنا) وكان "ست" هو إله هذا الإقليم .

---

(٥٧) قال بهذه المراحل التسع بعض من علماء المصريات نذكر منهم : كورت زيته ، وألكسندر موريه ، وإدوراد ماير ، وجيمس هنري بريستد . ذكرهم : د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

(٥٨) راجع بشأن هذه المراحل التسع د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٠٣ : ١٠٧ .
د. عبدالعزيز صالح : الشرق لأدنى القديم ، الجزء الأول ، مصر والعراق ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٠ ، ص ٦٧ : ٧٢ .
د. سليم حسن : مصر القديمة ، الجزء الأول ، مرجع سابق ، ص ١٤٧ : ١٥١ .
وسنعتمد في كتابتها على ما ذكره الدكتور عبدالحليم نور الدين في كتابه المشار إليه وذلك لكونه الأحدث والاكثر وقوفا وإلماما بالاكتشافات نتائج الدراسات الحديثة، مع الإشارة في الهامش للاختلاف الوارد لدى باقي الكتاب .

(٥٩) يذكر الأستاذ سليم حسن أن عاصمة المملكة الغربية في الدلتا كان هي "بحدت" دمنهور الحالية وإلهها هو "حور" ، وعاصمة المملكة الشرقية في الدلتا هي مدينة "بوصير" بالقرب من سمنود الحالية وإلهها هو "عنزتي" الذي صار "أوزير" فيما بعد .

المرحلة الرابعة : وفيها انتقلت عاصمة الوجه البحري من غربه إلى شرقة لتصبح مدينة "بحدت" هي العاصمة وأصبح المعبود أوزير هو المعبود الأكبر[٦٠]. وقد أرجع البعض أن نقل العاصمة من غرب الدلتا إلى شرقها لم يتم بصورة سلمية وإنما جاء أثر لصراع نشب بين مملكتي الصعيد الدلتا ، وانتهي بانتصار الدلتا وخضوع الصعيد لسيطرتها [٦١].

المرحلة الخامسة: وفيها انفصل الجنوب عن الشمال نتيجة لثورة قام بها أهل الجنوب ضد سكان الشمال، وأصبحت عاصمة الجنوب هي العاصة القديمة "نوبت"[٦٢].

المرحلة السادسة : وفيها حاولت مملكة الدلتا توحيد مصر تحت زعامتها مرة أخرى ، ونجحت بالفعل في ذلك ، وأصبحت مدينة "أون" أو " أويونو" (هييوبوليس أو "عين شمس" الحالية بالقاهرة)عاصمة البلاد ، واتخذت من قرص الشمس المجنح شعارا لها .

المرحلة السابعة : تمكن خلالها حكام الصعيد من الانفصال مرة ثانية عن الدلتا ، وتكوين مملكة مستقلة ، وعادت تتصارع مع مملكة الشمال في الدلتا على السيادة . وأصبح عاصمة مملكة الشمال غرب دسوق الحالية وهي قرية "بوتو" وهي تل الفراعين في شمال دسوق[٦٣] ، وعاد حور معبود لها ، واحتفظت بالتاج الأحمر لحاكمها ، وبالنحلة شعار ورمزا لها. وإلى جانب هذه العاصمة السياسية أقاموا لهم عاصمة دينية أيضا هي مدينة "دب" ، وكانت معبودتها الربة "واجيت" التي رمز لها بثعبان الكوبرا .

---

(٦٠) يذكر الدكتور سليم حسن أن المعبود الرئيسي لهذه المملكة بعد انتقال العاصمة إلى بحدت هو حور . أنظر لسايادته : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(٦١) يذهب الدكتور سليم حسن إلى أن عاصمة المملكة الموحدة في تلك الفترة كانت هي "بوصير" بلدة الإله "أوزير عنزتي" ، وهي ما أطلق عليه مملكة أوزير . وأنه بعد انهيار هذه المملكة على أثر الاضطرابات والثورات انتقلت العاصمة إلى "بحدت" أو دمنهور الحالية . أنظر لسايدته : المرجع السابق ، ص ١٤٨.

(٦٢) يذهب الدكتور عبدالحليم نور الدين إلى أنه لا يمكن تأكيد هذه الخطوة تاريخيا ، وإن من قال بها استنتجها مما ورد في أسطورة "أوزير" من كيد ست معبود الجنوب له . أنظر لسيادته : المرجع السابق ، ص ١٠٥ .

(٦٣) ذكرها الدكتور عبدالحليم نور الدين باسم "إبطو" .

أما مملكة الصعيد : فقد اتخذت لها عاصمة تعرف باسم "نخن" تقع شمالي إدفو وتقوم على أطلالها قرية الكاب الحالية . وعبد أهلها المعبود حور أيضا ، ولبس ملوكها التاج الأبيض . وكانت لهم هم الآخرون عاصمة دينية هي مدينة "نخب" وتقوم على أطلالها قرية الكوم الأحمر الحالية ، بين إسنا وإدفو على الجانب الغربي للنيل[٦٤] ؛ وكانت ربتها هي "نخبت" التي صوروها في أنثي النسر "الرخمة".

المرحلة الثامنة : انتقلت عاصمة مملكة الجنوب إلى "ثني" ومكانها الحالي قرية البربا مركز جرجا محافظة سوهاج ، ويقال أنها كانت موطن أشهر ملوك عصر التوحيد " العقرب ونعرمر"[٦٥].

المرحلة التاسعة : اتجه خلالها حكام الصعيد نحو توحيد قطري البلاد باخضاع الشمال لسلطتهم ، وبذلت محاولات عديده لذلك حتى تم الأمر على يد نعرمر أو مينا سنة ٣٢٠٠ ق. م.

وعلى هذا فإنه يمكن القول بأن قصة توحيد القطرين قد مرت بمراحل متعددة بدأت بظهور الأقاليم المختلفة واتجاهها نحو الوحدة وانتهت بقيام المملكة الموحدة على يد مينا سنة ٣٢٠٠ ق.م.

---

(٦٤) يذكر الدكتور سليم حسن أن عاصمة مملكة الوجه القبلي كانت فقط ثم "نخن" المعروفة حاليا بالكوم الأحمر تجاه الكاب (المحاميد) ، وأن حور أخضع مملكة الجنوب وتغلب على ست وأصبح الإله الرسمي للملكتين.

(٦٥) يذكر الدكتور سليم حسن أن الملك الذي اتم توحيد قطري البلاد للمرة الثالثة يرجع بأصله إلى بلدة طينة بالقرب من العرابة المدفونة مركز البلينا .

المطلب الثاني

العوامل التي وجهت الأنظار لضرورة الوحدة

يمكن اجمال العوامل التي وجهت نظر المصريين القدماء إلى ضرورة توحيد أقاليم مصر تحت قيادة سياسية وإدارية واحدة، فيما يلي:

أ- الزراعة :

يعود السبب الرئيسي لفكرة توحيد البلاد إلى الزراعة، فمنذ اكتشاف الزراعة بدأ المصريون يعيشون في جماعات قاطنين مساحات صغيرة من أراضي الدلتا التي اتسعت مع الزمن لتصبح قرى وأقاليم ، أو إمارات التي انضمت بعضها لبعض لتكون الحكومات (الممالك)التي سادت في ربوع البلاد قبل عصر الأسرات[٦٦].

فمنذ اكتشاف الزراعة اتجه الفكر نحو التنمية والذي تمثل في توفير احتياجات هذه التجمعات أو القرى من الغذاء، وعندما حقق الإنسان انتاجا كثيرا وأصبح لديه فائض ، في حين أن بعض القرى التجمعات الأخرى لم تحقق اكتفائها من الغذاء ظهر الصراع من أجل الغذاء ، فظهرت سلطة الزعماء سواء في قيادة جماعاتهم في الصراع مع الجماعات الأخرى – صراع البحث عن الغذاء- ومن ثم أمكنهم ترسيخ أسس بعض القواعد التي تتبع داخل الجماعة وخارجها . وأهم هذه القواعد : القواعد الخاصة بتبادل السلع سواء المنتجات الزراعية أو المصنوعات البدائية التي عرفتها تلك المجتمعات .

وهو ما وضع أسس للعلاقات بين الجماعات المختلفة ، سواء في تبادل السلع وخاصة المنتجات الزراعية في أوقات الجفاف ، أو في محاولة وضع حدود لفكرة الصراع والعدوان والسلب بحثا عن الغذاء . وهذا ما أوصلهم – في رأينا – إلى نقل معارف الزراعة إلى الجماعات الأخرى في صورة اتفاق تعاون مشترك بينهما ،

---

(٦٦) أنظر : د. عبد الحليم نور الدين : تاريخ وحضارة مصر القديمة ، مرجع سابق، ص ٩٤.
د. سليم حسن ، مصر القديمة ، الجزء الأول مرجع سابق ، ص ١١٢ : ١١٥.

سواء في تحدي توفير الغذاء ، أو في مواجهة الأخطار (الفيضان ، الغزو الخارجي) ، ومع الوقت توحدت الجهود والثقافة وباتت هذه الجماعات المتحالفة تكون مدينة .

ومن ثم فقد ظهرت سلطة الزعماء وتبلورت بوضوح في علاقات القرى والتجمعات الزراعية ببعضها ، وبات جليا اتجاه فكر هؤلاء الزعماء نحو الوحدة لتوحيد الجهود في مواجهة أخطار النهر (الفيضان ، الجفاف) وأخطار الغزو أيضا.

ب- تبلور سلطة الزعماء :

ظلت الكتابات التي تهتم بالأحوال السياسية والاجتماعية في مصر فيما قبل توحيد القطرين تتناول هذا الجانب بحذر شديد بتأثير من قلة المصادر والوثائق، بل وجدنا البعض منهم يقرر بعدم وجود أي آثر أو دليل لوجود سلطة أو نظام للحكم في عصور ما قبل التاريخ في مصر مرجعين ذلك ، لقلة أعداد السكان بالنسبة للمساحات الشاسعة من الأراضي، إلى جانب ظاهرة الترحال للسكان القدامى التي كانت لصيقة بحياتهم ومنعت وجود أي شكل من أشكال التنظيم والإدارة ، إلى جانب انشغال هؤلاء السكان بالحصول على كفايتهم من الغذاء والثمار. [٦٧] وإن صح ذلك القول فيما يخص بشأن المرحلة التاريخية التي خاضها الإنسان الأول قبل استقراره حول وادي النيل واكتشافه للزراعة، فإنه لا يقبل تعميمه بعد اكتشاف الزراعة وانتقاله من حياة الالتقاط والصيد إلى حياة الاستقرار والزراعة، ذلك أن السلطة تنشأ دوما مع الاجتماع ، وتتبلور وتتأكد مع الاستقرار. وبالبحث في جذور هذه المسألة نجد أن سلطة الزعيم قد تشكلت أو ظهرت منذ العصر الحجري الحديث (النيوليتي) فقد دلت الكشوف الأثرية في (العُمَرى – حلوان) عن وجود نوع من التنظيم السياسي لهذا المجتمع المبكر، إذ عثر على جثة متوفي وبجواره صولجان يرمز إلى الرئاسة ، وهو ما يعبر في الحقيقة عن وجود رئيس، ويدل بالتالي على وجود حكام ومحكومين في تلك الفترة الموغلة في القدم من تاريخ مصر [٦٨].

([٦٧]) أنظر، د. عز الدين اسماعيل : الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ ، مرجع سابق ، ص ١٧٩ : ١٨١ .

([٦٨]) أنظر : د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ٩٧ .
د. أحمد أمين سليم : العصور الحجرية وما قبل التاريخ في مصر، مرجع سابق، ص ٧٠.

ومع ظهور سلطة الرئيس داخل جماعته ، واتساع مساحة الأراضي التابعة له سواء تلك التي تقطنها الجماعة أو تلك التي تقوم بزراعتها ، فقد رتب ذلك على الرئيس عدة مهام رئيسية تمثلت في :

١) العمل على توفير الغذاء .

٢) تحقيق الأمن والاستقرار داخل الإقليم .

٣) مواجهة أخطار نهر النيل ، والقيام ببعض الإنشاءات داخل إقليمه وخاصة تلك المتعلقة بأعمال الزراعة ومواجهة الفيضان ؛ كحفر الترع والقنوات وإقامة الجسور.

٤) توزيع الأراضي بصورة دورية عقب انحسار الفيضان ، وهو ما أسهم في وجود شبه إدارة لنظام المساحة ، في كل اقليم ، أو على الأقل الأكثر تنظيما منها.

٥) الإشراف على حرث الاراضي ، وعملية بذر الحبوب للزراعة ، وكذا أعمال جني المحاصيل .

٦) اعادة توزيع الأراضي على القبائل تبعا لاحتياجات كل منها ، وقوتها ومدى ما تقدمه من دعم للحاكم في ترسيخ سلطته ومساندته في خصوماته سواء داخل الاقليم مع الطامعين في مركز الرئاسة أو في حروبه مع الأقاليم الأخرى .

٧) الجلوس للفصل في النزاعات والخصومات التي تنشأ بين الأفراد والجماعات داخل الإقليم .

٨) رئاسة الاحتفالات الدينية .

٩) جباية الضرائب من الأسر والقبائل المختلفة والتي تمثلت في نسبة مقدرة من المحاصيل التي تغلها الأراضي الزراعية التي تقوم بزراعتها، وذلك لتمويل الأعمال الانشائية ، والحروب مع الأقاليم الأخرى.

وكان من الطبيعي أن ينجح الزعيم في ضم إقليم أو أكثر إلى اقليمه[٦٩] وينتج عن ذلك تبلور ووضوح لسلطته الجديدة على الاقليم الجديد ، ومع اتساع رقعة الاقاليم تظهر

([٦٩]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٠٣ .

كقوى متنافسه على السيادة والنفوذ . وتحاول كل منها اخضاع الأخرى والسيطرة على اقليمها ،

وذلك لأهداف يمكن تحديدها في :-

١) السيطرة على أكبر مساحة من الأراضي الصالحة للزراعة من أجل تأمين مصادر الغذاء للسكان.
٢) تأمين حدود الإقليم.
٣) توحيد الجهود لمواجهة فيضان النهر والقيام بالإنشاءات المتعلقة بالري ، من إقامة الجسور ، وحفر الترع والقنوات .. الخ.
٤) المنافسة على مراكز السيادة والسلطة بين حكام الأقاليم.

ج-التقارب الثقافي :

يجب التأكيد على أن القوة (الممثلة في الحرب/ الفتح) لم تكن هي السبب الوحيد في تجمع القرى والمدن واتحادها وظهور الممالك المختلفة في الدلتا – على نحو ما سنري في الصفحات التالية- بل كان لعوامل التقارب الثقافي أثره البارز في اتحاد القرى والمدن وتكوين الممالك المختلفة في الدلتا والصعيد.

وكان أهم هذه العوامل[٧٠] :

- المصالح المشتركة التي تفرضها البيئات الزراعية على السكان للتقارب من بعضها البعض في تبادل المواد الأولية التي قد تتوفر في منطقة دون أخرى ، فضلا عن تبادل المصنوعات النامية التي قد تجود في قرية أكثر مما تجود في أخرى.

([٧٠]) حول أثر هذه العوامل أنظر ، د. عبدالعزيز صالح : الشرق لأدنى القديم ، مرجع سابق ، ص ٦٦ – ٦٧ .

- علاقات المصاهرة والزواج التي قامت بدور كبير في هذا الصدد خاصة في ظل عدم وجود أي فكر طبقي بين المجتمعات الزراعية في تلك المرحلة.

- عوامل التكاتف والتحالف لدرء الأخطار ، سواء كانت أخطار طبيعية كالفيضان وتحدي الجفاف ، أم عداوات قبلية أو غزوات البدو المتجولين .

- الثقافة الدينية وما لها من دور بارز في التقريب بين الناس ، خاصة المعتنقين لعقائد متشابهة ، وانتشارها مع اتساع الرقعة التي يسود فيها نفوذ المعبود الذي تألهه وتتوجه إليه بالضراعة والدعاء وإليه ينسب ما يعم الإقليم من الخير والرخاء .

فكل هذه العوامل كان لها دورها في التقريب بين السكان واتجاه فكرهم نحو الوحدة ، وما الحروب والنزاعات السياسية بين رؤساء الأقاليم المختلفة ما هي إلا الصورة النهائية التي يتجسد فيها عامل المواجهة بين المجدد الداعي للتكاتف لصالح الجميع وبين المحافظ المتمسك بتقاليد وأفكار قديمة يرى أنها الأجدر بالاتباع ، وكان انتصار المجدد وبسط نفوذه على المقلد يعني تطور الحياة وسيرها بنحو أسرع نحو الحضارة . فما تاريخ الحضارة المصرية إلا نتاج جهود تجديد مستمر بتأثير التطور الثقافي لهذه الأمة.

المطلب الثالث

أحوال المجتمع في ظل مملكتي الشمال والجنوب

١- الثقافة الاجتماعية في شطري البلاد :

عاش المصريون أزمانا طويلة على أرض مصر تسبق قيام المملكة الموحدة سنة ٣٢٠٠ ق.م بأمد طويل ، وإذا كانت الصورة التي تظهر لنا عن المجتمع المصري من عصور الأسرات الفرعونية توضح قدر اندماج السكان ، ومدى تجانس ثقافتهم ، رغم أن الرحلة التي خاضتها البلاد وهي في سبيل الوحدة كانت تبرز وبوضوح عن اختلاف هذه الثقافات وعدم تجانسها بل ووجود صراع فيما بينها ، وهذا الأمر – ظهور المجتمع متجانس في عصر الأسرات الفرعونية– راجع إلى طول الفترة التي عاش السكان خلالها على هذه الأرض وكثرت احتكاكهم الثقافي بينهم [٧١].

ولا شك في أن طبيعة الارض التي يقطنها سكان مصر في أقاليمها المختلفة أثر في قدر ما وصلت إليه من مدنية وثقافة ، فقد كانت الحضارة في الوجه البحري (الدلتا) تدرج في مراقي التقدم بخطى واسعة، على حين أن المدنية في الوجه القبلي كانت خطاها وئيدة متأخرة، ويرجع ذلك إلى أن طبيعة أرض الدلتا التي تتكون من سهل مترامي الأطراف لا يتخلله جبال، ومنفصلة عن الصحراء فكانت الفرصة سانحة لسكان الدلتا ليكونوا أهل حضر، ويمكنهم أن ينموا ويتقدموا وينعموا بالحياة في عقر دارهم، دون أن ينتجعوا مكانًا طلبًا للرزق، وساعدهم على ذلك ما تمتاز به أرض الدلتا من خصب ترابها وطيب جوها، ووقوعها في مفترق طرق أفريقيا وآسيا، مما سهل لها الاتصال بالممالك القريبة منها، فتجلب إليها خيراتها الزراعية، وتحف صناعتها وفنونها، وبذلك تضيف إلى مدنيتها الأصلية مدنية جديدة . ولا غرابة في ذلك إذ نرى الوجه البحري في كل عصور التاريخ أعرق مدنية من الوجه القبلي وأكثر تقدُّمًا، بعكس أهل الصعيد الذين عزلتهم طبيعة أرضهم الصحراوية عن باقي العالم، فلم يكن أهله يختلطون إلا بالبقية الباقية من بدو الصحراء الجوالين، وهم قوم

([٧١]) قريب من هذا أنظر ، سليم حسن : المرجع السابق ، ص ١٤٦.

لا ثقافة ولا مدنية لهم، ويضاف إلى ذلك أن المسافة بينهم وبين أهل الدلتا كانت بعيدة، فلم يكن في مقدورهم الاختلاط التام بهم، حتى يستفيدوا من مدنيتهم . كذلك كانت الأرض الزراعية التي في متناولهم قليلة المساحة بالنسبة إلى الدلتا، فلم يكونوا زراعا بالمعنى الحقيقي. ولا غرابة إذن، إذا عددناهم جبليين بالنسبة لأهل الدلتا المتحضرين[٧٢] ، إلى جانب أن كثيرًا من بلاد الوجه القبلي كانت تسمي بأسماء مدن مأخوذة من الدلتا أقدم منها، كما أن أشهر العبادات التي انتشرت على طول البلاد وعرضها هي عبادة الإله أوزير أو (أوزيريس) والذي يرجع أصلها إلى مدينة أبو صير، وكذلك عبادة إله الشمس (رع) يرجع أصلها إلى بلدة عين شمس القريبة من القاهرة[٧٣].

وكانت عقيدة أوزوريس التي سادة مملكة الشمال (مصر السفلى) تدعو للمساواة فاجتمع عليها الأشراف (الإقطاعيون) وعامة الشعب، فسادت المساواة بينهم، وأصبحت مملكة الشمال مملكة ديمقراطية للعامة فيها حقوق سياسية ــ بعد أن كانت مقصورة على الأشراف الإقطاعيين في عهد الإقطاع قبل الاتحاد بين مملكتي الدلتا (الشرقية والغربية) ــ وتقوم على قيم العدالة التي ظهرت في صورة المساواة وضمان الحقوق وأداء الالتزامات خاصة تلك الملقاة على عاتق رب الأسرة و الحاكم، وظهرت ديانة عامة للدلتا هي عبادة أوزوريس التي أسهمت بشكل كبير فيما بعد في تطور عقيدة الخلود، مما أسهم في تطور الفكر الأخلاقي، ففرق الناس بين أنماط السلوك الحسن والسيئ، وارتبط الفكر الأخلاقي بالتنظيم الاجتماعي، وتجلى في المساواة، وأداء الحقوق والواجبات، واتجه الفكر إلى البحث عن وسائل الحياة في العالم الآخر[٧٤]، فقد أسهم الاعتقاد في الحياة بعد الموت في تقوية الوازع الخلقي، حيث كان ذلك الاعتقاد راسخًا عند قدماء المصريين، ويرجع العلماء وجود هذا الاعتقاد منذ فترة كبيرة قبل توحيد القطرين ترجع إلى نحو العصر النيوليتي، فالمصريون منذ ذلك العهد كانوا يسعون بطرق مختلفة لأن يعدوا أنفسهم للحياة بعد

---

(٧٢) سليم حسن ، المرجع السابق ، ص١١٢، ١١٣ .
(٧٣) سليم حسن ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .
(٧٤) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة : التجريم والعقاب في مصر منذ عهد الفراعنة وحتى ما قبل دخول الإسلام ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ٢٠١٩ ، ص ٥٧ .

الموت[٧٥] واتخذوا في سبيل ذلك عدة طرق جمعت بين الطرق المادية والطرق الروحية [٧٦]. وخاصة الفكر الأخلاقي الذي أثبت الدراسات العديدة أن الصورة التي ظهر بها في عصر الأسرات الفرعونية إنما يؤكد وجود مسبق لخبرات بشرية مختلفة أسهمت في تطوره ، فالناس لا يبدءون في المسائل السلوكية بتفكير منهجي بل يتدرجون فيه حتى يصبحوا على دراية بصراع الولاء، وحتى يمكن أن يكونوا على استعداد للتمييز بين الالتزام والمصلحة الشخصية[٧٧] .

وقد ذهب البعض إلى أن هذا التقدم في الفكر يؤكد وجود دور ملموس للعامة في السياسة والحكم، وذلك بتأثير ظهور ديانة عامة لكل الدلتا وهي عبادة حور فكان أن ظهرت – على أثر هذا الفكر – الملكية الصغيرة للأراضي الزراعية وتلاشى الإقطاع، واستقرت قواعد الملكية والميراث بما فيها حق النساء في ملكية الأراضي الزراعية ووراثتها، وانتشرت الكتابة، وظهرت التشريعات والقوانين التي جمعت، وقد تم كل هذا التقدم الملحوظ في عهد بيتي بن هور (حور) بن أوزوريس[٧٨] .

وقد أدى ذلك إلى زيادة الرخاء في المملكة فتحسنت الحالة الاقتصادية كثيرًا، ونشطت التجارة خاصة مع مملكة الجنوب، فاستدعت أمور التجارة أن هاجر بعض من سكان الدلتا واستوطنوا في مصر العليا حاملين معهم ثقافتهم وعاداتهم وعقيدتهم

([٧٥]) أ.ف. توملين: فلاسفة الشرق، ترجمة عبد الحميد سليم، مراجعة: علي أدهم، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة، ص ٣١.

([٧٦]) وأهم هذه الطرق هو ضمان المآل الحسن وذلك بإتيان ما يستحسنه الضمير الفردي والجمعي من الأفعال والأقوال، والبعد عن ما يعتبر منها سيئا، وإلى جانب ذلك سعى المصري القديم إلى ضمان استمرارية التمويل الغذائي في العالم الآخر مثلما حرص على ضمانه في الحياة الدنيا، فوضع مع الميت في قبره أنواع من الطعام والبذور التي يستغلها في الحياة الآخرة سواء ليقتات منها أو ليزرع بها حقوله هناك، إلى جانب أن أول أفكار مدونة للإنسان تدور حول الفكر نفسه في المسرحية المنفية، تتناول الخير والشر في حديث أخلاقي وإن غلب عليه الجانب الميتافيزيقي، كما يجب أن ألا ننسى أن الكلمات المكتوبة لا بد أن يكون قد جرى التحدث بها منذ وقت طويل مضى، وأنه تم مناقشتها ذهنيًّا لوقت أطول، . انظر: توملين ، المرجع السابق ص ٤١

([٧٧]) راجع : رسالتنا للدكنوراة ، مرجع سابق ، ص ٥٧ وما بعدها . توملين : المرجع السابق ، ص ٤١ وما بعدها .

([٧٨]) انظر: د. زكي عبد المتعال ، تاريخ النظم السياسية والقانونية والاقتصادية على الأخص من الوجهة المصرية ، مطبعة نوري القاهرة ١٩٣٥ ، ص ١١٦ .

ولا ندري هل كان بيتي هذا ملكا بشريا ادعي نسبه الإلهي لحور أم أن الذين قالوا بهذا استدلوا عليه من الفكر الإسطوري ومن ثم فلا سند لهم من وثائق التاريخ لهذا القول .

التي تميل إلى قيم المساواة والديمقراطية؛ مما أدى إلى النزاع بين المملكتين لاختلاف النظم السياسية والاجتماعية في كل منهما[٧٩]. وجسدت الأسطورة النزاع بين حورس (ملك مصر السفلى) وست (ملك مصر العليا)، قدر الثقافة والرقي الفكري السائد في مملكة الشمال واحترام قيم العدالة والبعد الأخلاقي لها، فقد اتخذ الصراع ــ كما في الأسطورة ــ شكل الخصومة القضائية[٨٠] ، يتبارى الخصمان في إثبات ما يدعيه حقًّا له، وتقوم الآلهة بتقييم حجج وأدلة كل طرف، وهذا يؤكد وجود مبادئ العدالة في الفكر المصري فيما قبل توحيد القطرين راسخة في الضمير وبارزة في الثقافة الاجتماعية التي سادت في هذه العصور؛ وبالرغم من تغلب حورس ملك مصر السفلى على ست ملك مصر العليا، والقضاء لصالحه، ولكن هذا الانتصار لم يكتب خضوع مصر العليا للدلتا وبقي النزاع بين المملكتين على المستوى السياسي والشعبي والعقائدي، وأثناء هذا النزاع ظهرت مصر الوسطى متخذة من مدينة (سيوط) عاصمة لها، ثم انتقلت إلى مدينة (نخن)، وتحالفت مع مصر السفلى وقامت بينهما علاقات جيدة على المستوى الشعبي والسياسي، ثم سيطرت (نخن) على مصر العليا.

٢- النظم السائدة في شطري البلاد قبل الوحدة :

كان التباين في النظم السياسية والاجتماعية واضحًا جليًّا بين مصر العليا ومصر السفلى، فقد ساد مصر السفلى (مملكة الشمال) الفكر الديمقراطي الذي سيطر على النظام السياسي والاجتماعي الذي سيطرت عليه قيم المساواة بين الأشراف والعامة تأثرًا بعقيدة أوزوريس الديانة الرسمية لها، وظهر هذا جليًّا في نظام الحكم والإدارة، حيث قسمت الدلتا (مصر السفلى) إلى أقسام إدارية تابعة للملك، وزالت آثار الإقطاع السابق قبل اتحاد الدلتا، ووجد مجلس معاون للملك في شئون الإدارة والحكم، وتكون

---

(٧٩) انظر: د. زكي عبد المتعال ، المرجع السابق ص ١١٧ . ونفس المعنى عند د. عز الدين إسماعيل ، المرجع السابق ، ص ١٨٨

(80: أنظر)

NJ van Blerk : THE EMERGENCE OF LAW IN ANCIENT EGYPT THE ROLE OF *MAA*t, FundaminaFundamina Volume 24 | Number 1 | 2018 , pp 69-88, p. 74.

هذا المجلس من رؤساء الأقسام الإدارية، يعاون الملك في اتخاذ القرارات ومراعاة تنفيذها في جميع الأقسام الإدارية التي تتكون منها مصر السفلى.

وكان رؤساء الأقسام الإدارية يُنظر إليهم باعتبارهم موظفين إداريين تابعين للملك يأتمرون بأمره وينفذون قراراته. أما مصر العليا (مملكة الجنوب) فقد بقي الكثير من مظاهر الإقطاع؛ مما أثر على الحالة السياسية فيها، فكان الأشراف الإقطاعيون هم المسيطرون على السلطة، وإن قلدوا مصر السفلى في نظمها، فقد كونوا مجلسًا من أمراء الأقاليم "الدوليات" يشارك الملك في أمور الحكم، سمي مجلس العشرة، والفارق الرئيسي بين هذا المجلس ونظيره في مصر السفلى أن أعضاءه كانوا أمراء إقطاعيين وليسوا موظفين إداريين[٨١]، فكان لهم دور بارز في شئون الحكم وتولية الملك فكان أقرب إلى مجلس اتحادي عن أن يكون مجلس معاون للملك . فقد كان أمراء الأقاليم حكامًا إقطاعيين بمعنى الكلمة [٨٢]. ويذكر إدواردز أن مصر قبل حكم (مينا) كانت مقسمة إلى مناطق أو أقاليم، اختلف عددها من وقت لآخر؛ نظرًا لإغارة القوي منها على الضعيف وضمه إليها، أو لأنه كثيرًا ما كان يحدث أن يصيب الوهن والانحلال بعض الأقاليم الكبيرة فتتفكك، وحينما تم النصر لـــ(مينا)، كان عددها على ما يظهر اثنين وأربعين إقليمًا، اثنان وعشرون منها في مصر العليا، وعشرون في مصر السفلى[٨٣].

وكانت الدلتا أقوى من الصعيد، ولذلك كان ملوك الدلتا أول من فكر في اتحاد كل مصر تحت سيطرة حاكم واحد، لكن قيام العديد الثورات في الوجه القبلي في نقادة وامبوس (البلاص الحالية) احتجاجًا على تسلط الدلتا، أدى إلى تفرق شمل البلاد وانفصام عرى اتحادها، وانفصل شطراها عن بعض، وبذلك هدمت مملكة أوزير، وأصبح حور هو إله الوجه البحري، وست هو إله الوجه القبلي، ثم عادت مملكة حور وأخضعت مملكة ست، وقامت بتنظيم وحدة البلاد متخذة من عين شمس عاصمة

---

(٨١) انظر: د. زكي عبد المتعال ، المرجع السابق ص ١١٨

(٨٢) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة : مرجع سبق، ص ٥٨ .

(٨٣) أ.أ.س . ادواردز ، أهرام مصر ، ترجمة : مصطفي أحمد عثمان ، مراجعة: د. أحمد فخري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ١٩٩٩ ص ٢٨ .

للملك، ثم قامت ثورة دينية في مدينة الأشمونيين التي أرادت أن تحل إلهها محل عبادة الشمس، وتدخلت عين شمس لوأد الثورة، وما لبث أن انفصمت عرى الاتحاد مرة ثانية، وظهرت مملكتان مستقلتان من جديد في البلاد، الأولى في الوجه البحري وعاصمتها (بوتو) المعروفة الآن بتل الفراعين في شمال دسوق، والثانية في الوجه القبلي وعاصمتها قفط ثم نخن وهي المعروفة الآن بالكوم الأحمر[٨٤].

وبعد استقرار الأوضاع في الدلتا (مصر السفلى) زاد الرخاء والثروة وشعرت المدن بالعزة والسلطان، وبدأت تناوئ ملك الدلتا على الحكم واستعانوا ببعض الآسيويين في ذلك فانتشرت الحروب الداخلية بين المدن وبين العاصمة، وسيطرت الحرب الأهلية على مملكة الشمال كلها، وتفرقت حتى أضحت أضعف مما كانت عليه في عهد الإقطاع، حتى غزاها الآسيويون، فشعر ملوك نخن بالخطر فتدخلوا وغزوا مصر السفلى لطرد الآسيويين منها[٨٥]، ولما تم الأمر استولوا عليها وضموها إلى مملكتهم فتم توحيد مصر تحت حكم ملك واحد.

فلما تم الأمر عقد الملك موازنة سياسية حتى يسترضي أهل الدلتا وهم أهل ثقافة كما أشرنا، فجعل من هليوبوليس مقرًّا لديانتي مصر السفلى والعليا (أوزوريس وهاتور) رمزًا للتحالف بين المملكتين، وجعل مركز الحكم والإدارة في مقره بمصر العليا، وسمح (مينا) أن تظل هذه الأقاليم كما كانت وحدات منفصلة، ولكنه عين لكل واحد منها حاكمًا مستقلًّا مسئولًا عن الإشراف على أموره الاجتماعية والدينية[٨٦]، وبهذا اكتمل أول تنظيم إداري وسياسي لمصر على يد الملك مينا.

٣- المجتمع والسلطة في عصور ما قبل التاريخ.

ليس لدينا الكثير عن المجتمع في هذه الفترة التاريخية، ولكن يمكن القول بصفة عامة أن أغلب السكان كانوا يعملون في الزراعة وبعض الحرف والصناعات خاصة صناعة الأواني وأدوات القتال التي كثر استخدامها في تلك الفترة .

---

(٨٤) سليم حسن ، المرجع السابق ص ١٤٨ ، ١٤٩ . وانظر أيضا ، إدواردز ، أهرام مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٦ .

(٨٥) د. زكي عبد المتعال ، المرجع السابق ص ١١٨ .

(٨٦) أ.أ.س . ادواردز ، أهرام مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

وإلى جانب هؤلاء العامة، وجد بعض الإقطاعيين، تركزت في أيديهم السلطة، وكانوا حكاما لأقاليمهم تحت إشراف الملك في كل من مملكتي الشمال والجنوب. لكن سطوة هؤلاء في الجنوب كانت أكثر بطشا فقد كانوا حكاما لأقاليمهم بمعنى الكلمة وليسوا نوبا عن الملك، وقد ظل هذا الوضع قائما حتى في بعد توحيد البلاد في زمن الأسرتين الأول والثانية .

ولم يعرف ذلك العهد التفرقة بين طبقات ، ولكن اسلوب ممارسة السلطة أوجدت قارقا ينشأ من العلاقة بين الحاكم والمحكومين .

وقد سبق القول بسيادة المساواة والديموقراطية مدن الشمال فيما قبل قيام مملكته ، وهو ما يؤكد استمرار تلك القيم في مملكة الشمال ، بخلاف مملكة الجنوب التي سيطرت عليها العصبية القبلية ، وتركزت السلطة بصورة أو بأخرى في يد أشرافها ، وكونوا مجلسا معاونا للملك يشير عليه[٨٧] ، وينفذ قراراته ، لكن هذا المجلس لم يكن مجلسا استشاريا ، بل كان يناوئ الملك السلطة ، فهو الذي يعين الملك ، ولا وجود للملك إلا باعتراف هؤلاء الأشراف المكونين للمجلس ، وإلا فإن عدم اعتراف أحد هؤلاء بسلطة الملك أو على الأقل عدم تنفيذ قراراته ، كانت تعني خروجه عليه ، أو انفصاله عنه.

فقد كانت مملكة الجنوب أشبه بالدولة الفيدرالية التي تتكون من دويلات مختلفة تجمعها سلطة عليا واحدة ويشتركون في رسم سياساتها وأهدافها. إذن فسيادة ملك الجنوب لم يكن يستمدها من سلطانه على أتباعه وإنما من تحالفاته وولاء هؤلاء له ، وهو ما تطلب وجود ملك قوى ذو قدرات ومواهب خاصة وقوة وذكاء وحنكة

([٨٧]) استمر هذا المجلس بعد توحيد القطرين وعرف باسم مجلس العشرة الكبار . أنظر، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ . د. السيد العربي حسن : الوجيز في تاريخ القانون المصري ، الإسراء للطباعة ، دون سنة طبع ، ص ١٦٦ . ول ديورانت : قصة الحضارة ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ٩٤.
وقد أطلقت النصوص في عصور الأسرات الفرعونية علي هذا المجلس اسم: "مجلس العشرة الكبار للجنوب" رغم امتداد اختصاصه ليشمل القطرين معا. أنظر : د. محمد عبد الهادي الشقنقيري : المرجع السابق ، ص ١٤٦ – ١٤٧ . د. السيد عبدالحميد فودة : فلسفة نظم القانوني المصري ، ج ١ ، مرجع سابق ، ص ١٥٥ . د. أحمد عبدالله محمد ، و د. السيد العربي حسن : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق، ص ٤٧ .

تجعله يستطيع كبح جماح وغرور هؤلاء الحكام ، ويمكن القول أن محاولات ملوك الجنوب لجمع أقاليم الصعيد تحت ألويتهم كانت أصعب من معاركهم ضد الشمال في سبيل الوحدة .

وقد وجدت بعض الفئات من الكتاب الذي شكلوا عماد الجهاز الإداري في تلك الفترة سواء في مملكة الشمال أو في مملكة الجنوب. واعتمد عليهم ملوك المملكتين في إدارة البلاد، وكان حاكم كل إقليم يرأس الإدارة داخل إقليمه وله كل السلطات داخله ، وباشروها في الدلتا كنواب عن الملك ، أما في الصعيد فباسمهم كحكام اقطاعيين .

٤- اختصاصات حكام الأقاليم في عصر توحيد البلاد :

مارس حكام الأقاليم المهام التالية:-

١) الإشراف على أعمال الري .

٢) إقرار الأمن داخل الإقليم .

٣) جباية الضرائب .

٤) الإشراف على التجنيد .

٥) القضاء .

٦) مباشرة أمور العبادة الدينية.

وقد كان حاكم الإقليم يقوم بمتابعة كل هذه الأعمال في نطاق إقليمه كما كان يوكل بعض المهام لتابعيه الذين أشرفوا على عمل بعض الموظفين الذين مثلوا نواة النظام الإداري في مصر. ويمكن القول بوجود إدارات مختلفة اختصت كل منها بعمل من هذه الأعمال .

كما باشر حكام الأقاليم في حدود اختصاصاتهم المقيدة في مملكة الشمال، والواسعة في مملكة الجنوب بعض الأعمال التشريعية ، والقضائية إلى جانب اختصاصاتهم الدينية .

فقد كان لحاكم الإقليم اصدار التعليمات لمرؤوسيه ، وتقرير القواعد التي يجب اتباعها مستقبلا بالنسبة للإدارات المختلفة . وكذلك اصدار المراسيم التي تنظم علاقات الأفراد داخل الإقليم ، وإن كان ذلك نادرا لسيطرت العرف على هذه العلاقات ، ولكنه كان يتدخل فيما لا يوجد عر ينظمه ، وظهرت سلطته التشريعية في خصوص الأعمال الإدارية المتصلة بالري وصيانة منشئاته .

وكان من أهم مهامه هو توليه مهام القضاء في إقليمه ، وكان ما يقرره من احكام بمثابة قوانين يجب اتباعها . وكان حاكم الإقليم هو رأس السلطة الدينية في إقليمه وكاهن معبوده الأول ، يترأس الاحتفالات الدينية للإقليم ، ويرأس طقوس العبادة لمعبوده الرسمي ، الذي يرعاه ، ويستمد منه سلطانه على سكان الإقليم (في الصعيد). والسبب في ذلك هو أن فكرة الديانة الرسمية لجميع القطر لم تظهر إلا في عهد الأسرات الفرعونية خاصة في عهد الأسرة الثالثة . فكان حكام الأقاليم خاصة في الصعيد لهم سلطاتهم الدينية التي ساهمت في استمرار نفوذهم تجاه الملوك إلى عهد الدولة القديمة.

الفصل الثالث

العلاقة بين

السلطة والقانون والمجتمع

يتطلب الحديث في علاقة السلطة الحاكمة بكل من القـــانون (كتشـــريع أو كـــأعراف وتقاليد اجتماعية ودينية) والمجتمع (الذي يمثل الوعاء الذي يطبق فيـــه القـــانون) أن نتطرق لبحث ثلاث موضوعات في هذا الفصل ..

١. مصادر القانون في بداية عصر التوحيد.
٢. فلسفة النظام القانوني المصري .
٣. السلطة والحرية.

وسنتناول كل موضوع منها في مطلب مستقل على النحو التالي:

المطلب الأول: مصادر القانون في بداية عصر التوحيد

المطلب الثاني: فلسفة النظام القانوني المصري

المطلب الثالث: السلطة والحرية

المبحث الأول

مصادر القانون في عصر توحيد القطرين

يقصد بمصدر القانون : الوسيلة التي يتم بها إبراز القاعدة القانونيَّة إلى الوجود[٨٨]، ومصادر القاعدة القانونية في عصر توحيد القطرين تتحدد في :

- الدين كمصدر إلهي لبعض القوانين
- والعرف كمصدر اجتماعي له
- والتشريع الذي يصدره الملك في صورة الأوامر والمراسيم الملكية
- وأخيرا أحكام القضاء تبعا لدورها الهام في ارساء العدالة القانونية في المجتمع.

ومن ثم نتناول كل مصدر في مطلب مستقل على النحو التالي:

المطلب الأول

الدين

ظهر الدين كضابط للسلوك والحياة داخل المجتمع منذ بدء التجمعات حول وادي النيل ، وازداد هذا الدور وظهر بصورة أكثر وضوحا مع اندماج الجماعات القديمة وتكوين الأقاليم و المدن المختلفة في مصر ، فقد كانت رحلة توحيد الأقاليم أو تجمعها واندماجها لها اثر كبير في الفكر الديني حيث ظهر مع الاندماج الاقليمي اندماج عقائدي ، إذ ظهرت آلهة عامة تحكم مناطق شاسعة من الأرض ، حتى وصل الأمر إلى ظهور آلهة عظمى تغطي[٨٩] عقائدها البلاد بأسرها[٩٠] .

([٨٨]) انظر: د. فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري، دار الفكر العربي، القاهرة ١٩٧٦ – ١٩٧٧، ص٨٨ .

([٨٩]) من أشهر الآلهة العظمي التي عبدت في جميع أنحاء البلاد :

١- الإله بتاح : والذي اعتقد المصريون أنه خالق العالم .
٢- الإله رع : وهو إله الشمس .
٣- الإله حورس : كان يعتقد أنه آخر ملك إلهي حكم مصر ، وهو ابن أوزوريس إله العالم الآخر ، وكان حورس يتولى حماية الملك.
٤- الإلهة حاتحور : إلهة السماء.
٥- الإله أوزوريس : إله العالم الآخر وإله الخير والنماء.
٦- الإله ست : إله الشر .
٧- الإله آمون : كان ينظر إله أنه كبير الآلهة (رب الأرباب) .

وارتبط تطور الفكر الديني بتطور الرحلة نحو توحيد البلاد ، وظهر فيما ساد من اعتقاد اسطوري : أن مصر كان يحكمها الآلهة في الزمن الغابر، لكنها صعدت للسماء تاركة الحكم للفرعون (الملك) الذي كان ينظر إليه على أنه ابن آخر ملك إلهي "الإله حورس" [٩١] .

وتبعا لحكم الآلهة السابق لمصر فقد اعتقد المصريون أن الآلهة شرعت لهم العديد من القوانين التي يجب احترامها حتى تسير الحياة داخل المجتمع على النحو الذي يرضي الآلهة ، وكانت الفكرة الرئيسة التي تسيطر على الثقافة والفكر هي وجوب اتباع طريق (الماعت) – إلهة العدالة – في كل عمل وكل نشاط من الجميع سواء كان حاكما أم محكوما .

وقد عبرت عن ذلك أقدم القوانين الإلهية المتمثلة في الكلمات المقدسة التي نطق بها الإله "رع" موجهًا كلماته إلى كل حاكم قائلًا : " **قل العدالة، اصنع العدالة؛ لأن العدالة قادرة، إنها عظيمة، إنها سرمدية** "[٩٢].

ولم يقتصر دور الآلهة على التوصية باتباع طريق العدالة بل نجد نسبة بعض القوانين التي كانت مطبقة في ذلك العصر لبعض الآلهة ، ومن هذه القوانين الإلهية:-

١. التشريع الذي أصدره الإله تحوت وبلغه للملك مينا الذي عمم تطبيقه في عموم البلاد .
٢. التشريعات التي أصدرتها الإلهة إيزيس؛ فقد أرجع البعض الأساس العقائدي للقانون الفرعوني نسبة إلى ما قالته إيزيس: "أنا إيزيس ملكة كل البلاد – لقد تلقيت تربيتي عن الإله هرمس Hermés، لقد وضعت التشريعات ولا تملك أية قوة إلغائها"، ولكن لسوء الحظ أن تلك التشريعات التي تنسب للإله هرمس لم يعثر عليها حتى الآن[٩٣].

([٩٠]) فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٤٤ .
([٩١]) للمزيد عن هذا الجانب في الفكر المصري القديم ونتائجه القانونية انظر: أستاذنا الدكتور محمد علي الصافوري : القانون المصري القديم : مرجع سابق، ص ٤٩ وما بعدها.
([٩٢]) نقلا عن د. محمود السقا : الأسس القضائية ومشكلة تنازع القوانين ما بين مصر الفرعونية ومصر البطلمية، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد، العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٤ . ، ص ١٩٩.
([٩٣]) د. عبد الرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦، ص٦٨ .

٣. التشريعات الإلهية التي كانت توضع أمام القضاة عند جلوسهم للفصل في القضايا المعروضة عليهم والتي قيل أنها تنسب للإله أوزوريس ، وقال البعض بانها تعود لتحوت[٩٤] .

٤. ما تشير إليه المصادر من أنه وبعد أن تربع أوزوريس على عرش مصر، وأسعد أهلها، سن لرعاياه القوانين العادلة، وعلمهم احترام الآلهة، ونشر بينهم فن الزراعة، ثم طاف في أنحاء البلاد رسولا للمدنية غير معول في ذلك على القوة [٩٥] .

وبعد زوال حكم الآلهة لمصر خلفها ملوك بشر من نسل "حورس" آخر ملك إلهي، واعتمد هؤلاء الملوك في حكمهم لمصر على نظرية الحق الإلهي، وتصور المصريون أن روح الملك Ka من روح الإله حورس ، ولذلك اتخذ الملك لقب "ابن حورس" [٩٦]. فخلف الملك حورس (أباه الإلهي) في مباشرة السلطة[٩٧]، وعمل على تطبيق القوانين التي أصدرتها الآلهة ، وإلي جانب ذلك أسهمت الصفة الإلهية التي أسبغها الفراعنة على أنفسهم في استمرار المصدر الإلهي للقوانين من خلال نسبة ما يصدره الفراعنة من قوانين إلى الآلهة، ثم ما لبث الفراعنة أن ألهوا أنفسهم وأصبح ما ينطقون به ملزمًا؛ لأنه خرج من فم الإله [٩٨] .

وهكذا نجد أن العقيدة الدينية مثلت حجر الزاوية في الفكر القانوني المصري ، وكانت من أهم مصادر القانون في مصر القديمة حيث ظل الاعتقاد بأن الآلهة تتدخل

([٩٤]) د. عبد الرحيم صدقي : المرجع السابق، ص١٩ .

([٩٥]) جورج استندروف : ديانة قدماء المصريين ، ترجمة : سليم حسن ، مكتبة الآداب ، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ٢٥ .

([٩٦]) أنظر ، د. صوفي أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الجزء الثاني ، الشرائع السامية (القانون الفرعوني والقانون البابلي ةالشريعة اليهودية) دار النهضة العربية ، دون طبعة ، ص ٣٧ – ٣٨ .

([٩٧]) أنظر :

G. MASPERO: LIFE IN ANCIENT EGYPT AND ASSYRIA , LATE DIRKCTOR OF ARCHEOLOGY IN EGYPT AND MEMBKR Of THE INSTITUTE OF FRANCE. TRANSLATED BY ALICE MORTON. LONDON, 1892, p44.

([٩٨]) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٢ .

في التشريع بصورة أو بأخرى ، منها ما ظهر فيما قرره مينا من تلقيه القانون مكتوبا مباشرة عن الإله تحوت . ومنها ما كان يقرره الملك – بعد تأليه الملوك – من أنه أصدره بصفته الإلهية .

قد كان ذلك بتأثير من سيطرة الفكر الديني على كل أنماط الفكر والحياة داخل المجتمع المصري ، والتي استمرت حتى نهاية حكم الفراعنة لمصر . وبصورة أكثر وضوحا يمكن تتبع الرابط بين الفكر الديني والفكر القانوني في مصر الفرعونية ، وذلك بدراسة أكثر النصوص المصرية القديمة اتصالا بالعقيدة الدينية المصرية القديمة ، ونعني بها نصوص "كتاب الموتى الفرعوني"[٩٩] . فتدلنا نصوص كتاب الموتى الفرعوني على تعرض العقيدة الدينية للعديد من الحقوق وتنظيمها ، خاصة نصوص الفصل الخامس والعشرين بعد المائة ، فقد عبرت نصوص هذا الفصل وبصورة تدعو التأمل (والاندهاش) ضرورة التبرؤ من التعدي على (حقوق الآخرين)[١٠٠] .

إن استهلال المتوفي إقراراته السلبية في الفصل ١٢٥ من كتاب الموتى قائلا : "لم أرتكب إثما" [١٠١] ؛ ربما يمثل في نظر البعض اعترافا دينيا ، ولكن إذا نظرنا وتأملنا ما يلي هذا الاعتراف من إقرارات سلبية أخرى تتأكد لنا الطبيعة الحقوقية لها، خاصة إذا ما استهدينا بتقسيم (بتري) [١٠٢] لهذه الاقرارات حيث قسمها إلى :-

---

(٩٩) الذي اعتبره البعض الكتاب المقدس لدي المصريين القدماء .

(١٠٠) وكلمة حقوق التي نوردها في تأملنا لهذا النص إنما هي للتدليل على أن المصري القديم استمد من عقيدته تلك القيم الأخلاقية والقانونية التي تحترم الآخر (في خصوصيته وفي شخصه وممتلكاته)، وتتجه به نحو تضامن جمعي يهدف إلى الارتقاء بالمجتمع تحقيقا لمفهوم العدالة الاجتماعية بأسمى معانيها ، والتي تحقق (الاستقرار والرخاء) .

(١٠١) أنظر، السير والس بيدج : برت إم هرو كتاب الموتي الفرعوني (عن بردية آني بالمتحف البريطاني) ، ترجمة : د. فيليب عطية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠ ، ص ١٧٧ . وقارن لدى شريف الصيفي : الخروج في النهار كتاب الموتي الفرعوني، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠١٣ ، ص ٢٦٤ ، حيث ذكرها " لم أرتكب ظلما".

(١٠٢) أنظر ، سير و . م فلندرز بتري : لحياة الاجتماعية في مصر القديمة ، ترجمة حسن محمود جوهر ، و عبد المنعم عبد الحليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥ ، ص ١٤٢ : ١٤٦ .

١. **إقرارات متعلقة بالسلوك العام:** "لم ألحق ضررا بأي إنسان ، ولم أعمل على اشقاء حيوان، ولم أستبدل السيئة بالحسنة ، ولم أعرف الشر ولم أعمله، ولم أقدم مصلحتي الخاصة على واجبي " .

٢. **إقرارات متعلقة بالعمل الصالح :** "لم يشكني أحد لرب الأسرة ، لم ألعن الآلهة ، لم أسع إلى شقاء إنسان ، أو أتسبب في فقر أحد ، لم أرتكب ما يغضب الإله ، لم أحرض خادما على عصيان سيده "

٣. **اقرارات متعلقة بإنكار اقتراف السيئات والظلم:** "لم أتسبب في مرض احد ، ولم أتسبب في بكاء أحد ، ولم أقتل ، ولم أحرض على قتل أحد ، ولم أتسبب في حرمان أحد من حق له "

٤. **اقرارات متعلقة بالواجبات الدينية :**"لم أنقص من قرابين المعابد ، ولم أسرق الفطائر المقدسة التي تقدم للآلهة ، ولم أسرق خبز الموتى الأمجاد ، ولم أرتكب الفاحشة في حرم الآلهة ، ولم أدنس نفسي في حرم الإله "

٥. **إقرارات متعلقة بالأمانة :**"لم أنقص كيل الحنطة ، ولم أنقص المقياس، ولم أرتكب الغش في الحقول ، ولم أطفف الميزان ، ولم أتسبب في فقر أحد بالتلاعب في الميزان ، ولم أتسبب في فقر احد بالتلاعب في الميزان"

٦. **اقرارات متعلقة باحترام حقوق الآخرين:** "لم أخطف اللبن من فم الرضيع ، لم أطرد الماشية من مراعيها ، ولم أقتنص الطيور من رحاب الآلهة ، ولم أصد السمك من بحيراتها "

٧. **اقرارات متعلقة بإنكار أعمال التخريب:** " لم أصد الماء في موسم جريانه ، ولم أقم سدا في مجراه ، ولم أطفئ شعلة في وقت الحاجة إليها ، ولم أخالف الحدود بتناول اللحوم في غير الأيام المخصصة لتناولها، لم أطارد الماشية والحيوانات المقدسة ، ولم أعترض على إرادة الله " .

إن التأمل في هذه الإقرارات ومقارنتها مع معلوماتنا عن القانون المصري القديم – وكذا مع الترجمات العديدة التي قدمت للفصل ١٢٥ من كتاب الموتى الفرعوني[١٠٣] – نجد أن جميع ما ذكر كان محط حظر وتأثيم في الدين والقانون وكان يجب على المصري أن يحرص أن يلقى أوزوريس رب الحساب في اليوم الآخر وصحيفته بيضاء من اقتراف أي من هذه الآثام[١٠٤] .

المطلب الثاني

العرف

كان سكان مصر القدامى رغم تفتتهم إلى جماعات صغيرة ، منتمين إلى عنصر بشري واحد ويتكلمون لغة واحدة ، ومن هنا كانت عقليتهم وثقافتهم واحدة من أقصى جنوب البلاد إلى أقصى شمالها، وكان تجاورهم في الشريط الضيق الممتد على ضفتي نهر النيل سببا في وحدة عقلية السكان وإلى ذوبان أي فوارق ثقافية بينهم وهو ما أدي إلى سرعة اندماج الجماعات القديمة مع بعضها وترسخ الأعراف والتقاليد – التي كانت أساس الفكر الديني والقانوني المصري – منذ تكون الأقاليم[١٠٥].

فقد كانت القواعد العرفية هي أقدم القواعد التي رسخت في ضمير المجتمع ، ودرج السكان على اتباعها ومن ثم سيطر العرف على تنظيم شئون السكان علاقاتهم ومعاملاتهم حتى غدا – في عصر توحيد البلاد – المصدر الرئيسي للقانون ، بل ويكان يضم في رحابة التقاليد الدينية أيضا ، حيث لم يقم المصري القديم فارقا بين التقاليد الدينية والتقاليد العرفية ، وذلك بتأثير سيطرة الدين على كل أنماط الفكر والثقافة والسائدة في كل عصور الحضارة الفرعونية .

---

(١٠٣) قارن بترجمات أخرى لذات الفصل لدي:
شريف الصيفي : الخروج للنهار ، مرجع سابق ،ص ٢٦٠ و ما بعدها .
السير : والس بدج : برت إم هرو كتاب الموتى الفرعوني مرجع سابق ، ص ١١٤ وما بعدها .
بول بارجييه : كتاب الموتى للمصريين القدماء ، ترجمة : زكية طبوزاده ـ دار الفكر للدراساتت والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠١٤ ، ص ١٣٤ وما بعدها .

(١٠٤) أنظر ، بتري : المرجع السابق ، ص ١٤٧ .

(١٠٥) د. فتحي المرصفاوي : الوجيز في تاريخ القانون المصري ، رجع سابق ، ص ٤٤ .

فكانت قواعد الماعت هي المبدأ الكلي للأعراف الاجتماعية ، كما تدل أيضا على المبدأ الإرشادي للقانون المصري سواء في القانون الطبيعي أو التوازن الكوني ، وقد اعتبرها البعض بمثابة عقد اجتماعي ربط بين كل شيء وكل فرد في الوجود بدءا بالآلهة وصولا إلى أصغر الفلاحين ، فالملك يلتزم أن يكون عادلا صالحا ، مصلحا لشعبه ، وأن يقدم الماعت للآلهة وأن يكون فاضلا في التعامل سواء مع الشعب أو الآلهة[١٠٦].

وإذا عدنا لأقدم من هذا لنحاول أن نتفحص تاريخ القانون في عصور توحيد البلاد يتأكد لنا ذلك. فأقدم القواعد القانونية التي كان يجب الالتزام بها نجدها تعود إلى التقاليد والأعراف الثابتة والراسخة في ضمير المجتمع، والتي يرجع رسوخها في ضمير الفكر (القانوني) المصري للفترة التي سبقت جهود توحيد القطرين. إذ نجد أن العديد من المبادئ والأحكام القانونية التي عرفت علي أرض مصر كانت وليدة لاستمرار نظم عرفية عرفتها مصر منذ أمد بعيد في عهد ما قبل الأسرات الفرعونية[١٠٧]. فهي استمرار لنظم سابقة[١٠٨] انطبعت في وجدان المجتمع وصارت تقاليد لا يحيد عنها الجيل بعد الجيل، وزحفت علي نظم المجتمع حتي غطتها جميعا[١٠٩].

وأهم هذه القواعد :-

١- القواعد الخاصة بالري وتقسيم الأراضي والزراعة .

٢- والقواعد الخاصة بإنهاء الخصومات الفردية والتي كان يتصدر للفصل فيها الحكماء وأعيان القرى (كبار الحي) وقد ظلت هذه القواعد سارية ومتبعة إلى جانب

---

(١٠٦) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , op-cit, p. 6 .

(١٠٧) د. عباس مبروك الغزيري: تاريخ القانون المصري "القانون الفرعوني" مطابع جامعة المنوفية ، ص ٥٩ ، د. محمود سلام زناتي: تاريخ القانون المصري ،دار النهضة العربية ،القاهرة ١٩٧٣.، ص ٥٥ . د. السيد العربي حسن : المرجع السابق ، ص ١٤٢ .

(١٠٨) د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم ، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠١ ، ص ٢٢ . د. عادل بسيوني : تاريخ القانون المصري ، مكتبة نهضة الشرق ، ص ٢٧ .

(١٠٩)أنظر: Moret et Davy : Des clans aux empires , paris . 1923 , p.17.
و أيضا : د. فتحي المرصفاوي : الوجيز في تاريخ القانون المصري ،مرجع سابق، ص ٥٢ .

التشريعات التي أصدرها الفراعنة فيما بعد توحيد البلاد . ويمكن الاستدلال بما يحدث إلي الآن في المناطق الريفية والبدوية من التحاكم إلي الكبار وألوا الرأي عندهم ، فهذا النوع من المحاكم العرفية ما هو إلا امتداد تاريخي لما كان موجـــودا فـــي العصـــور المصرية القديمة[١١٠].

٣- كما كانت القواعد التي تنظم تقلد الوظائف العامة تعود إلي العرف أيضا ؛ فقد جرت العادة علي اختيار الموظفين من المصريين دون الأجانب، وأن بداية شـــغله للوظيفة العامة تكون في وظيفة الكاتب ، ثم يتدرج حسب كفاءته بالترقي للوظائف العليا ، وقد كان الفرعون ملزما بتلك القواعد سواء في التعيين أو في الترقيـــة ولا يجوز له الخروج عليها مطلقا[١١١].

٤- القواعد التي تحكم المعاملات التجارية وتبادل السلع والمنتجـــات الزراعيـــة والصناعية[١١٢].

فكما قرر البعض أن النظام القانوني في مصر كان قائما علي العـــرف ، أي علي القواعد العرفية التي تواتر العمل بها منذ بدء التجمعات البشرية حول وادي النيل وحتي قيام الدولة الموحدة ، والتي ظلت سارية حتي نهاية الحكم الفرعوني[١١٣] ، وأن التغيير الذي لحق هذا النظام – القائم على العرف ، وظهور سلطة الملك التشـــريعية وإصدار الملوك العديد من التشريعيات – خلال العصور الفرعونية المتلاحقـــة لـــم يفضي إلي القضاء علي النظام القديم برمته واحلال نظام جديد محله يختلف عنه جملة وتفصيلان وإنما كان التغيير يتناول هذا الجانب أو ذاك من جوانب النظام[١١٤].

وأشهر المفاهيم القانونية التي تعود إلى العرف والتقاليد الدينية على الســـواء مفهـــوم (الماعت) والتي كانت تعبر عن مفهوم مقدس طبقا للمفهوم العقائدي كما كانت تعبر –

---

(١١٠) أنظر د. منال محمود محمد محمود، الجريمة والعقاب في مصر القديمة ، المجس الأعلي للآثار،مشروع المائة كتاب ،رقم ٣٤ ، ص ٢٠.

(١١١) د. فتحي المرصفاوي : الوجيز في تاريخ القانون المصري : مرجع سابق، ص٥٣ .

(١١٢)د. فتحي المرصفاوي: فلسفة نظم القانون المصري، دار الفكر العربي،١٩٧٩،، ص٧٨ .
د. عباس مبروك الغزيري، السابق،ص ٦٠.

(١١٣) أنظر،د. أحمد أمين سليم ،ود. سوزان عباس عبد اللطيف : الجريمة والعقاب ،مرجع سابق ، ص ٢٢

(١١٤) أنظر د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق ، ص ٥٦.

طبقا للمفهوم القانوني- عن مجموعة التقاليد والأعراف التي درج الناس علي اتباعها واعتقدوا في نسبتها للآلهة[١١٥] .

فكان يكفي أن يقال أن هذا السلوك يخالف الماعت أو أن ذاك الفعل (اسفتي) أي نقيض الماعت حتى يعتبر غير مشروعا طبقا للفكر والثقافة السائدة . وذلك يتعلق بمدلول تعبير الماعت و الإسفت [١١٦]

المطلب الثالث

التشريع

دار جدل كثير حول مدى اعتبار التشريع مصدر من مصادر القاعدة القانونية في مصر الفرعونية ، وذلك لوجود خلاف بين العلماء حول مدى وجود قواعد قانونية مصدرها التشريع في العصر الفرعوني[١١٧].

الاتجاه الأول : يقرر بعدم وجود قوانين بالمعنى الدقيق مستندا على الأسباب التالية :

١- أنه لم يتم العثور على ما يدل على وجود تقنين في مصر في العصر الفرعوني ، وأن ما تم العثور عليه لا يعد أن يكون وثائق جزئية لا تقطع بوجود قواعد قانونية مصدرها التشريع في مصر الفرعونية .

٢- أن اصطلاح (هب Heb) الذي جرت العادة على ترجمته بكلمة "قانون" لا يمثل في الحقيقة إلا العرف أو العادة .

٣- أن القوانين التي ينسب صدورها إلي العصر الفرعوني لا تمثل في الواقع سوى قرارات فردية كانت تطبق على حالات خاصة .

٤- أن العدالة الفرعونية كانت تولد مصادفة بمناسبة صدور الأحكام دون أن يكون لها وجود مسبق تجسده نصوص القانون .

الاتجاه الثاني : ذهب أنصاره إلى وجود قواعد قانونية مصدرها التشريع في مصر الفرعونية، واستند هذا الرأي على الأدلة التالية :

---

(١١٥) أنظر رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

(١١٦) ولنا عودة لتناول كل منهما ودوره في الفكر القانوني المصري خاصة في فترة توحيد القطرين .

(١١٧) عرض أستاذنا الدكتور / السيد عبد الحميد فودة لهذا الخلاف ، وعلى كتابات سيادته اعتمدنا في سردها ، أنظر لسيادته: فلسفة نظم القانون المصري ، الجزء الأول ، العصر الفرعوني ، مرجع سابق ، ص ٤٦ وما بعدها .

١- روايات بعض المؤرخين الذين زاروا مصر الفرعونية مثل المؤرخ الإغريقي بلوتارك الذي ذكر أن القضاة كانوا يحلفون يمينا قبل استلام مهام عملهم بأن يمتنعوا عن الفصل في أي نزاع بطريقة غير عادلة ، حتى ولو كان ذلك بناء على أمر صادر من الملك.

٢- ما تشير إله بعض الوثائق البردية من وجود قوانين مصدرها التشريع الملكي خلال العصر الفرعوني ، وأن هذه القوانين لم تكن عادلة فحسب بل كانت وسيلة التعبير عن العدالة .

٣- وجود العديد من الوثائق التي تؤكد أن القضاة كانوا يصدرون أحكامهم طبقا لنصوص قانونية موضوعة سلفا ، وأنهم كانوا يتقيدون بمتطلبات العدالة التي تجسدها النصوص عند الفصل في المنازعات المطروحة عليهم.

٤- ما تشير إليه الوثائق من أن القوانين كانت تسجل وتحفظ في قاعة العدالة الكبرى .

٥- ما تدل عليه الوثائق من أن القوانين كان يتم وضعها في صيغة عامة مجردة ، وكان يستهدى بالسوابق القضائية في تفسير نصوص القانون .

٦- ما تشير بعض الوثائق إليه من وجود قوانين جنائية منذ عهد الفراعنة الأوائل تحدد الجرائم والعقوبات التي توقع على مرتكبيها.

٧- وجود دلائل تشير إلى وجود قانون لإجراءات المدنية ، يتناول بالتنظيم المراحل التي تمر بها الدعوى القضائية في العصر الفرعوني.

وهكذا يمكن القول – مع الاتجاه الأخير – بأن التشريع المكتوب قد عرف في مصر الفرعونية منذ فجر الأسرات وكان على درجة كبيرة من الرقي والإتقان[١١٨] .

وتطبيقا لفكرة ألوهية الملك فقد كان الملك هو صاحب السلطة التشريعية[١١٩] . والتشريع كان عبارة عن القواعد الآمرة التي يصدرها الملك [١٢٠] . وقد عرف التشريع بهذا المعنى منذ عصر ما قبل توحيد البلاد ، حيث تشير العديد من الآثار

([١١٨]) أنظر ، د. السيد فودة : المرجع السابق ، ص ٤٩ .

([١١٩]) أنظر : د. السيد فودة : المرجع السابق ، ص ٥٠ . د. صوفي أبو طالب : المرجع السابق ، ص ٣٩ . د. محمد عبد الهادي الشقنقيري : مذكرات في تاريخ القانون ، مرجع سابق ، ص ٨٧.

([١٢٠]) د.فتحي المرصفاوي : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

لإصدار ملوك عصر التوحيد المراسيم والقوانين التي اعتمدوا عليها في تنظيم البلاد وإعدادها في معاركها وحروبها نحو الوحدة [١٢١] .

وقد ارتبط ظهور وتطور التشريع كقواعد عامة آمرة تطبق على جميع السكان في القطر المصري بظهور وتطور الكتابة، إذ من غير الكتابة التي تيسر نشر القانون وتحمله إلى جميع السكان دون تحريف أو تبديل فيه فإنه لا يمكن اعتبار ما يصدره لحاكم تشريعا بمعنى الكلمة .

وقد قام ملوك عصر التوحيد باللجوء إلى إصدار المراسم والأوامر(القوانين) وذلك في محاولة منهم للتغلب علي القدسية التي أحاطت الأعراف والتقاليد والتي رأوا أنها تعرقل طريقهم نحو الوحدة ، فجنحوا- في بادئ الأمر- إلي نسبة تشريعاتهم إلي الآلهة، حتي يضفوا عليها صفة القداسة والإلزام أيضا ، كما فعل الملك مينا [١٢٢].

ولم يكن مينا أول من ادعى تلقيه التشريع (القوانين) من الإله ، فقد دلتنا آثار بعض ملوك نقادة (الأسرة صفرين ، والأسرة صفر) إلى سبق قيامهم بهذا الأمر ، لكن بدائية الكتابة وعدم تطورها منع وصول هذه القوانين إلينا ، ولكننا نستدل عليها ، ببعض الرسوم التي حرص الملوك على تسجيل أعمالهم الهامة بها ، وحرصوا على تسجيل مساندة الآلهة لهم في أعمالهم تلك . ولكن يبقى مينا وتشريعه الذي نسبه إلى الإله تحوت هو التشريع الأول في التاريخ الذي أرسى دعائم المملكة الموحدة ، وقد امتد تطبيق هذا التشريع ليشمل سكان البلاد بأسرها ، وهو ما يجعله أقدم تشريع طبق في جميع أنحاء مصر. وعلى هذا فإن التشريع كان مصدرا هاما من مصادر القاعدة القانونية في عصر توحيد البلاد.

المطلب الرابع
أحكام القضاء

كان للقضاء دوره المهم في إنشاء وتفسير القواعد القانونية ، وذلك تبعا لسيطرة العرف والدين على النظام القانوني في تلك المرحلة ، ومن ثم كان على

([١٢١]) والتي سنعود لشرحها في موضع قادم .

([١٢٢]) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ٢٨٦ .

القضاة القيام بمهمة استخلاص القاعدة القانونية – التي تحكم النزاع المعروض عليهم – من الأعراف السائدة سواء الأعراف الاجتماعية أم النصوص والتقاليد الدينية .

وقد كان القضاة من الكهنة الذين اختصوا بتفسير القانون على اعتبار أنه وحيٌ يُوحَى من الإله ، واستمر دورهم هذا بعد انتشار الكتابة حيث كانت المراسيم تكتب بالهيروغليفية(الكتابة المقدسة)التي تعتمد على الرمزية، والتي كان لا يدركها سوى الكهنة الذين اختصوا بفهمها وتفسير أحكامها، في ظل انتشار الجهل بتعاليم القراءة والكتابة بين الناس[١٢٣].

وكان قيام القضاة باستخلاص القواعد القانونية من الأعراف والتقاليد الدينية هو أساس مهمتهم القضائية في الفصل فيما يعرض عليهم من دعاوى[١٢٤] ؛ وكان يجب التوصل إلى حلول لما لم تنظمه الأعراف والتشريعات، وتجد هذه الحلول أهميتها في التطبيقات التالية لها على النزاعات المشابهة، حيث كانت تؤخذ بعين الاعتبار عند النظر في القضايا المماثلة[١٢٥]، وأخذ النظام القانوني بقاعدة احترام السوابق القضائيَّة التي أدت دورا مهمًّا في تفسير القواعد القانونيَّة وتطبيقها [١٢٦].

المبحث الثاني

فلسفة النظام القانوني في عصر توحيد القطرين

هيمن الفكر الديني على الحياة في مصر الفرعونية ، وهيمن أيضا على أسس النظم التي سادت في عصورها الأولى ، وتجلت آثار الفكر الديني (الكهنوتي) في العلاقة

([١٢٣]) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ٢٩٠ .

([١٢٤]) وهو ذات الدور الذي قام به الكهنة في روما القديمة ، وكانوا بذلك أول نواة الفقه الروماني الذي أرسي دعائم الثقافة القانونية الرومانية الخالدة في تاريخ البشرية .
حول دور الكهنة في تكوين الفقه القانوني الروماني أنظر : أستاذنا الدكتور / السيد عبد الحميد فودة : الفقه الروماني بين التجديد والتقليد ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ٢٠١٢ ، ص ٨٢ : ١١٠ .

([١٢٥]) المرجع السابق ، ذات الإشارة .

([١٢٦]) انظر: د. محمود سلام زناتي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية في مصر، دون ناشر،١٩٨٧، ص ١٠٤.

الثلاثية التي تربط كل من الملك ، والماعت وتحوت ، تلك العلاقة التي كان يحركها هدف واحد هو طرد الإسفت . وعلى هذا فإن الوقوف على أسس وفلسفة الفكر القانوني في مصر في عصر التوحيد يجب علينا التطرق لحدود هذه العلاقات المتشابكة المتداخلة بين(الملك والآلهة) وأثرها في النظام القانوني.

وعلى هذا فسنقسم هذا المبحث إلى المطالب التالية .

المطلب الأول : العلاقة بين الملك والآلهة (الماعت ، الإسفت ، تحوت) .

المطلب الثاني : السيادة والسلطة

المطلب الثالث : السلطة والمجتمع (القانون والحرية)

المطلب الأول

العلاقة بين الملك والآلهة

(الماعت ، الإسفت ، تحوت)

تعد العلاقة بين الملك والآلهة أهم أسس الدولة الفرعونية ، فقد ارتبط ظهور الدولة الموحدة بتطور العلاقة بين الملك والآلهة ، حتى ظهرت جلية فيما عبرت عنه أسطورة النزاع بين حورس وست ، والتي انتهت بترسيخ حكم حورس للبلاد كافة ثم جنوحه إلى الارتقاء والاندماج في عالم الآلهة وترك ملك مصر للملك البشري الذي يحكمها بوصفه ابنا لحورس .

وكان لسيادة هذا الفكر الأسطوري أثره في ارتباط الملك بالآلهة ، فآثار الملوك الأوائل السابقين على الملك مينا تعبر وبوضوح عن مشاركة أو مساندة الآلهة لهم في حروبهم وانتصاراتهم وكذا في انجازاتهم العظمى ، ومثال ذلك ما تعبر عنه رسوم الصلايات المتعددة المنسوبة لكل من الملك الثور ، والملك الأسد ، والملك العقرب الثاني ، والملك نعرمر [١٢٧]. وتجلى فيما نسبه الملك مينا إلى الإله تحوت من اصداره التشريع الذي عمم تطبيقه على جميع أنحاء البلاد .

ووفقا للفكر الديني المصري فإن العلاقة بين الملك والآلهة علاقة خاصة يحكمها القانون الكوني ، الذي يوجب على الملك القيام بواجباته الملكية في ضبط المجتمع والعمل على استقرار النظام الاجتماعي ليساير بذلك الاستقرار في النظام الكوني وذلك تأكيدا لسيادة الماعت وانهاء للفوضى ، لأن الاستقرار في المجتمع هو صدى للاستقرار في الكون ، والفوضى حينما تسود في المجتمع فإنها تهدد النظام الكوني ككل .

وعلى ذلك فقد ظهرت فكرة ألوهية الملك ، تبعا لأهمية الدور الذي يقو به ؛ فهو يساهم في استقرار الكون ، وهو بذلك يقوم بعمل إلهي أكثر منه بشري ، ولهذا الدور أثره في رفع الملك من طبيعته البشرية إلى طبيعة الآلهة ، وتزول عنه هذه الصفة الأخيرة إذا ما قصر في أداء واجباته الملكية ، ومن ثم يلحقه النقص البشري ،

([١٢٧]) سنتعرض لها بالتفصيل في المبحث القادم بإذن الله .

ويستحق اللوم والتأنيب (كما فعل الحكيم إيبور مع الملك بيبي الثاني)، بل والثورة عليه (كما حدث في ثورة المجتمع ضد بيبي الثاني أواخر الأسرة السادسة) ومحاولة البحث عن ملك آخر يكون أكثر اتصالا بعالم الآلهة ويعمل على اقرار النظام في المجتمع ومن ثم القيام بدوره في المحافظة على استقرار الكون (وهو ما يتضح في شكايات خع خبر رع سنب).

الآلهة والنظام الكوني :

كانت **الماعت** إلهة من مجمع الآلهة المصرية ، وفي ذات الوقت تعبيرا عن الاستقرار والنظام والعدالة في الكون والمجتمع . ويعتبر مفهوم (ماعت) هو أكثر مظاهر الدولة الفرعونية وضوحا من الناحية الدينية[١٢٨] ، ويسود كل جانب يمكن تخيله من جوانب الوجود ، ورغم ذلك فإنه يصعب ترجمتها بكلمة واحدة ، وإنما تترجم بعدة معان مثل (القانون ، الحقيقة ، النظام ..) ، فهي تدل على المبدأ الإرشادي للقانون المصري مثل القانون الطبيعي والنظام الكوني ، وكان لها دلالات راسخة في مجال الدين والأخلاق والسياسة [١٢٩]

وكان مفهومها يلخص الرؤية الشاملة لمفهوم الاستقرار والنظام في الكون والمجتمع ، فعلى الجانب الديني (الأسطوري) وحسبما تشير النصوص الدينية القديمة فإن الإله الخالق قد كافح في بداية الخلق وعمل على طرد الإسفت (الفوضي) من الكون وإقرار الماعت محلها ، ولكن قوى الفوضى (الإسفت) لم يتم القضاء عليها ، وتحاول دائما العودة إلى الكون لتدميره ، وتم التعبير عن الفوضى بمفهوم **الإسفت** : الذي يعنى الشر أيضا .

وتوجد مقابلة بين مفهوم كل من الماعت والإسفت :

فالأولى (الماعت) : تعبر عن العدالة والحقيقة والخير والاستقرار والنظام ، وكافة القيم والمفاهيم المثالية الإيجابية .

---

(١٢٨) أنظر :

A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis- Ancient History, Leiden University, 2014, p.6.

(١٢٩) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , op-cit, p.6 . .

أما الثانية (الاسفت) : فهي تعبر كل نقيض لما تعبر عنه الماعت ، أي: أن الإسفت هو الظلم ، والكذب والشر والفوضى وعدم النظام .. إلخ [١٣٠] .

وأهم ما يميز الاسفت عن الماعت أن الأخيرة هي إلهة من مجمع الآلهة المصرية القديمة ومن ثم فإن كل ما يقدمه من مفاهيم تعبر عنها يرتبط بقيم مثالية عظمى (خيرة) ، بخلاف الاسفت الذي ظل مجرد مفهوم (ثقافي وديني) يعبر عن الفوضى وما يرتبط بها من مفاهيم أخرى تعبر عن الشر والظلم والاضطراب ، فلم تؤله الاسفت ، وإن كان هناك بعض الآلهة الذين كانوا يعرفون بأنهم آلهة الشر ، مثل الإله أبو فيس[١٣١] والإله ست [١٣٢].

أما **الإله تحوت** فهو إله دوما ما كان محل اجلال وتقدير ، وهو قرين ماعت ، وعضو مجمع الآلهة المصرية القديمة ،وله دوره البارز في محكمة الموتي التي تنعقد في العالم الآخر لمحاكمة المتوفي قبل عبوره للعالم الآخر ، فقد كان هو الذي

([١٣٠]) للمزيد حول مفهوم الإسفت في الفكر المصري لقديم راجع :
د. على عبد الحليم على : مفهوم الشر في مصر القديمة ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١٧ ، ص ٣٧ وما بعدها .
د. على عبد الحليم على : المفهوم السياسي للإسفت في مصر القديمة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان التأثير والتأثر بين الحضارات ، مركز الدراسات البردية والنقوش ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ٢٠١٢ ، ص ٢٦١ وما بعدها .
رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٣٦ وما بعدها .

([١٣١]) ارتبط الإله أبو فيس بالفوضي ، حيث كان يتم التعبير عنه بثعبان جني عملاق الحجم ، يهدد نظام الكون بأن يهاجم سفينة الشمس كل صباح ومساء ، ويهزَم باستمرار كما يولد باستمرار . ولذلك فهو غير قابل للفناء ، فكون عنصرا ثابتا في نظام الكون . ومع تطور الفكر اللاهوتي أصبح ينظر إليه على أنه هو الإله ست .. وباندماجه مع ست صار رمز القوى العدائية والتمردات ضد الآلهة .
أنظر ، جورج بوزنر ، سيرج سونرون ، جان يويوت ، أ. أ.س. ادواردز ، ف.ل.لونيه ، جان دويس : معجم الحضارة المصرية القديمة ، ترجمة : أمين سلامة ، مراجعة : سيد توفيق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الاسرة ومهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٨ .

([132]) هو أحد الشخصيات الرئيسية في الأسطورة المصرية القديمة (أسطورة أوزوريس) فهو شقيق أوززوريس الذي طمع في ملكه فقتله ، وهو منافس حورس على ملك مصر ، ارتبط بالشر عموما ، وهو رب الصحاري ورب العواصف ، وقد كان له دور إيجابي في الفكر الأسطوري حيث وقف في مقدمة سفينة رع لدرء خطر أبو فيس ، وطعن برمحه أبو فيس المرعب ، ورغم تلك السمعة السيئة لست فقد مدحه المصريون باعتباره صورة لـ "حورس ست" ، وحامي الواحات .
أنظر ، جورج بوزنر وآخرون : معجم الحضارة المصرية القديمة ، مرجع سابق ، ص ١٨٦ .
وشهرة الإله ست ترجع لعصر ما قبل الأسرات حيث عُبد في مصر العليا قبل التوحيد واستمرت عبادته بعد ذلك في المناطق الصحراوية واعتقد سكان تلك المناطق أنه حاميها من الأعداء. وفي العصور الفرعونية اللاحقة كان محل تقدير أثناء الحروب لما له من قوة في بطشه بالأعداء . ويري بعض المؤرخين أنه كان يعبر عن مبدأ الجفاف. أنظر المرجع نفسه ، ص ٢٠٤ .

يدون نتيجة وزن قلب المتوفي في مقابل رمز الماعت[١٣٣] ، وكان هو الإله المكلف بالحسابات والقوانين والمسيطر على الثقافة الذهنية [١٣٤].

وتشير الرسوم المنتمية لملوك ما قبل الأسرة الأولى لمشاركة الإله (تحوت) للملوك في انتصاراتهم وتحقيق انجازاتهم ، حتى ظهر في عصر الأسرة الأولى ، خاصة منذ عهد مؤسسها الملك مينا ، إلها للحكمة والمعرفة ، فهو إله الكتبة وراعيهم ، وإله القانون الذي يوحي به إلى الملك الذي يعمل على نشره وتنفيذه في عموم البلاد .

وتعبر احدى القصص المصرية القديمة : "قصة ساتني Satni الديموطيقية" عن أهمية تعاليم هذا الإله فتصف البحث عن كتاب تحوت الإلهي ، الذي يهب من يجده قوة لسيطرة على الأرض والسماء والماء ومناطق الجحيم [١٣٥] .

وهو ما يبرز وبجلاء أهمية الدور الذي قام به الإله تحوت في مساندة الملوك ومساعدتهم في حكم مصر ؛ فكان يكفي أن يعلن الملك أن الإله تحوت منحه هذا التشريع لشعبه حتى ينقاد الشعب بالطاعة للملك والتشريع .

الملك والنظام :

ومثلما كافح الإله الخالق لإقرار الماعت وطرد الاسفت من الكون ، فإن الملك بوصفه ممثل الآلهة في الأرض عليه أن يقوم بذات المهام ويكافح الإسفت ويرسى الماعت ويعمل على اقرار النظام واستقراره ويسعى نحو تحقيق الخير والرخاء للناس . والملك يمارس مهمته في العمل على استقرار النظام وسيادة الماعت بما يصدره من تشريعات وأوامر ومراسيم بهدف ضبط المجتمع وإقرار العدالة والنظام . فعلي مستوي التشريعات نجد أن الملك كان من أهم واجباته اقرار القوانين التي ترسي الماعت وتطرد الاسفت ، وهذا ما عبرت عنه نصوص الأهرام من الدولة القديمة من أن الملك المتوفي قد أتي بعدما وضع الماعت مكان الإسفت التي طردها

([١٣٣]) أنظر شرح منظر وزن القلب في الفصل ١٢٥ من كتاب الموتي لدى : شريف الصيفي : المرجع السابق ، ص ٢٦٠ .

([١٣٤]) أنظر ، جورج بوزنر وآخرون : معجم الحضارة المصرية القديمة ، مرجع سابق ، ص ٩٥ .

([١٣٥]) نقلا عن : جورج بوزنر وآخرون : معجم الحضارة المصرية القديمة ، مرجع سابق ، ص ٩٦.

من جزيرة اللهب [١٣٦]، وهي مهمة يجب علي الملك أن يبرهن علي قدرته علي القيام بها فور توليه السلطة. وذلك استرشادا بالإله الخالق الذي طرد الاسفت عند خلق العالم ، فالملك بإصداره التشريعات يجعل الأرضين (مصر السفلي والعليا) مستقرتين أكثر من كفة الميزان ، وهذه إشارة إلي ارتباط الكوني بالنظام الأخلاقي والقانوني فذكر الميزان يدل علي المحاكمة إصدار الشرائع لإقرار الماعت يؤكد علاقة الملك بالإله الخالق وسيره علي ذات النهج[١٣٧].

فالملك كما في النقوش نجده يتباهى بأنه حطم الإسفت من الأرضين (مصر) وطرد الشر من البلاد، وهذه أهم واجباته علي المستوي الخارجي والمستوي الداخلي[١٣٨]، فسياسة الملك يجب أن تقوم علي دحر الأعداء وابعادهم عن مصر ، وأيضا يجب عليه أن يواجه مثيري الشغب ومرتكبي الجرائم وأن ينهي الفوضي ، وكان تغيير الملك تكرار لبداية الخلق حيث كان علي الملك الجديد أن ينهي الفوضى ويطردها إلي مكانها الأول خارج الكون[١٣٩].

وقد ارتبط أداء الملك لواجباته في إقرار العدالة واستتباب النظام ورعايته للمجتمع ومصالحه وتحقيق الخير والنماء لشعبه ، بواجباته الإسطورية في طرد الإسفت ، والتي ظلت مرتبطة بالملك طيلة العصور الفرعونية ، فدوما ما يوصف الملك القوي الذي يتولى الحكم عقب فترات الاضطراب بأنه حطم الإسفت ، وطرد الشر من البلاد ، وتمثل مظاهر الإسفت التي حرص الملوك على تسجيل الانتصار عليها في : كلمات مثل "الأرضين" و"الضفتين" و "التاجين" . فكان الملك دوما ما يذكر بأنه : ملك الأرضين ، وسيد الضفتين ، وكان أهم مراسم الجلوس على عرش البلاد

([١٣٦]) انظر، يان أسمان: ماعت، مصر الفرعونية وفكرة العدالة الإجتماعية ،ترجمة : د. زكيه طبوزاده، ود.علية شريف، دار الفكر للدراسات والتوزيع والنشر، الطبعة الأولي،القاهرة١٩٩٦، ص ٣١.

([١٣٧]) نفس المعني ، أنظر ، د. على عبدالحليم :مفهوم الشر في مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

([١٣٨]) المرجع السابق ، ص ٧٠ .

([١٣٩]) المرجع السابق ، ص ٧١ .

هو ارتداء التاجين (تاج الشمال وتاج الجنوب) تعبيرا على توحيد البلاد وانهاء الانشقاق والفوضى وطرد الاسفت من أرض مصر .

كل هذه المعاني تجلت في نص منقوش بمعبد الأقصر متحدثا عن الملك أنه : "**أقر الشرائع ووازن الأرضين أكثر من كفة الميزان مثل رع ، فلم يعد هناك متمرد ، وحطم الإسفت من الأرضين وأقر كل الشرائع التي عمل الإله من أجل مصر كلها كما في المرة الأولى**" (١٤٠) .

واستمرار هذه النظرة الأسطورية لمهام الملك حتى عصر الملك أمنحتب الثالث وهو من ملوك الدولة الحديثة ، يؤكد تأصلها ورسوخها في الفكر المصري القديم ونظرتهم لمهام الملك السياسية بأن لها صداها في النظام الكوني وعالم الآلهة .

المطلب الثاني

السيادة والسلطة

إن البحث في العلاقة بين السلطة والقانون والمجتمع توجب علينا التطرق لاستعراض العلاقة بين السيادة والسلطة ذلك أن السلطة يجب أن تستند على دعائم تؤكدها وتمنحها قوتها التي تباشر بها مهامها في سياسة البلاد . وتمثل " السيادة " هذه القوة الداعمة للسلطة.

فالسيادة تعرف بأنها : سند الحكم ، ويشمل الحكم : السياسة والتشريع وولاية الأمور العامة ، وليست السيادة هي سلطان الحكم نفسه ، ولكنها هي السند الذي يجعل ذلك السلطان حقا مسلما ، ولا يجعله غصبا ينكره من يدان بطاعته ، أما عن مصدر السيادة ، فالباحثون مختلفين في تحديده وإن كانوا متفقين على وجودها ووجوبها ، وأن الحكم بغيرها لا يقوم على أساس (١٤١) .

---

(١٤٠) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٦٩ .

(١٤١) أنظر، الأستاذ/ عباس محمود العقاد: الديموقراطية في الإسلام ، دار المعارف، الطبعة السادسة، دون سنة نشر، ص ٥٧ .

وسنقتصر – في هذا البحث – على تأصيل مفهوم السيادة في الفكر المصري السائد في الفترة التي تشملها هذه الدراسة دون التطرق لاستعراض تطور هذا المفهوم والذي اختلف من مرحلة تاريخية لأخرى ومن مجتمع لآخر [١٤٢] .

الفرع الأول

العلاقة بين السيادة والسلطة

فيما قبل قيام مملكتي الشمال والجنوب

ظهرت السلطة في المجتمع المصري منذ بدء التجمعات حول وادي النيل فمع الاستقرار – خاصة بعد اكتشاف الزراعة – تظهر الحاجة للزعامة والقيادة التي تقوم على رعاية مصالح الجماعة ، وقد بدأت هذه السلطة في عدة أشكال أهمها : الزعامة العائلية القبلية (رب الأسرة) والتي تستند على الحق الطبيعي في تبعية الابن لوالده ،

([١٤٢]) مرت فكرة السيادة بتحول كبير باختلاف الأساس الذي تعتمد عليه ثقافة المجتمع .
فقد كان لدى **الرومان** هو القانون الطبيعي والذي اعتبروه أساس فكرة السيادة ، وبعد شيوع **المسيحية** ظهر ما يعرف بالحق الإلهي للملوك ، الذين حكموا بوصفهم موكلين من الله . وظلت فكرة الحق الإلهي سائدة حتى نهاية القرون الوسطى .
وفي **القرن السادس عشر** الميلادي ظهر اتجاه من الفقهاء يدخل الشعب (الرعية) في الحسبان عند النظر لأساس العلاقة بينهم وبين الملك أو الحاكم ، وعند تأصيل فكرة السيادة ، فجعلوها مستمدة من **التعاقد بين الرعية ورعاتها** أي بين الشعب وحكامه ، وأبر هؤلاء الفقهاء:

١. **هوبرت لانجيه** Hubert Languet : قال أن كل حكومة تستند إلى عقد بين الله والخلق جميعا ، ويتبعه عقد بين الراعي ورعيته على العمل بأوامر الله ونواهيه ، فما لم يكن الحاكم منفذا للعقد الإلهي فالعقد الذي بينه وبين المحكومين غير ملزم ويجوز لهم أن يفسخوه .
٢. **توماس هوبز** : قرر أن السيادة مستمدة من تعاقد بين الناس على اختيار حاكم يتولى أمورهم ، لأنهم يخشون بعضهم بعضا ، لغلبة الشر والعدوان على طباعهم ، ولا يحق لهم متى تولى الحاكم أمرا أن يخرجوا عليه ، لأن التعاقد يلزمهم ولا يلزمه ، إذ لم يكن طرفا فيه بل كان منفذا له بناء على التعاقد بينهم .
٣. **جون لوك** : قرر أن العقد ملزم للحاكم لأن طرف فيه والحاكم طرف آخر ، ونفى أن الناس مفطورون في حالتهم الطبيعية على الشر والعدوان عاجزون عن محاسبة الحاكم على أخطائه ومظالمه ، ولا يرى أنهم نزلوا عن حقوقهم كلها لملوكهم ، وإنما نزلوا عن جانب من الحرية ليحفظوا سائر الحقوق .
٤. **جان جاك روسو** : قال بأن الرعية لا ينزلون للحاكم عن حريتهم ، ولكن ينزلون بعضهم لبعض عنها ، ويوكلون الحاكم ليعمل بأسمائهم على رعاية حقوقهم مصالحهم .

أنظر في عرض هذا الجهد الفقهي في تأصيل مفهوم السيادة وتأسيسه على فكرة العقد وتطور هذه الفكرة ؛ لدى : الأستاذ / عباس محمود العقاد : الديمقراطية في الإسلام ، مرجع سابق ، ص ٥٧ وما بعدها .

ولكن هذه الزعامة لم تتطور لتصير سلطة سياسية ، إذ ظلت في نطاق عائلي ضـــيق لم يمكنها من التطور .

وتبعا لانتشار العقائد البدائية فقد سيطر الكهنة على مسار الأمور داخل تلك الجماعات ، وذلك لما تكفله صفات الكهانة[١٤٣] من قدرة للسيطرة على العامة وتوجيههم وقيادتهم وقيادتهم .

ولما كان الكاهن : هو الذي يخبر عن الكوائن في مستقبل الزمان ، ويـــدعى معرفة الأسرار ومطالعة علم الغيب[١٤٤] ؛ فقد كان الساحر بمثابـــة التجســـيد الأول للكاهن[١٤٥] ، ولأجل بسط سلطان نفوذه على الناس ، كان يدعي بأن له سلطانا على الآلهة وعلى نظام العالم، وكان يهددهم إذا لم يتجاوبوا مع إرادته فسوف تحل الكارثة التي يخشاها الجميع وهي العودة للفوضى :

"**لن توجد السماء ولن توجد الأرض، ولن توجد الأيام الخمسة التي تكمل الســـنة ، ولن تضيء السماء كما ان الفيضان الآتي في موعده لن يرتفع أبدا**"[١٤٦].

وتدلنا النصوص المصرية القديمة على أن الساحر(الكاهن) يدخل في اتصال مباشـــر مع الآلهة ويغادر الزمن البشري التاريخي ، ليدخل زمن الآلهة:

"**لقد نظفت فمي ، وبلعت النطرون واختلطت بتاسوع الآلهة. أما في المساء فقد نمت في حضن حورس . كما سمعت أقواله ، بينما أمسك في يده حية طولهـــا زراع ،**

([١٤٣]) **فالكهانة** : تعني اضفاء القداسة على ما هو عادي ، وتعقيد ما هو بسيط ، بغرض خلق مساحة ظل بين الإنسان والحقيقة ، يسكنها أوصياء عليهما معا، تنبت فيها مصالحهم المادية في الثراء ومطامحهم المعنوية في السيطرة ، تحت غطاء إلهي يستمدون منه شرعيتهم الزائفة ويبررون به وجودهم الطفيلي .

أنظر ، صلاح سالم : تفكيك العقل الأصولي – النزعات الجهادية في الديانات الثلاث الإبراهيمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١٨ ، ص ٣١ .

([١٤٤]) أنظر ، الشريف الجرجاني (على بن محمد السيد الشريف الجرجاني) : معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، دون سنة نشر ، ص ١٥٣ .

([١٤٥]) أنظر ، صلاح سالم : الرجع السابق ، ص ٣١ .

([١٤٦]) أنظر،فرانسواز دونان، كريستيان زيفي كوش:الآلهة والناس في مصر من ٣٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٩٥ ميلاديا،ترجمة: فريد بوري،مراجعة:زكية طبوزادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة ١٩٩٧،ص ١٤٢ .

ولكنها شريرة مثل حية طولها اثني عشر زراعا . هكذا علمت الكلمات ، وهكذا فإني أقضى الآن على حية بقرون طولها زراع، نظرا لكوني حورس العليم بالكلام"[١٤٧].

وهكذا يصور الساحر نفسه في علاقة مباشرة مع الآلهة ليؤكد قدرته على التدخل في عالمهم ، وبتعاويذه التي ينطقها ويرددها ليقنع الناس أنه سيأخذ اسم وصفات الإلـــه ، وأنه قادر على أن يلغي الحاجز بين عالم الحقيقة وعالم الخيال [١٤٨] ، فيصبح كل ما يقرره هو الحقيقة ولا حقيقي سواه.

الفرع الثاني

ارتباط تطور فكرة السيادة

بتطور العقيدة الدينية والحياة المدنية

كان السحر (أو الكهانة) كتعبير بدائي عن المقدس قد اكتمل وتبلـــور وأخـــذ شكله المؤثر في الديانة لمصرية منذ بناء المعبد الكبير في المدينة (منذ نشـــأة المـــدن والأقاليم واتجاهها نحو الوحدة) ، ومنذ بناء المعبد ظهرت المؤسسة الدينية التي كانت عنوانا للمدنية ، حيث سمح النشاط الاقتصادي للمدن المختلفة تكوين فائض دائم فـــي الانتاج سمح بتفرغ عدد من الرجال والنساء للإشراف على المعبـــد وإدارة الشـــئون الدينية ، وهذه الفئة من الرجال الذين تفرغوا لأمور الديانة كانوا بمثابة اللبنة الأولى في بنية المدنية ، وتركزت حول المعبد الكبير في المدينة العديد من الأنشطة المرتبطة به والتي عمل الكهنة على السيطرة عليها للاستفادة منها[١٤٩] .

وتبعا لما كان للكهنة من نفوذ وسلطة على الناس عمل أمير المدينـــة علـــى السيطرة عليهم فحاز منصب كبير الكهنة وخضع له الجميع (الكهنة والرعية) ، ووفقا لما له من سلطة دينية فقد ادعى علاقته بالآلهة تلك العلاقة التي استمد منها ســـلطانه وأصبحت هي أساس شرعية حكمه وقد استمر في عصور الاضـــطراب والفوضـــى التي سادت العصور الفرعونية ، ففي عصر الانتقـــال الأول الـــذي أعقـــب الثـــورة

([١٤٧]) نقلا عن : فرانسواز دونان ، كريستيان زيفي كوش :الآلهة والناس في مصر..، مرجع سابق ، ص ١٤٣.

([١٤٨]) أنظر ، المرجع السابق ، ص ١٤٣ .

([١٤٩]) أنظر ، صلاح سالم : المرجع السابق ، ص ٣٢ . ويشير إلى : فراس السواح : دين الانسان ، دارعلماء الدين ، دمشق ، الطبعة الرابعة ، ٢٠٠٢ ، ص ٤٢ ، ٤٣ .

الاجتماعية التي قامت نهاية الأسرة السادسة الفرعونية ، انفصل حكام الأقاليم عن الملوك الضعفاء ، وادعوا أنهم تلقوا الملك من إله الإقليم ، وحاز الحاكم السلطة الدينية والسياسية في يديه تبعا لذلك وبات هو مصدر السلطات وحائزها . وتوضح لنا نقوش مقبرة الأمير عنخ تيفي حاكم إقليم ادفو ، كيف استمد هذا الأمير سلطانه في حكم الاقليم من الإله مباشرة :

" **الأمير والنبيل وحامل الختم الملكي والرفيق الأوحد والكاهن المرتل والزعيم العظيم لإقليمي إدفو وهيراكنبوليس المدعو "عنخ تيفي" يقول: لقد جلبني حوس لإقليم إدفو من أجل الحياة الرخاء والعافية لأعيد تأسيسه، وقد فعلت ذلك لأن حورس رغب في أن يعاد تشييده ؛ ومن ثم أحضرني لأعيد تأسيسه**"(١٥٠).

وهكذا نجد أن الكهنة وأمراء الأقاليم في عصور ما قبل قيام مملكتي الشمال والجنوب شأنهم شأن أمراء الأقاليم في عصر الانتقال الأول ، استندوا على مواهبهم الخاصة (١٥١)، إلى جانب فكرة قدرتهم على التأثير في عالم الآلهة ، أو على الأقل تلقيهم الحكم عن إله الإقليم .

وقد استمر هذا الأثر سائد في الفكر الهكنوتي المصري ، وارتبط أيضا بتطوره نحو المدنية ، وساهم بصورة مباشرة في تطور مفهومي السيادة والسلطة داخل المجتمع المصري.

فتتبع تطور العقيدة المصرية يوضح لنا كيف تطورت من تقديس النباتات والحيوانات والطيور ، والرحلة التي خاضتها صور تلك الآلهة في التطور حتى صارت الآلهة في آخر الأمر بشرا أو بعبارة أصح أصبح البشر آلهة ، ولم يكن آلهة مصر من الآدميين إلا رجالا متفوقين ، أو نساء متفوقات ، خلقوا في صور عظيمة باسلة ، لكنهم خلقوا من عظام وعضلات ولحم ودم ، يجوعون ويأكلون ، ويظمئون

---

(١٥٠) لشتهايم : المرجع السابق، جـ ١ ، ص ١٦٣ ، ١٦٤. وأيضا:
MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London , 1975 ,p85.

(١٥١) كانت السمات الشخصية من أهم مميزات القادة والزعماء في كل المجتمعات القديمة ، وفي كل الحضارات ، ويوضح لنا قول عامر بن طفيل هذا الأمر فقد قال :

وإني وإن كنت ابن سيد عامر وفارسها المشهور في كل مركب
ما سودتني عامر عن وراثة أبى الله أن أسمو بأم أو أب
ولكني أحمي حماها وأتقي أذاها وأرمي من رماها بمنكبي

ويشربون ، ويحبون ويتزوجون ، ويكرهون ويقتلون ، ويشيخون ويموتون ومن ذلك أوزير إله النيل المبارك الذي يحتفل بموته كل عام ــ وكان يرمز لموته وبعثه لانخفاض النيل وارتفاعه ، وكانا كذلك رمزان لموت الأرض وحياتها . وست إله الجفاف النقيض لأوزير إله الخير ، ففترات ضعف أوزيريس هي فترات قوة وانتعاش ست والعكس بالعكس صحيح [١٥٢].

وتوضح الاسطورة أيضا فضل إيزيس في الحضارة المصرية فتذكر أنها هي التي عثرت على القمح والشعير حين كانا ينموان نموا بريا في أرض مصر وكشفت عنهما لأوزير ، ونظرا لدورها الهام في إحياء أوزيريس ومساندتها ابنها حورس في نزاعه ضد ست ؛ فقد عبدها المصريون عبادة قائمة على الحب والإخلاص فصوروا لها صورا من الجواهر لأنها في اعتقادهم أم الإله [١٥٣]

بل وقد عبر المصريون عن قتل ست لأوزيريس بأنه بذلك حكم بالجفاف على مملكة أوزيريس أي أن النهر لن يرتفع مره في سنة من السنين ، ولكن الأسطورة لا تقف عند هذا الحد بل تستمر في قصة النضال من أجل خير مصر ، فينتصر حورس على ست ويحكم على الأخير بالنفي من الأرض ، ويعود أوزيريس إلى الحياة بفضل حب إيزيس وحكم مصر حكما صالحا . وحرم أكل لحم الآدميين ، ونشر لواء الحضارة ثم صعد إلى السماء ليكون إلها . وهكذا تمثل الإسطورة الدينية النزاع بين الخلق والدمار وبين الخصب والجفاف وبين الشباب والمتجدد والفناء وبين الخير والشر ، وبين الحياة والموت [١٥٤] .

وبغض النظر عما في القصة من رمزية أسطورية إلا أن ذلك يؤكد أن هؤلاء الآلهة كان لهم دورهم البارز في الحضارة المصرية القديمة ، وهو الدور الذي استمر عقب قيام المملكة الموحدة ، فقد ساد الاعتقاد – حسبما ذكر ديورانت – أن الملك إلها في مصر ، وكان على الدوام ابن (أمون – رع) لا يحكم مصر بحقه الإلهي فحسب ، بل يحكمها أيضا بحق مولده الإلهي ، فهو إله رضي أن تكون الأرض موطنه إلى حين

([١٥٢]) ول ديورانت : قصة الحضارة ، مرجع سابق ، ص ١٥٩ .
([١٥٣]) ول ديورانت : المرجع السابق، ص ١٦٠.
([١٥٤]) ول ديورانت : قصة الحضارة مرجع سابق ، ص ١٥٩ .

[١٥٥]. وتلك الألوهية التي تمتع بها الملك لم تظهر فجأة في التراث الديني المصري ، فإلى جانب تلك الرحلة التي سبق وأن عرضناها من السحر والكهانة إلى زعامة حاكم المدينة للكهنة وسيطرته على الحياة الدينية داخل المدينة ، تذكر الأساطير المصرية – وكتابات بعض المؤرخين– أن المصريين القدماء اعتقدوا بأن مصر قبل حكم الأسرات كان يحكمها الآلهة مباشرة ولألوف السنين ، ثم ارتفعت عن الأرض تاركة أمور حكمها لأشخاص أنيبوا عنها في ذلك وعرفوا باسم "خدم حورس" أو "أبناء حورس" ، حكموا في بداية الأمر منطقة الدلتا ثم تمكنوا من حكم الدلتا الصعيد فيما بعد[١٥٦] .

ويؤكد **أستاذنا الدكتور محمد على الصافوري** أن نظرة المصريين القدماء إلى الملوك لم تثبت عند شكل واحد وإنما أخذت تصورات عدة ، إذ تصوروه مرة أنه روح إلهية ، ومرة على أنه ابن للإله (رع أو آمون) ، أو على أنه الإله ذاته [١٥٧]. وقد ظل الاعتقاد السائد حتى نهاية الأسرة الثانية الفرعونية أن الملك هو ابن للإله ، حتى أن هذه التسمية أطلقت على الملك مينا نفسه [١٥٨] .

ونظر لهذه الطبيعة الخاصة للملك فقد تطلب الأمر أن يكون ارتقاء العرش بالوراثة من الملك إلى أحد أبنائه ، وهو ما تطلب محافظة الأسرة المالكة على دمها الملكي / الإلهي نقيا ، وكان إذا حدث واغتصب احد الأفراد – من خارج تلك الأسرة – السلطة ينتعش دور الكهنة ليلفقوا له الأساطير التي ترد نسبه إلى الآلهة ويكون هذا النسب الإلهي مصدرا لشرعية سلطاته ولقبول المصريين له[١٥٩] .

ومن ثم فقد كان الكهنة هم دعامة العرش وكانوا هم الشرطة السرية القوامة على النظام الاجتماعي [١٦٠] ، وكانوا يساعدون الملك ويرشدونه ، وإليهم يرجع نشر

([١٥٥]) ول ديورانت : المرجع السابق ، ص ١٦١ .
([١٥٦]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٥٠ .
د. فتحي المرصفاوي : فلسفة نظم القانون المصري ، مرجع سابق، ص ٦٠ .
([١٥٧]) أستاذنا الدكتور / محمد على الصافور : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .
([١٥٨]) المرجع السابق ، ص ٥١ .
([١٥٩]) المرجع السابق ، ص ٥٣ .
([١٦٠]) ول ديورانت : المرجع السابق ، ص ١٦١ .

الاعتقاد بأن الملك له قوة سحرية ينزل بها المطر ، أو يرفع بها الماء في النهر [١٦١] .

الفرع الثالث

استناد فكرة ألوهية الملك على فكرة الحلول والاستبدال

وفقا للعقيدة المصرية القديمة كان الإله يمثل شيئا خطيرا في الكون وهو من حيث وظيفته شديد الاتساع وغير محسوس ، تم تخصيص مكان لعبادته ، وكذا مكانا يظهر فيه ، وصورة أو صنما يحل فيه ويتيح له المثول للعيان ، ولم تكن الأصنام وحدها هي بديل الإله الذي يتجلى فيها ، فقد كان لها بدلاء آخرون أكثر تأثيرا في الناس ، وقد كان الملك هو أحد هؤلاء، فهو ممثل البلاد بين الآلهة ، والوسيط الرسمي الوحيد بين الشعب والآلهة ، والكاهن المعترف به الأوحد للآلهة كلها، ولم يفرق المصريون بين الرمزية والمشاركة ، فإذا قالوا أن الملك هو حورس ، لم يقصدوا بذلك أن الملك يلعب دور حورس ، بل قصدوا أن الملك هو حورس بالفعل ، وأن الإله موجود فعلا في جسد الملك في أثناء النشاط المعين الذي يكون مدار البحث[١٦٢] . والطبيعة الإلهية للملك لا تختلف باختلاف الصفة التي ينتمي بها الملك

([١٦١]) المرجع السابق ، ص ١٦٦ .

([١٦٢]) أنظر، هـ . فرانكفورت ، هـ .أ. فرانكفورت ، جون أ . ولسون ، توركليد جاكبسون: ما قبل الفلسفة ، الإنسان في مغامراته الفكرية الأولى،ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا،المؤسسة العربية للدراسات والنش ،الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٠ ،ص ٨٠– ٨١.

للآلهة (كابن للإله ، أو كإله) فكان الاعتقاد في تلك الطبيعة – في نظر المصريين – كافيا ليمنح الملك قدرات تفوق تلك التي للآلهة : " **إنه سيا إله الإدراك ، إنه رع الإله الشمس ، إنه خنوم خالق البشر على دولاب الخزاف ،إنه باستيث الإله الحامية ، إنه سخمت إلهة العقاب** "[١٦٣] . فالفهم والحكم الأعلى واكثار السكان والحماية والعقاب ، كلها من خواص الملك ، تلك الخواص التي يختص بكل واحد منها إله واحد من الآلهة الكبرى ، وطبيعة الملك الإلهية تجعله كل هذه الآلهة بما لها من خواص[١٦٤] .

وعلى ذلك فإن السيادة كانت للملك لما له من طبيعة إلهية ، فهو يستمد شرعية سلطاته من تلك الطبيعة وليس من الآلهة التي ينتسب إليها .

وبناء على ذلك فالملك هو صاحب السيادة ومصدر السلطات جميعا ولا يوجد على الأرض جميعا من هو أسمى منه حتى يستمد منه سلطانه أو سلطاته، فهو وحده وبذاته مصدر جميع السلطات. وليس لأحد أن يملي عليه شيئا أو يشارك بشكل من الأشكال في شئون الحكم [١٦٥] . فوفقا لنصوص الأهرام: " **الملك يفعل ما يحب ، وما لا يحب لا يحبه لا يفعله**"[١٦٦] .

الطبيعة الإلهية والواجبات الملكية :

ووفقا لمبدأ الاستبدال تأتي ممارسة الملك لمهامه الملكية ، فإذا جاز للملك أن يمثل الإله ، فمن الصواب أيضا أن الملك قد يمثله إنسان ؛ فقد كانت مهام الملكية عديدة النواحي بحيث يعجز فرد واحد عن القيام بالحكم المطلق ، فكان لابد من إنابة أفراد آخرين ببعض المسئوليات ، وإن كان مبدأ الدولة ينص على أن الملك هو القائم بها ، وهكذا أصبح موظفي الدولة موكلين عن الملك في مهامهم الوظيفية ، وهذه الوكالة تنقل لهم مهام الملك وليست طبيعته الإلهية ، ولا تسمح لهم حتى مشاركته فيها[١٦٧] .

([١٦٣]) نقلا عن المرجع السابق ، ص ٨٢ .
([١٦٤]) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٨٢ .
([١٦٥]) أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ٥٧ .
([١٦٦]) نقلا عن : المرجع السابق ، ص ٥٧.
([١٦٧]) أنظر ، هـ . فرانكفورت وآخرون : ما قبل الفلسفة ، مرجع سابق ، ص ٨٢ – ٨٣ .

ولما كان الملك مصدر جميع السلطات فكان من الطبيعي أن تندمج كل من شخصية الملك وشخصية الدولة ، فالدولة هي الملك والملك هو الدولة [١٦٨] ؛ وهو ما ساهم في تركيز الإدارة في يد الملك ، وما الموظفون إلا أدوات له ، يستعملهم لتسيير الإدارة ، فلم يعتبر هؤلاء الموظفون أعضاء في الجهاز الإداري للدولة بقدر ما كانوا أعضاء في جسم الملك ؛ فأطلقت عليهم صفات مستمدة من الجسم البشري ، وليس من هيكل الدولة كصفات : لسان الملك ، يد الملك ، عيون الملك ... إلخ [١٦٩] .

([١٦٨]) أستاذنا الدكتور/ محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ٥٧ .
([١٦٩]) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٥٨ . د. فتحي المرصفاوي المرجع السابق، ص ٧٢ وما بعدها .

المطلب الثالث

السلطة والمجتمع

(القانون والحرية)

كان للاعتقاد في ألوهية الملك وكونه مصدر جميع السلطات والذي تتجسد الدولة في شخصه أثره في العلاقة بين السلطة والمجتمع، فالشعب يطيع الملك ويخضع له ليس لكونه الملك (البشري) وإنما لطبيعته الإلهية التي تضمن الرخاء والخير لمصر وشعبها.

فقد ارتبطت طبيعة الملك بمهامه ، وسلطاته بطبيعته الإلهي ، ومن ثم فإذا عجز الملك عن القيام بمهامه ، وتحقيق الخير لمصر وشعبها ، فقد شرعيته (كما حدث مع الملك بيبي الثاني).

وهكذا لا يمكن أن نقول أن العلاقة بين الملك والشعب علاقة متكافئة أو علاقة خضوع وخنوع ، فالملك له سلطته ونفوذه طالما كان قادرا على تحقيق الرخاء ، وهو بشري ناقص يجب الخروج عليه والثورة على نظام حكمه إذا أهمل في أداء مهامه وجلب الشقاء للبلاد والعباد. وفي ظل هذه العلاقة الشائكة بين الملك بطبيعتيه؛ الإلهية : إذا حقق الرخاء وجلب الخير، والبشرية : إذا قصر وأهمل في واجباته . وفي ضوء طبيعة الثقافة المصرية التي سيطر الدين على كل جوانبها ، يمكننا تتبع العلاقة بين السلطة والمجتمع أو تنظيم القانون للحرية .

ونستطيع أن نمهد لحديثنا عن تلك العلاقة بما هو ثابت أن المصريين كانوا أول من ناقش المشاكل الأخلاقية ، خاصة مشكلتي الخير والشر مطبقة على الحياة ذاتها ، واستمد منها بحوثه حول ما يعد صوابا وما يعد خطأ وطبق ذلك على السلوك البشري ، وهي تلك المشاكل الفلسفية التي هي بعينها مثار اهتمام فلاسفة القانون حتى اليوم [١٧٠] . وتشير آثار المقابر من العصر النيوليتي (الحجري الحديث) عن وجود أفكار حول حياة أخرى بعد الموت، مع الحرص على ضمان استمرار التمويل الغذائي ، وتشير الآثار إلى حرصهم منذ ذلك العهد لأن يعدوا أنفسهم لتلك الحياة ، وكان ذلك

([١٧٠]) أنظر ، أ.ف.تومليين : فلاسفة الشرق ، مرجع سابق ، ص ٣٠ .

وبلا شك أثر واضح في تطور أفكارهم السلوكية ، وقد تطلبت علاقة المصري بنهر النيل منذ القدم تطور فكره نحو تنظيم جهده لمواجهة أخطار النهر (الفيضان والجفاف) ، واستلزم ذلك وجود إدارة تشرف على النهر والأرضي وزراعتها، سواء لتنظيم مواجهة أخطار الفيضان المتجدد أو لتنظيم زراعة الأراضي الزراعية لتوفير الغذاء لجميع السكان (الأمن الغذائي) ، وما كان يستلزمه من توزيع الأراضي، ومياه الري توزيعا عادلا[١٧١] .

وهو ما تطلب وجود حكومة – سلطة – قادرة على وضع النهر كله تحت إدارة مركزية واحدة، فكانت الرحلة نحو توحيد البلاد. وكان من وسائل وجود تلك السلطة، ادعاء الملوك الألوهية، لتدعيم سلطاتهم السياسية [١٧٢] وبما يسمح لهم إخضاع جميع السكان لهم بالطاعة ولقوانينهم بالاحترام. ولم يحدث اخضاع البلاد كلها بهذا المعنى المتقدم بدءا من عصر مينا فقط ، بل وجدت قبل ذلك في عصر الاتحاد الأول ، فوفقا لما ذكره (بريستد) فقد سبق وأن قام أمير من مدينة "أيون" (هليوبوليس) بإخضاع الإمارات المصرية الأخرى في عهد ما قبل التاريخ ووحد المملكة لأول مرة تحت حكم ملك واحد[١٧٣] .

وفي مجال حديثنا على تطور الفكر الأخلاقي في المجتمع المصري في عصر توحيد البلاد فإنه يجب أن نذكر قول (بريستد) : "**ان الدين في طوره الأول لم تكن له علاقة بالأخلاق كما نفهمها الآن، كما أن المبادئ الأخلاقية الأولى لم تكن سوى عادات شعبية قد لا تكون لها علاقة بالشعور بالآلهة أو بالدين**"[١٧٤] .

وعقب الاتحاد الأول أي: بعد عام ٤٠٠٠ ق.م بدأت الحكومة – أي النظام السياسي في البلاد – تحوز مكانة في أذهان الناس، ثم ما لبثت المظاهر الحكومية أن انتقلت إلى عالم الآلهة حتى صار الإله العظيم يسمى في بعض الأحيان ملكا، وفي الوقت نفسه كانت علاقات الحياة الاجتماعية تؤثر في الدين منذ زمن بعيد ، فوصلت دائرة

([١٧١]) أنظر ، توملين : المرجع السابق ، ص ٣١ ، ٣٢ .
([١٧٢]) المرجع السابق ، ص ٣٢ .
([١٧٣]) أنظر ، جيمس هنري بريستد : فجر الضمير ، ترجمة : سليم حسن ، الميزان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، دون سنة نشر ، ص ٤٥ .
([١٧٤]) بريستد : المرج السابق ، ص ٣٧ .

الحياة داخل الأسرة إلى درجة سامية من الرقي تزينها العواطف الراقية التي تم التعبير عنها بمظاهر الرضى والسخط وأفضت إلى تصورات السلوك الحميد والسلوك المعيب [١٧٥] .

فانتقلت الاخلاق أو الوازع الخلقي هو الآخر ليختلط بالديانة ، ويظهر ذلك في أقدم بحث لاهوتي عن الحق والباطل والمعروف بالمسرحية المنفية التي يرجع تاريخها إلى منتصف الألف الرابع قبل الميلاد. ويذكر بريستد أن الوازع الخلقي الذي التزمه المصريون في تصريف شئون حياتهم اليومية انحدر تدريجيا من طبقة أشراف رجال البلاط الملكي وطائفة كهنة المعابد إلى أشراف رجال الأقاليم ثم إلى عامة الشعب، وهو ما جعل فكرة الوازع الخلقي تبدو راسخة في عهد الاتحاد الثاني على يد مينا[١٧٦].

وهكذا ارتبطت فكرة السلطة بالفكر الأخلاقي وارتبط المجتمع بالسلطة، فكان من غير الممكن تخيل البلاد دون ملك يقوم على أمرها ويضمن لها الرخاء والخير . كما كان للقيم والتقاليد السائدة بين سدنة المعابد ورجال البلاط أثرها في أخلاق أفراد الشعب الذين تخلقوا بها واهتدوا بقادتهم ، فلم يكن من الصعوبة والحال كذلك أن يلتزم العامة بالقانون الصادر عن الملك ،والقرارات أو الإجراءات التي يتخذها أتباعه – رجال الحكومة– لتنفيذ تلك القوانين والأوامر. وتتضح هذه الفكرة في الممارسات اليومية فالشعب يظهر وهو يقدم الولاء للموظف، بمثل ما يفعل الموظف مع الملك، والملك مع الآلهة[١٧٧]. فقد ورد وصف لذلك في تعاليم ختي بن دواوف : "**أنظر لقد وضعتك على طريق الإله ، لأن رينيت (ريشة) الكاتب فوق كتفيه يوم مولده ، سيبلغ الوظيفة ، كشخص ينحني له الرجال**"[١٧٨] . ولما كان القانون في المجتمع المصري القديم مصدره الرئيسي العرف ؛ سواء كان تقاليد اجتماعية أو تقاليد دينية ، فلم يكن من السهل الفصل بين كل منهما ، ومن ثم فإن الخضوع للقانون هنا لم يكن خضوعا

([١٧٥]) بريستد : المرجع السابق ، ص ٣٨ .
([١٧٦]) بريستد : المرجع السابق ، ص ٣٨ - ٣٩ .
([١٧٧]) ر.ب.باركنسون،أصوات من مصر القديمة ، مقتطفات من كتابات الدولة الوسطى ، ترجمة : بدر الرفاعي ، سنابل للكتاب ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩ ،ص٩٦ .
([١٧٨]) أنظر باركنسون،المرجع السابق،ص ١٢٥ .

لسلطة الحاكم بقدر ما هو احترام لتقاليد المجتمع التي تقوم عليها ثقافته وما لتلك التقاليد من أثر في الوازع الأخلاقي للأفراد المجتمع. ويمكن أن نقول أن عدم ظهور مشكلة التناقض بين الخضوع للسلطة والحرية كان راجع إلى أن تلك القيم التي – وفقا لها – يمكن أن نقول بوجود حرية أو انتهاك للحرية كانت تنبع من التقاليد السائدة بين رجال السلطة الحكومية أو تلك السائدة بين كهنة المعابد ، وكان التوافق بين الفئتين لازم ، لخضوعهما لسيادة الملك المؤله الذي يدين له الجميع بالطاعة والخضوع[١٧٩]. وخضوع الافراد للملك المؤله لا يمثل تنازلا عن حرياتهم ، فقد نظروا إليه أي ذلك الخضوع أنه خضوع لمن لا مكافئ له ، وما ينطقه من قانون فهو هابط من السماء نزل ليسد به حاجة أهل الأرض الذين يجب عليهم طاعته طاعة عمياء بسبب تلك الطبيعة الإلهية [١٨٠] . وهكذا كان الخضوع للملك واحترام القوانين واجبا في نظر الشعب تجاه ملكهم المؤله.

ويجدر بنا أن نشير إلى أنه ومنذ التجمعات الأولى للقري والمدن في مصر فيما قبل قيام مملكتي الشمال والجنوب نجد فكرة هامة ظلت مستمرة ومتصلة حتى نهاية عهد الدولة القديمة هي فكرة المساواة في توزيع الأعباء العامة داخل الجماعات[١٨١] . وهي ذات الفكرة التي سيطرت على الفكر المصري وسعت به نحو الوحدة لتوحيد الجهود لمواجهة الأخطار المتجددة كما ذكرنا سابقا . فالعدالة والمساواة في تحمل الأعباء هي الطابع العام لعلاقة السلطة بالمجتمع ، ويمكن القول أن ذلك يكاد يكون صدى للحكمة التي تقول بأن "المساواة في الظلم عدل" .

وقد ترتب على فكرة المساواة في تحمل الأعباء فكرة رئيسية أخرى تقوم على عاتق السلطة وهي عدالة توزيع مياة النهر ، فقد كانت تلك – ولاتزال– هي الضمانة الأساسية للسلام الاجتماعي في كل العصور التاريخية[١٨٢] . **ونخلص** من كل ذلك أن

([١٧٩]) قريب من هذا المعني أنظر ، د. محمود السقا: تاريخ القانون المصري، من العصر الفرعوني حتي نهاية العصر الإسلامي، مكتبة القاهرة الحديثة ، ص ٣٧ .

([١٨٠]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ٥٨ .

([١٨١]) أنظر ، دومنيك فالبيل : الناس والحياة في مصر القديمة ، ترجمة : ماهر جويجاتي ، ترجمة : زكية ظوزادة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ٢٠٠١ ، ص ٩ .

([١٨٢]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ١١٩ .

العلاقة بين الحاكم والمحكوم – رغم أنها غير متكافئة – كان لها ضوابطها التي استمدت من الأعراف الدينية والاجتماعية، فألوهية الملك تفترض عدالته ، ومنحه الرخاء والخير لشعبه، ولكي يتحقق ذلك فعلى الشعب أن يطيع الملك وما يصدره من قوانين ، وأن يتفانى في طاعته ، لأنه باتباع أوامره (القانون) يتحقق الخير ويعم الرخاء البلاد وتسود العدالة .

وقد ذهب بعض أساتذتنا شراح تاريخ القانون[١٨٣] أن الملك لم تكن هناك رقابة على أعماله استنادا إلى فكرة الإلوهية التي تجعله إلها فوق البشر ، ولكن ذلك – في رأينا – قاصر على حالة أداء الملك لمهامه بكفاءة وتحقيقه صالح البلاد والعباد فإن قصر في أداء مهامه وجلب الشقاء للبلاد ، فقد شرعيته ، ولم تحل تلك طبيعته الإلهية المدعاة من الثورة عليه [١٨٤]، بل تزول عنه لأنه لم يلتزم بمقتضيات تلك الطبيعة الإلهية التي يستطيع صاحبها تحقيق العدالة وتحقيق الرخاء ، وهو ما يفسر لنا ثورة المصريين في نهاية الأسرة السادسة على الملك بيبي الثاني .

([١٨٣]) أنظر ، د.فتحي المرصفاوي : المرجع السابق ، ص ٤٥ ، ٤٦ .

([١٨٤]) حول خضوع الملوك للمسائلة في مصر الفرعونية ، أنظر رسالتنا للدكتوراة : مرجع سابق ، ص ٣٠١ : ٣١٥ .

الفصل الثالث

الجهود التنظيمية والتشريعية

لملوك عصر توحيد القطرين

كان لملوك عصر التوحيد دورهم البارز في ترسيخ أسس النظام الإداري / الحكومي في مصر ، وكذا كان لهم أعمال تشريعية قيمة ساهموا بها في ترسيخ أسس الدولة المركزية في مصر .

نتناول في هذا الفصل الجهود التنظيمية والتشريعية لملوك عصر الوحدة وذلك بتقسيم هذا الفصل إلى المبحثين التاليين :

المبحث الأول : سياسة ملوك عصر الوحدة في تنظيم الدولة .

المبحث الثاني : الجهود التشريعية لملوك عصر الوحدة .

المبحث الأول

سياسة ملوك عصر توحيد القطرين

في تنظيم الدولة

كان الأستاذ (بريستد) يؤكد على أن البحث في تاريخ مصر قبل عصر الأسرات خاصة في المراحل التي تجمعت فيها القرى وظهرت المدن والأقاليم ثم الممالك الأولى التي ظهرت في مصر وصولا إلى قيام مملكتين إحداهما في الشمال في الدلتا والثانية في الجنوب في الصعيد ، لهو أمر لا يمكن البحث فيه الآن أو في المستقبل ، فلن نسمع شيئا عن أبطال تلك العصور وغزواتها وحربها وفتوحاتها وأزمانها[١٨٥].

ولكن خاب ظنه، فقد كشفت الحفائر والجهود المختلفة التي قام بهاء علماء (الآثار) والمصريات إلى بعض مما جزم (بريستد) بأنه لن يكون . وبناء على ما تكشف وما توصل إليه هؤلاء العلماء قال بعضهم بوجود أسرتين حكمتا الصعيد وقادتا مملكة الجنوب في رحلتها ومعاركها نحو إخضاع الدلتا ، ويطلقون على هاتين الأسرتين : الأسرة صفرين، والأسرة صفر ، وذلك بالإضافة إلى معارفنا التاريخية عن تاريخ الأسرة الأولى ، ومن ثم فإنه يمكن لنا الآن أن نتحدث عن سياسات ملوك الأسر الثلاث المذكورة ؛ من حيث ملامحها وجهود ملوكها في تدعيم وترسيخ الدولة المركزية الموحدة .

ونحاول في هذا المبحث الوقوف على سياسة ملوك عصر التوحيد في تنظيم وترسيخ نظم الدولة المركزية الموحدة وذلك بتقسيم هذا البحث إلى المطالب التالية :

المطلب الأول : ملامح سياسة ملوك عصر التوحيد .

المطلب الثاني : جهود الملوك في ترسيخ نظم الدولة المصرية .

([١٨٥]) جيمس هنري بريستد : تاريخ مصر منذ أقدم العصور إلى العصر الفارسي ، ترجمة : حسن كامل ، مراجعة : محمد حسنين الغمراوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٩٩٧ ، ص ٣٣ .

المطلب الأول

ملامح سياسة الوحدة

اشتركت سياسات ملوك عصر توحيد البلاد في عدة خصائص مشتركة ميزتها وقامت عليها ، ويمكن تحديد هذه الخصائص في :

١- الاعتماد على العامل النفسي في حكم البلاد.

٢- العمل على ترسيخ دعائم الوحدة .

وسنتناول كل خاصية من تلك الخصائص في فرع مستقل .

الفرع الأول

الاعتماد على العامل النفسي في حكم البلاد

لا يمكن الحديث عن سياسة الملوك في مصر القديمة منذ عصورها الأولى خاصة عصر توحيد قطريها ، دون التطرق لبحث أثر الاعتماد على العامل النفسي في قيادة الشعب ، وهذا العامل النفسي لم يتجلى فقط في الاعتقاد بالطبيعة الإلهية للملك – والتي سبق استعراض أثرها في علاقة الملوك بالمجتمع[١٨٦]– وإنما كان له تجليات أخرى ، أهمها :

١- أن المصريين–في تلك المرحلة– لم يعرفوا نظاما للحكم يخالف نظام الملكية المستندة إلى الحق الإلهي في الحكم ، ومن ثم ساهم ذلك في قلة حالات الصراع على العرش ، إلى جانب أن توحيد البلاد لم يكن الفتح (الغزو) هو الوسيلة الأهم فيه بل كانت إحدى هذه الوسائل ولم يلجأ الزعماء إليها إلا بعد تبلور سلطاتهم وترسخت فكرة "ضرورة الوحدة" في أذهان الناس في عموم الأقاليم المصرية المختلفة، وبتأثير طول وامتداد فترة التعايش المتجاور ترسخت أيضا الدعائم المشتركة للثقافة المصرية والتي كانت تدور حول نهر النيل ذو الفيضان المتجدد

---

(١٨٦) أنظر المبحث السابق ، ص من هذا البحث .

كل عام ، والذي يتطلب أقصى صورة من التعاون المشترك بين الجميع، الزعماء والشعب، للتصدي لهذا الخطر الذي يحمل الخير والخراب في ذات الوقت ، آملين من تعاونهم وتعاضد هممهم أن يستطيعوا مواجهة دماره ، وأن يستطيعوا حصد خيره .

٢- كان تجدد الخطر (الفيضان) كل عام ينبه الأذهان إلى وجوب الانقياد للسلطة الحاكمة وتنفيذ أوامرها وقراراتها حتى يستطيع الناس تجنب دمار الفيضان .. ، واتضح هذا الأثر بصورة أكثر وضوحا حينما بخل النهر عليهم مرات ومرات ولم يفي بمائه في الميعاد ، أو جاء قليلا لا يكفي لزراعة كافة الأراضي ، فهنا يكون الخطر أكثر فتكا ، إذ يعرض البلاد للجفاف ويعرض الناس للجوع .. فكان انقياد الناس لسلطة الحاكم أمر لا مناص منه أمام المصريين في ذلك الزمان ، لأن وجود الملك (الحاكم) يكفل تحقيق الخير ، فتواجه أخطار النهر ، ويتحقق الأمن الغذائي ، ويعيش الناس في رغد من العيش وسلام وأمان .

٣- اعتماد النظام الاجتماعي على الملك : فالأسطورة القديمة تقول بأن الملك هو الذي يقيم (الماعت) في الأرض، ثم يصعد للسماء بعد أن يجعل العالم (الأرضي) قابلًا للسكنى بعد أن أعاد النظام إليه بوضع (الماعت) بدلًا من اسفت(الفوضى والاضطراب)، ومعنى ذلك أن الأسطورة تؤكد أن تحقيق (الماعت) (استقرار المجتمع) منوط بالملك، والعالم يحتاج إليها (أي (الماعت) كي يصبح قابلًا للسكني. فمهمة الملك هي الحفاظ على استقرار النظام الاجتماعي ومقاومة الفوضى والاضطراب، وهو في سبيل ذلك عليه أن يقوم بوضع القواعد التي تكفل استمرار النظم (الأرضي والاجتماعي) وتحقيق (الماعت)، وهذه القواعد تمثل ما تتضمنه (الماعت) من مبادئ أساسية تكفل الخير والرخاء والاستقرار للمجتمع وللكون[١٨٧].

٤- انتشار عقيدة أوزيريس : التي استغلها الملوك للدفاع عن أنفسهم ضد الموت ، حيث كان الملك يمثل بالإله (خاصة إله الشمس) في كل صفاته، إلا أن الشمس دائمة والملك يموت، كما استخدموها أيضا في فرض سلطانهم في العالم الآخر على

([١٨٧]) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٣١ .

أتباعهم فكان لا يتمتعون بالخلود في العالم الآخر – وفقا للفكر السائد في تلك الفترة – سوى من يمنحه الملك هذه الميزة [١٨٨]، وهو ما ساهم في اخلاص وتفاني الحاشية وكبار الموظفين في خدمة الملك ونظام حكمه حتى ينعم عليهم بالخلود معه في العالم الآخر .

فالنظام الاجتماعيُّ لا يمكن تحقيق استقراره إلَّا بواسطة الملك، ومن ثم فان النظام القانوني أيضًا هو نظام يعتمد على الملك، فهو الوسيط بين النظام الإلهي والنظام الاجتماعي، وهو الذي يقع على عاتقه تحقيق التوازن بين النظامين بالعمل على إقامة (الماعت)[١٨٩].

وتحقيق هذا التوازن يتوقف على أمرين هما: إقامة العدل، والاتصال بالإله .فإقامة (الماعت) تضمن تحقق واستمرار الاتصال(والتكامل) بين النظامين الأرضي والسماوي، فإقامة (الماعت) في الأرض مصدر قوة الملك وأساس ملكه، وهي في السماء ابنة رع التي يتغذي منها[١٩٠].

كل هذه العوامل النفسية المكونة للثقافة المصرية القديمة ، لم تتبلور مرة واحدة وإنما تبلورت في نفوس الناس على مر مئات من السنين سبقت قيام مملكتي الشمال والجنوب ، وبات أمر الاتحاد حلم يرنوا إليه جميع المقيمين في أرض مصر. ومن ثم فلم تكن الحروب التي تمت حروب اخضاع بل كانت أقرب للنزاعات السياسية الحربية ، لأن الشعب متفق في الثقافة والفكر ، والاتحاد الذي تقوم من أجل إتمامه الحرب ، حلم يسعى إليه الشعب قبل الملك .

وقد ظهر أثر ذلك في حصول اتحاد بعض الأقاليم بتأثير من التقارب الثقافي وعلاقات الجوار والقرابة والمصالح المشتركة ، وكذا في قبول بعض الأقاليم الدخول في المملكة الناشئة دون حروب بشروط اشترطوها على الملك .

([١٨٨]) أنظر ، بول ماسون أورسيل : الفلسفة في الشرق ، ترجمة : محمد يوسف موسى ، دار المعارف بمصر ، ص ٥٣ .

([١٨٩]) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

([١٩٠]) قريب من هذا المعني انظر: حسن عبد الحميد :تاريخ الفكر القانوني المصري (العصر الفرعوني والعصر البطلمي) ،دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٩ ، ص ١٧١ .

فقد ذكر (بتري) أنه : "عندما عمل الملوك الأقوياء على توحيد البلاد في فجر التاريخ المصري ، كانت الدويلات المنتشرة في أرجاء الوادي تخضع لهم بشروط تعتبر ملزمة للملوك وعليهم احترامها"[١٩١].

ومن ذلك يتضح لنا أن العامل النفسي السائد في الثقافة المصرية القديمة ساهم في إتمام وحدة الأقاليم المصرية . فقد اعتمد الملوك في عصر التوحيد على هذا العامل في ترسيخ أسس دولتهم ، وقد ظهر ذلك في حرص الملوك على ذكر مشاركة الآلهة لهم فيما يحققونه من انتصارات ، وانجازات. وكذلك نسبة ما يصدرونه من تشريعات إلى الآلهة كان يضمن التزام الناس بها ، وذلك لأن الآلهة تعمل على ضمان الخير لمصر ، والملك هو خليفتها الذي عليه أن يعمل لتنفيذ ما تقرره الآلهة وترى فيه ما يحقق الخير . وقد أدى رسوخ هذا الفكر في الثقافة المصرية القديمة أن المجتمع المصري لم يعرف صورة أخرى للحكم غير الحكم الملكي المستند إلى الحق الإلهي دوال عصوره المتعاقبة منذ توحيد القطرين وحتى نهاية حكم الرومان لمصر .

الفرع الثاني

العمل على ترسيخ دعائم الوحدة

سيطرت فكرة النظام على فكر المصري القديم منذ فجر تجمعاته حول وادي النيل ، فكان انتصار إقليم على آخر وإخضاعه له يعني سيادة النظام وإنهاء النزاع والفوضى ، ومن ثم كان يوجه الاهتمام بعد النصر أو الفتح إلى التعمير واستغلال الموارد بما يجلب الخير لقاطني الإقليم (الموحد) ككل ، فقد كانت الآمال والأفكار تدور حول إنهاء الصراعات ، والتوحد لمواجهة الخطر الدائم المتجدد الذي يتمثل في فيضان النهر كل عام ، وقد سبق الحديث عن كيفية قيام مملكتي الشمال والجنوب ، وأنه كانت الغاية التي يسعي إليها كل الملوك الذين حكموا المملكتين هي توحيد البلاد لكي توحد القوي التي تواجه الأخطار سواء من أخطار الفيضان ، أو الجفاف ، أو من

([١٩١]) أنظر ، بتري : الحياة الاجتماعية في مصر القديمة ، المرجع السابق ، ص ٤١ .

البدو الذين يغيرون على البلاد من آن لآخر . وكذلك توحيد الجهود في زراعة الأراضي وحفر الترع والقنوات وإقامة الجسور، وضمان حماية دائمة للبلاد من غارات الأجانب والبدو[١٩٢].

وفي ظل الدولة الموحدة كانت أهم مهام الملك هي الحفاظ على النظام في المجتمع ، وكان تنظيم الدولة مهمته الكبرى ، لذا قام النظام (السياسي ، والاداري ، والاجتماعي ، والقانوني) في الدولة المصرية معتمدا على الملك ، فالملك وحده هو المنوط به تحقيق الاستقرار وإقامة (الماعت) ؛ ومن ثم فإن باقي أفراد المجتمع مكلفين فقط باتباع إرادته التي تضمن السير على خطى (الماعت)، وتضمن تحقيقها، فهم ــ أي العامة ــ يستطيعون القول بـــ(الماعت)، والعمل بها، أما تحقيقها فو منوط بالملك وحده؛ لأنه هو الذي تكفل إرادته ــ التي ينطق بها في القوانين ــ ضمان استقرار المجتمع وتوافقه مع النظام الكوني [١٩٣].

وقد عمل الملوك على ارساء و تدعيم نظم الدولة الموحدة من خلال اتباع أكثر من وسيلة أهمها :

١- العمل على توحيد الثقافة في شطري البلاد:

كان لطول الفترة التي عاشتها البلاد في النزاع بين شطريها (مملكة الشمال ومملكة الجنوب) أثره البالغ علي المستوي السياسي والشعبي والعقائدي ، فقد كان التباين في النظم السياسية والاجتماعية واضحا جليا بين مصر العليا ومصر السفلي ، فقد ساد مصر السفلي (مملكة الشمال) الفكر الديمقراطي الذي سيطر علي النظام السياسي والاجتماعي الذي سيطرت عليه قيم المساواة بين الأشراف والعامة تأثرا بعقيدة أوزوريس الديانة الرسمية لها . وذلك بخلاف الصعيد (مملكة الجنوب) التي ساد فيها الاقطاع ، وعندما تم توحيد مصر العليا ومصر السفلي تحت حكم ملك واحد ، عقد الملك موازنة سياسية حتى يسترضي أهل الدلتا وهم أهل ثقافة كما أشرنا ، فجعل من هليوبوليس مقرا لديانتي مصر السفلي والعليا (أوزوريس وهاتور) وذلك

---

(١٩٢) أنظر رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، هامش ص ٦٨ .
(١٩٣) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٣٢ .

رمزا للتحالف بين المملكتين ، وجعل مركز الحكم والإدارة في مقره بمصر العليا ، وسمح (مينا) أن تظل هذه الأقاليم كما كانت وحدات منفصلة ، ولكنه عين لكل واحد منها حاكما مستقلا مسئولا عن الإشراف علي أموره الاجتماعية والدينية[١٩٤] ، وهو ما كان له أثره في توحيد الثقافة المصرية ، ونبذ التعصب والفكر الانفصالي ، وكذا الصراع على الحكم فيما بعد.

ولم يكن الأمر يقتصر على سكان البلاد في شطريها الشمال والجنوبي ، فالمصادر تشير إلى وجود هجرات وفدت إلى مصر من أسيا وبلاد النهرين ، وكما يقرر (إمري) أنه سرعان ما اندمج الوافدون مع السكان الأصليين وذابت ثقافتهم في الحضارة المصرية التي كانت سائدة في عصور ما قبل الأسرات ، ولهذا ظهر أمام البعض الآخر أن الحضارة التي سادت في عصر الأسرتين الأولى والثانية هي امتداد وتطور طبيعي للحضارة السائدة قبل توحيد البلاد [١٩٥] ، ويفسر (وليم هـ . بيك) اندماج هذه الثقافات الوافدة بالحضارة المصرية إلى فكرة (الوحدة) التي انتجتها مصر ، فهذه الوحدة هي القوة التي شملت مصر والمصريين حكومة وشعبا ، وهو أمر أكده التاريخ على طول سنينه وحقباته كلها ، فحين يتوحد المصريون تنبعث على الفور كل مظاهر ومضامين(القوة) في الدولة، وفي الشعب الذي يعيش في هذه الدولة على السواء، وهذه القوة هي التي تتبدى دائما في شكل حكومة مركزية تمسك بزمام الأقاليم الممتدة على طول البلاد وعرضها، هي ايضا القوة التي كانت تتقمص روح الشعب وتبث فيه القدرة الفائقة على صنع الحضارة [١٩٦].

([١٩٤]) - أ.أ.س . ادواردز ، أهرام مصر ، مرجع سابق ، ص ٢٨ .

([١٩٥]) أشار إلي هذه الآراء الأستاذ / مختار السويفي في (تقديم المترجم للطبعة الثانية) لكتاب : وليم هـ بيك : فن الرسم عند قدماء المصريين ، ترجمة : مختار السويفي ، مراجعة : د. أحمد فخري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، ٢٠١٧ ، ص ١٤.

([١٩٦]) أنظر ، المرجع السابق ، ص ١٥ .

٢- الاعتماد على المصاهرة :

كان اللجوء إلى المصاهرة أداة من أدوات ملوك عصر التوحيد للتقريب بين أهل الصعيد وأهل الدلتا ، فتزوج (نعرمر)[١٩٧] بإحدى سليلات البيت الحاكم القديم في الدلتا ، وهي الأميرة "نيت حوتب" التي حملت لقب "سمات نبوي" أي التي ألفت بين السيدين ، وذلك للإشارة إلى الإلهين (حور) إله الوجه البحري و(ست) إله الصعيد ، المتمثلين في شخص الملك موحد القطرين ، وهو ما عبر عن دورها الهام في سياسة التقريب بين الصعيد والدلتا ، خاصة البيت القديم الحاكم في الدلتا ، والتي تنتمي إليه وبين البيت الحاكم (للصعيد سابقا ولمصر الموحدة بعد) الذي ينتمي إليه زوجها (نعرمر) أو مينا موحد البلاد .

وقد تبع (نعرمر) في هذا التقليد الملك الملك (جر) الذي تزوج من الملكة الشمالية (مر نيت)[١٩٨]. كما تزوج (دن)[١٩٩] بأميرة أخرى من الدلتا تسمى (مريت نيت)، وقد حظيت كل من (نيت حوتب) و (مريت نيت) بمكانة طيبة دلت عليها الآثار الباقية باسميهما من عهديهما ، ويرجح البعض تكرار هذا الأمر – تزوج الملوك من البيت الحاكم القديم في الدلتا – ولم يقتصر الأمر على الملوك فقط بل شاركهم في ذلك رجال الحاشية ، فقد دلت أسماء سيدات البلاط الملكي في ثني وأبيدوس عن أصلهن الشمالي وخاصة في عهود أبناء الملكتين السابق ذكرهما ، وشاركهم رجال الحاشية

---

(١٩٧) يجدر بنا أن نشير إلى وجود خلاف كبير حول شخصية موحد القطرين ، هل هو (مينا) أم (نعرمر) أم (حور عحا) ، على أن هناك اتجاه بين المؤرخين في التأكيد على أن الأسماء الثلاثة كانت لملك واحد .
أنظر ، د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ١٢ .
ألكسندر شارف : تاريخ مصر القديمة من فجر التاريخ حتى إنشاء مدينة الإسكندرية ، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر ، عين للدراسات والنشر والبحوث ، الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٣ ، ص ٤٧ وما بعدها .
ويذكر البعض أن (نعرمر) استخدم اسم (منى) كلقب له يعني (القاهر)، وهو الاسم الذي حر فيما بعد إلى مينا.
أنظر ، كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار، ترجمة د. أحمد زهير أمين، مرتجعة : د. محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٨، ص ٢٠.
(١٩٨) أنظر ، د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم (٩) دراسات في تاريخ مصر الفرعونية من أقدم العصور وحتى دخول الإسكندر المقدوني ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ٢٠٠٨ ، ص ٩٨ .
(١٩٩) أحد ملوك الأسرة الأولى الفرعونية.

في ذلك [٢٠٠] . فقد كان يصحب الملكات الشماليات عدد من الوصيفات، مما كان له أثره في انتشار الزواج بالشماليات، وبالتالي تدعيم الروابط الأسرية والحضارية بين شطري البلاد[٢٠١]. وهو ما يؤكد رغبة ملوك مصر الأوائل في التقريب بين المجتمع الصعيدي ومجتمع الدلتا، وكانت المصاهرة هي السبيل الأنسب لذلك .

٣- ازدواج الألقاب الملكية :

اكتسب الملك كافة الألقاب والامتيازات التي كان ينعم بها حكام (المدن –الدويلات) فيما مضى ، وكان يحمل ألقابا رسمية ، كانت لحكام تلك الدويلات ، كما خلع الملك على نفسه ألقاب الوظائف الدينية التي كان يتولاها أولئك الحكام [٢٠٢] .

فقد حمل الملك ألقاب ملوك الدلتا القديمة إلى جوار ألقاب ملوك الصعيد ، ولم يقتصر الأمر على هذا بل لبس التاج الأبيض والتاج الأحمر معا ، فظهر دوما – كما تصفه النصوص – سيد القطرين أو الأرضين (الصعيد والدلتا) . وهكذا حاز الملك الألقاب والامتيازات التي كنت للأمراء والملوك في شطري البلاد قبل التوحيد ، وهو ما أكد اندماج الدولة في شخصه ، وساعده في السيطرة على جميع البلاد وأصبح هو وبذاته مصدر جميع السلطات ، فكل الألقاب والمناصب والوظائف تتبع منه – وجميع موظفي الدولة هم خدمه وتابعيه[٢٠٣] .

وقد اتبع الملك (مينا) موحد القطرين سياسة جمع الألقاب والامتيازات التي كانت لأمراء الأقاليم والمدن قبل التوحيد ، وكذا تلك التي كان يتمتع بها ملوك مملكتي الشمال الجنوب ، وذلك للظهور بمظهر الوارث لاشرعي لكل من المملكتين

---

(٢٠٠) أنظر ، د. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها .. ، مرجع سابق ، ص ٣٢٠ .
(٢٠١) د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .
(٢٠٢) أنظر ، بتري : المرجع السابق ، ص ٣٨ : ٤١ .
(٢٠٣) أنظر ، د. محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .

القديمتين[٢٠٤] ، وهو ما ساعده – إلى جانب أساطير الحق الإلهي – في وضع أول نظام لانتقال الملك الأسري ، ومن بعده تتابعت الأسرات الحاكمة[٢٠٥] .

٤- التأليف بين العقائد المختلفة:

عمل الفراعنة على تشجيع الكهنة سواء في (عين شمس) أو (منف) على صياغة الأساطير التي تقرب العبادات المصرية القديمة من بعضها ، حتى تجلت هذه الجهود في بداية الأسرة الثالثة بفكرة التاسوع المقدس .

وكانت أهم أسس التقريب بين ديانتي الصعيد والدلتا تعتمد على الملك ذاته ، إذ أنه الملك المؤله الذي ينتسب إلى حور إله مصر السفلي ، إلى جانب انتسابه إلى (ست) إله الصعيد . كما رددت حوليات العصر احتفاء الملوك الأوائل بموالد معبودات كثيرة ، سواء تلك التي تنتمي إلى الدلتا أم تلك التي تنتمي إلى الصعيد ، وخاصة المعبودات التي كان لها الدور الرئيسي والمهيمن على نشاط السكان اليومي [٢٠٦].

وقد شغف الحكام والملوك في ذلك العصر شغفا شديدا بالأعياد الدينية والدنيوية شانهم في ذلك شأن مؤسسي الدول الجديدة ، أملا في اكتساب الشهرة ورغبة في جمع الخواص حولهم وتذكير الناس بهم ، وحبا في اظهار تقواهم وكرمهم خلال أعيادهم .

---

(٢٠٤) أنظر ، د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم (٩) دراسات في تاريخ مصر الفرعونية من أقدم العصور وحتى دخول الإسكندر المقدوني ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ٢٠٠٨ ، ص ٩٧ .

(٢٠٥) كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار، مرجع سابق، ص ٢٠.
ألن وسالي لاندسبرغ : حداثة الحضارات القديمة ، خفايا وأسرار الماضي الكبري ، تعريب : سمير شيخاني ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩ ، ص ١٣٣ .

(٢٠٦) مثل : (مين) رب القوافل الصحراوية ، و(تحوتي أو تحوت) رب الحكمة والكتابة ، و(سيشات) رب الكتابة والحساب و(مفدة) ربة الصحراء الشرقية ، و(وابوات) فاتح الطرق ،وراعي الحرب ،و(وانيو) رب مناطق الجبانات ، و(سكر) رب الخصب وما تحت الأرض ورب الصناعات ، و(حور) رب السماء ، إلى جانب تقديس الأرباب العظام أوزيريس ، إيزيس ، ونفتيس ، وست ، ورع .. أنظر ، د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص ٣٢٠ .

وكانت أهم أعيادهم : أعياد ارتقاء العرش ، وأعياد التجلي كل عام ، وأعياد ذكرى توحيد الوجهين ، وعيد السد (حب سد) والذي يحتفل فيه بمرور ثلاثين عاما على ارتقاء الفرعون عرش البلاد أو من وقت اختياره وليا للعهد[٢٠٧] .

٥- السماح للوجه البحري بشخصية متميزة في إدارته تحت إدارة التاجين :

ظهرت الشخصية المتميزة التي سمح بها الملوك الأوائل للدلتا في فقد كان هناك (مستشار أكبر = وزير) خاص بالدلتا ، وكذا تعدد شاغلي وظيفة (حامل الختم الملكي) للوجه البحري ، وبصفة خاصة فيما يخص بالإدارة المالية ، حيث كان هناك بيتين للمال أحدهما للصعيد والأخر للدلتا [٢٠٨] .

وكانت هذه الشخصية المتميزة التي سمح بها الملوك الأوائل للدلتا ، تهدف إلى تركيز السلطة قدر المستطاع وسرعة التعامل مع المستجدات من الأمور في الدلتا ، وأيضا سمحت لهم بتفادي المساس بمشاعر الشماليين ، فيما يخص خضوعهم لحكم ملوك الجنوب ، ومما يشار إليه في هذا المقام أن هذه الشخصية المتميزة ظلت للدلتا إلى آخر عصور حكم الأسرات الفرعونية .

([٢٠٧]) أنظر ، د. عبد العزيز صالح : المرج السابق ، ص ٣٢١ ، ٣٢٢ .

([٢٠٨]) د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم ، مرجع سابق ، ص ٩٨ .

المطلب الثاني

جهود الملوك في ترسيخ نظم الدولة المصرية

تمهيد وتقسيم:

يعرف البعض السياسة بأنها : فن الانتاج الذي يعود بالرخاء على الانسان[٢٠٩]، وقد جاهد الملوك الأوائل لتنظيم وترسيخ أسس الدولة المركزية الموحدة في مصر ، بما يضمن توجيه جميع الجهود نحو العمل والانتاج لتحقيق الخير والرخاء لسكان البلاد.

قوة الكلمة في النظام القانوني المصري :

كان الاعتقاد المصري يقوم على أن النظام يتكون من مجموعة من الكلمات ، فقد أدرك المصريون قيمة الكلمة ودورها في الخلق والتنظيم ، واهتموا كثيرا بفكرتها ،وقد أرجع البعض تكوين فكرة الكلمة أو العقل (اللوجوس) إلى مصر ، فقد نظمها الفكر المصري تنظيما دقيقا . فالصانع يخلق بالتعبير بلسانه عما يفكر فيه بقلبه ، وبهذه الطريقة خلق الآلهة وكاهاتهم (جمع كا – وهي الروح)، والملك تتمثل قوته فيما يصدر عنه من أوامر شفوية لتنظيم البلاد ، ولذلك كان يجب على الفراعنة أن يكون لكلامهم نظامه وانسجامه مع القوة المطلقة للشمس [٢١٠] أي في التعبير عن ماعت ابنة رع الذي يرمز إليه بالشمس . وقد اعتمد الملوك الأوائل على عاملين أساسيين لترسيخ نظم الدولة في نظام مركزي يقوم الملك على رأسه ويخضع له الجميع فيه بالطاعة والولاء. وكان أهم ما لجأ إليه الملوك لتسهيل لتحقيق تلك الغاية: نشر تعليم القراءة والكتابة بين أفراد الشعب، والاعتماد على المتعلمين(الكتبة) في إدارات الدولة، وترسيخ فكرة التبعية الإدارية. وعلى ذلك نقسم هذا المطلب إلى الفرع التالية:

الفرع الأول: نشر التعليم ودمج الكتاب في الجهاز الإداري للدولة.

---

(٢٠٩) د. وسيم السيسي : في البدء كانت مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٧ ، ص ٩ .
(٢١٠) بول ماسون – أورسيل : الفلسفة في الشرق ، مرجع سابق ، ص ٦٠ .

الفرع الثاني : إقرار النظم الادارية للأقاليم

الفرع الأول

نشر التعليم ودمج المتعلمين في الجهاز الإداري للدولة

ترتبط معلوماتنا التاريخية عن عصور مصر القديمة بدرجة تقدم الكتابة في تلك العصور ، فالعصور التاريخية السابقة على توحيد القطرين كانت الكتابة فيها قليلة الانتشار وغامضة ، إلا أن بعض المصادر تشير إلى أنه ومنذ تلك العهود بدأت فكرة صياغة الأساطير – خاصة تلك التي تقول بأن مصر كان يحكمها الآلهة في العصور السحيقة[٢١١] – فكان أوزوريس هو أول من حاول ترغيب الناس في التعليم محاولا نشر المدنية بينهم والارتقاء بثقافتهم ، فقد سعى نحو نشر فن الزراعة وتحبيب الناس في التعليم والموسيقي[٢١٢] . ومن أهم الحقائق التاريخية أن المصري القديم أول من عرف مبادئ الكتابة وابتدع الحروف والعلامات الهيروغليفية، فقد استخدمت الكتابة الهيروغليفية منذ الأسرة الأولى[٢١٣] بما يؤكد أن معرفة المصري القديم للكتابة يرجع إلى ما قبل توحيد قطري البلاد[٢١٤] على يد مينا. وكان ينظر إلى الكتابة نظرة تقديس[٢١٥] .

فقد ظهرت الكتابة التصويرية (الهيروغليفية) واتخذت الشكل الذي نعرفه الآن قبل عصر مينا ، ويؤكد ذلك ظهور العمارة الملكية فيما قبل توحيد قطري البلاد على يد مينا، بل ووصلت الفنون إلى مستوى عال من الدقة ، خاصة بعد توحيد القطرين واستتباب الأمن والاستقرار في ربوع البلاد[٢١٦] . فقد قال البعض أن اللغة المصرية تتواتر إلينا كتابة منذ العصر الثيني أو حوالي ٣١٠٠ ق .م لذا فهي تعتبر أولى

---

(٢١١) جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى أباطرة الرومان ، ترجمة : فؤاد الدهان ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٥ ، ص ١٧ .

(٢١٢)جورج استندروف : ديانة قدماء المصريين ، مرجع سابق ، ص ٢٥ .

(٢١٣) أنظر : CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, Portraits de femmes de l'égypte pharaonique, Librairie Académique perrin, 1996, p.24.

(٢١٤) أنظر، كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار، مرجع سابق، ص ٢٠.

(٢١٥) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , op-cit, p. 9 .

(٢١٦) كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار ، مرجع سابق ، ص ٢٠ .

كتابات البشر المعروفة [٢١٧] . وهذا لا يعني – في نظر هذا صاحب هذا الرأي أن هذا التاريخ التقديري يحدد بداية ظهور الكتابة بل إليه يرجع ظهور أقدم الآثار المكتوبة المعروفة ، فالحضارة في مصر أقدم من هذا التاريخ ، فالفترة الممتدة من الألف الخامسة قبل الميلاد إلى عام ٢٧٨٠ الذي يسجل بداية الدولة القديمة تشكلت فيها اللغة والكتابة والديانة والمؤسسات ثم وحدة البلاد السياسية في نهاية المطاف[٢١٨].

وكان المصريون القدماء أحرص شعوب العالم القديم على تسجيل تاريخهم والأحداث التي تعرضوا لها في حياتهم . وقد أعقب توحيد القطرين اهتماما بنشر التعليم والكتابة فكانت أولى الحكومات التي توجه الاهتمام إلى نشر العلم والمعرفة، وكان ينظر للعلم على أنه شيء إلهي ، وهو ما يظهر في تقديس الحكماء الذين اهتموا بالعلم والأخلاق والثقافة في الوقت الذي كانت بقية الشعوب لا تقدس سوي الأبطال والمحاربين أو رجال الدين[٢١٩]. بل ويذكر التاريخ رفض بعض الأمراء من الأسرة المالكة تولي منصب الحكم وتفضيلهم اتباع سبيل الحكمة (الفلسفة) والتفاني في التعلُّم وتعليم الناس ، وأشهر هؤلاء الامير (حر جدف) – ابن الملك (خوفو) صاحب الهرم الأكبر – الذي رفض منصب ارتقاء العرش بعد وفاة أبيه ، وتولي الحكم بدلا عنه شقيقه الأصغر (خفرع) والذي يتضح من معالم عصره اتباعه سبيل الحكمة وهو ما تبلور في ظهور فن جديد مبني على الكلمة يعرف اليوم (بنصوص الأهرام) والتي كانت تسجل بالحفر على جدران الغرف الداخلية في الأهرام [٢٢٠] .

وكان الاهتمام بالكتابة من أقوي عوامل قيام حضارة مصر القديمة وتقدمها بالإبقاء على الذخائر التي أنتجتها عقول الأجيال السابقة والاحتفاظ بها، وتوارثها جيلا بعد جيل ، بما كان له دوره في ظهور أدب حافل بقيم أخلاقية ومذاهب فكرية، جعلنا

([٢١٧]) جان فيركوتير : مصر القديمة ، ترجمة : ماهر جويجاتي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٣ ، ص ٣٦ .

([٢١٨]) أنظر ، المرجع السابق ، ص ٥٤ ، ٥٥ .

([٢١٩]) د. شاهيناز زهران ، الأخلاق في الفكر المصري القديم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١٢ ص ٣٣ .

([٢٢٠]) كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار ، مرجع سابق ، ص ٢٠ ، ٢١ .

نقر بأن هذا الشعب قد تميز بقدرات عقلية في زمانه، وقد أفاد منها إفادة كبيرة، وأسس نظام سياسي واجتماعي وأخلاقي ناجح استمر أكثر من ثلاثة آلاف سنة[٢٢١].

وبانتشار الكتابة تحقق للمجتمع المصري طفرة واسعة نحو الحضارة واستكمال النظم ، وساهم ادماج المتعلمين في الجهاز الإداري للدولة في تطوير الأداء الإداري والحكومي ، أتاح للأجهزة الإدارية والحكومية تطوير نفسها لتصبح أكثر تنظيما يتيح الفرصة لأداء الأعمال المكتبية على أكمل وجه ، مما ساهم في تحقيق الطفرة في النظم الإدارية والحكومية التي وجدت بدءا من عصر الأسرة الثالثة [٢٢٢] . وعمل الملوك الأوائل على تشجيع تعلم الكتابة والقراءة ، واستفادوا من هؤلاء المتعلمين في تدعيم النظام الاداري للدولة المصرية .

وكان للاهتمام بالثقافة أثره على الكاتب المصري فقد كان للكاتب فضل السبق على غيره من أصحاب المهن الأخرى ، بل وجدت فجوة كبيرة تفصل بين المصري المتعلم وغير المتعلم، فمن يبرع في الكتابة ينل أسمي المراكز وإن لم تسم مواهبه الأخرى ، بل لم يكن للكاتب نفسه قيمة إلا بالكتابة . فقد نُظر للكتابة على أنها سُلَّم يرقي به المرء إلى أقوي المراكز وأعلاها، والرجل الذي يستطيع الإبانة عما في ضميره باسلوب جميل مهذب يجد الطريق مفتوحة لأكبر المناصب وأعلى الدرجات[٢٢٣].

وكان الملك مينا هو أول من عمد إلى دمج المتعلمين (الكتبة) في الجهاز الإداري للدولة المصرية ، وتوليتهم الوظائف الحكومية تبعا لكفاءتهم .

وقد كان ذلك جزء من خطته في توحيد البلاد وتطبيق القانون في جميع انحائها ، فكانت خطته التي اتبعها تعتمد على الكتبة المتعلمين لما لهم من توقير

([٢٢١]) د. شاهيناز زهران ، الأخلاق في الفكر المصري القديم مرجع سابق ص ٣٣

([٢٢٢]) أنظر ، الأستاذ / كمال محمد على : التنظيم الإداري للدولة المصرية القديمة ، مجلة المدير العربي ، العدد ٨٦ ، يوليو ١٩٨٤ ، ص ٣٢ : ٤١ .

([٢٢٣]) د. سليم حسن: مصر القديمة، جـ١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ٢٠٠٠ ،ص ١٨. وأيضا: A.J. Van Loon : Law and order in ancient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA-Thesis-Ancient History, Leiden University, 2014, p.9.

واحترام في نظر الشعب ، ولأنه – أي مينا– نسب قانونه الذي أصدره إلى الإله تحوت : رب الكتبة وراعيهم ، وهكذا فيكون تلامذته هم الأجدر على إدراك الحكمة من القانون الذي أصدره ، وأجدر على تطبيقه بين الناس وإنفاذه بصورة عادلة ترضي الإله والملك وتحقق العدالة[٢٢٤] . فتحوت كما تقول الأساطير كان من بين الآلهة الذين حكموا مصر سابقا فيما قبل الملوك البشريين الذين خلفوا حورس ، واستمرت مدة حكمه على الأرض ثلاثة آلاف سنة [٢٢٥].

وعمد الملوك الأوائل إلى إنشاء الكتاتيب والمدارس بجوار المعابد التي تولى الكهنة التعليم فيها ، وذلك لتمد المملكة الموحدة حديثا بالموظفين والإداريين الإكفاء[٢٢٦].

وكان اختصاص كهنة المعابد بالتدريس راجع إلى أن الكتابة المصرية القديمة السائدة في تلك العصور كانت (الهيروغليفية) وتعني : النقش المقدسة أو (الخط المقدس)، وكانت عبارة عن مجموعة من الرموز والعلامات التي يستخدم بعضها للدلالة عن الأصوات Phonetic ، وبعضها يستخدم للدلالة على المعني أو الفكرة Ideographs، وجميعها تأخذ صور وأشكال معينة [٢٢٧] ؛ وكان أغلب استخدامها يتم في النصوص الدينية ، ثم تطور اسلوب الكتابة لتختزل العلامات والرموز إلى نوع مبسط من الكتابة عرف بالخط "الهيراطيقي" ، أتاح كتابته على أوراق البردي وقطع اللخاف والخشب ، وهو الخط الذي دون به أغلب الأدب المصري [٢٢٨] .

ولم يكن الهدف من إنشاء المدارس ونشر التعليم مد الجهاز الإداري بالموظفين فقط ، بل ساهم ذلك أيضا في ارتقاء الكهنة أنفسهم ، إذ ظهرت عدة طوائف من المتعلمين فإلى جانب تلك الطائفة التي تسعى للالتحاق في الجهاز الإداري للدولة ، كانت هناك طائفة تحصل العلم لخدمة الحياة الدينية ، وثالثة تطلب العلم لذاته

---

(٢٢٤) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
(٢٢٥) ألن وسالي لاندسبرغ : حداثة الحضارات القديمة ، مرجع سابق ، ص ١٤١ .
(٢٢٦) ألن وسالي لاندسبرغ : حداثة الحضارات القديمة ، مرجع سابق ـ ص ١٤٢ .
(٢٢٧) وليم هـ بيك : فن الرسم عند قدماء المصريين ، مرجع سابق ، ص٥٣ .
(٢٢٨) أنظر ، شاهيناز زهران : المرجع السابق ، ص ٥٠ .

(طريق الحكمة والفلسفة) ، ورابعة تسعى إلى الاستفادة من التعليم في النواحي الاقتصادية والاجتماعية (كشئون الصناعة والتجارة) [٢٢٩] .

وقد ظهر إلى جانب الكتاب/موظفي الجهاز الاداري في الدولة، طائفة أخرى من الكتاب هم كتاب المعابد، والذين شغلوا إدارات هذه المعابد (مخازنها وورشها، وتولوا الاشراف على الانتاج، ورعاية أراضي ومواشي الآلهة وحساب المحاصيل وغيرها من الأعمال التي تتم في إطار إدارة المعابد وممتلكاتها [٢٣٠] .

وهو ما ساهم في تطور منظومة الإدارة الدينية حتى استطاع كبير الكهنة السيطرة على البلاد والاستيلاء على العرش في نهاية الأسرة الرابعة وتأسيس الأسرة الخامسة التي سيطر الكهنة فيها على كافة الأمور .

وقد وضعت طائفة الكتاب – الذين صاروا موظفين في الدولة المصرية – مجموعة من القواعد والمثل التي يجب على الكاتب / الموظف أن يلتزم بها صيانة لكبرياء مهنته وقياما بواجباتها على الصورة الأكمل ، ومن بين هذه القواعد : أن يعتد بنفسه ، ويرتفع بكرامته عن ارتكاب الأخطاء ، وأن يكون عادلا، ينتصر للمظلوم ويأخذ له حقه من الظالم ، وأن يكون حاذقا يعرف كيف يتغلب على الصعاب ، ويتفتح الطريق بين أعظم الصخور وأمنع العقاب ، وبهذا يقدر كل قول يصدر منه ، ويحترم عند العامة[٢٣١] .

وكان الموظفون يفخرون دوما بأنهم كتاب ، فقد كان الاعتقاد السائد – كما ذكر الأستاذ / سليم حسن– أنه لم يكن للحاكم نفسه قيمة إلا بالكتابة ، ومن هنا ندرك السر في حرص كبار الموظفين القدماء أن يصوروا أنفسهم في هيئة الكاتب ، لأن الكتابة في نظرهم هي السلم الذي ارتقوه إلى مناصبهم ، ومن دونها لم يكونوا ليحققوا شيئا مما حققوه[٢٣٢]. بل ويؤكد البعض أن (الكاتب) كان يمثل النموذج الاجتماعي

([٢٢٩]) أنظر ، د. إبراهيم محمد إبراهيم : تعليم الكبار في الحضارات القديمة ، مركز المحروسة ، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٤ ، ص ٣٨.

([٢٣٠]) أنظر ، دومنيك فالبيل : الناس والحياة في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .

([٢٣١]) د. سليم حسن : المرجع السابق ، ص ١٨ ، ١٩ .

([٢٣٢]) د. سليم حسن : مصر القديمة ، جـ ١٧ ، ص ١٨ .

"للسيد الحقيقي لمصر الفرعونية ، ومن هنا كان الكاتب أهم النماذج الاجتماعية قربا إلى الفرعون [٢٣٣] .

الفرع الثاني

إقرار النظم الادارية في شطري البلاد

١- النظم السائدة قبل الوحدة :

لقد ظل تقسيم البلاد بين الصعيد والدلتا قائما خلال كل فترات التاريخ[٢٣٤] الفرعوني. فكانت الدلتا (مصر السفلي) مقسمة إلي أقسام إدارية تابعة للملك ، وزالت آثار الإقطاع السابق قبل اتحاد الدلتا ، ووجد مجلسا معاونا للمك في شئون الإدارة والحكم وتكون هذا المجلس من رؤساء الأقسام الإدارية ، يعاون الملك في اتخاذ القرارات ومراعاة تنفيذها في جميع الأقسام الإدارية التي تتكون منها مصر السفلي . وكان رؤساء الأقسام الإدارية ينظر إليهم باعتبارهم موظفين إداريين تابعين للملك يأتمرون بأمره وينفذون قراراته[٢٣٥] .

أما مصر العليا (مملكة الجنوب) فقد بقي الكثير من مظاهر الإقطاع مما أثر علي الحالة السياسية فيها ، فكان الأشراف الإقطاعيين هم المسيطرون علي السلطة ، وإن قلدوا مصر السفلي في نظمها ، فقد كونوا مجلسا من أمراء الأقاليم "الدوليات" يشارك الملك في أمور الحكم ، سمي مجلس العشرة الكبار، والفارق الرئيسي بين هذا المجلس ونظيره في مصر السفلي أن أعضاءه كانوا أمراء إقطاعيين وليسوا موظفين إداريين[٢٣٦] ، فكان لهم دور بارز في شئون الحكم وتولية الملك فكان أقرب إلي مجلس إتحادي عن أن يكون مجلس معاون للملك . فقد كان أمراء الأقاليم حكاما إقطاعيين بمعني الكلمة .

([٢٣٣]) د. محمود السقا : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٥٩ .
([٢٣٤]) جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : الدولة والمؤسسات في مصر مرجع سابق ، ص ١٧ .
([٢٣٥]) - أنظر د. زكي عبد المتعال ، المرجع السابق ص ١١٨ .
([٢٣٦])- أنظر د. زكي عبد المتعال ، المرجع السابق ص ١١٨

ويذكر إدواردز أن مصر قبل حكم مينا كانت مقسمة إلي مناطق أو أقاليم ، اختلف عددها من وقت لآخر نظرا لإغارة القوي منها علي الضعيف وضمه إليها أو لأنه كثيرا ما كان يحدث أن يصيب الوهن والانحلال بعض الأقاليم الكبيرة فتتفكك ، وحينما تم النصر لمينا ، كان عددها علي ما يظهر اثنين وأربعين إقليما، اثنان وعشرون منها في مصر العليا ، وعشرون في مصر السفلي[٢٣٧].

وقد كان نظام الملكية المطلقة هو الصيغة التي اتخذها نظام الحكم في مصر خلال العصر الفرعوني منذ بدايته وحتى النهاية ، ويقوم هذا النظام على أساس تركيز كل السلطات في يد الملك[٢٣٨].

فقد كان الملك وبمفرده هو الدولة ، وهو الذي يضمن أمام الآلهة تحقيق المهام الأساسية للدولة[٢٣٩].

غير أنه لما كان من المستحيل على الملك أن يباشر السلطات جميعها بنفسه كان طبيعيا أن يفوض غيره في مباشرتها. وأن يستعين في إدارة شئون البلاد بعدد من الموظفين – الذين كانوا يعدون خدام وتابعين له – وقد أدت ضرورة الاستعانة بموظفين إلى وجود أجهزة إدارية مركزية وإقليمية [٢٤٠] .

٢- تنظيم الجهاز الإداري بعد الوحدة :

كان تنظيم الجهاز الإداري على مستويين ، الإدارة المحلية ، والإدارة المركزية.

أولا : بالنسبة للإدارة المحلية في الأقاليم:

كانت الإدارة في الأقاليم المنتشرة في مصر فيما قبل التوحيد يوجد بها طائفة من الموظفين من بينهم "مدير البلد" و "رئيس المنطقة" وأمير الإقليم [٢٤١]، وبعد توحيد البلاد أدمج هذا النظام في نظام الإدارة المحلية للأقاليم المصرية وأصبح أمير أو

([٢٣٧])- أ.أ.س . ادواردز ، أهرام مصر ، مرجع سابق ص ٢٨ .
([٢٣٨]) أنظر ، د. محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٦٣ .
([٢٣٩]) جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : الدولة والمؤسسات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٢١ .
([٢٤٠]) أنظر ، د. محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري ،مرجع سابق ، ص ٦٣ .
([٢٤١]) د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق ، ص ٨٠ .

حاكم الإقليم يعين من قبل الملك والذي دأب على اختيارهم من المقربين إليه وأولو الثقة ، وكان حاكم الإقليم يرأس مختلف نواح النشاط الإداري في اقليمه ، وأهم مهامه هي : الاشراف على جمع الضرائب ، والعناية بتحسين أحوال الزراعة في الإقليم بحفر الترع والجسور وكانت له أيضا اختصاصات دينية وقضائية[٢٤٢] ، وهي تلك التي ورثها عن امراء الأقاليم التي كانت لهم قبل الوحدة ، لكنه اصبح ملتزما في كل تلك المهام بالتعليمات والأوامر الملكية .

كما كان يتلقى أوامر الملك ومراسيمه ويقوم بإذاعتها ويعمل على تنفيذها [٢٤٣] .

ثانيا : بالنسبة للإدارة المركزية العامة:

عمد الملك المؤسس للدولة المركزية تأسيس جهاز إداري مستقر يعتمد على تسلسل وظيفي صارم ودقيق [٢٤٤] ؛ يقوم على فلسفة مستمدة من فكرة ألوهية الملك ، وسلطاته المطلقة في إدارة البلاد ، فكان هو وحده الذي يقوم بتعيين الموظفين وترقيتهم ونقلهم وعزلهم ، أيا كان وضع الموظف ، وأيا كانت الوظيفة التي يشغلها[٢٤٥] .

واحتفظ الملك بالنظم السائدة في شطري البلاد ، وأضاف رقابة عامة عليها ، وعمل على تطويرها بما يكفل تحقيق سياساته في إدارة البلاد وبما يحقق أفضل إدارة ممكنة للعمل تحقيقا للخير والرخاء لجميع السكان.

ويمكن الحديث عن نظم الادارة المركزية على مستويين : هما : الادارة العليا ، إدارة الدواوين .

أ- مستوى الإدارة العليا في البلاد :

ويمثل هذا المستوى من الإدارة : المستشار الأكبر (الوزير) ، مجلس العشرة .

([٢٤٢]) د. محمود سلام زناتي : المرجع السابق ، ص ٨٠ .
([٢٤٣]) المرجع السابق ، ص ٨٠ .
([٢٤٤]) دومنيك فالبيل : الناس والحياة في مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ٩ .
([٢٤٥]) د. محمود السقا : تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٥٨ .

• **المستشار الأكبر (الوزير) :**

تدلنا المصادر على أهمية منصب الوزير في النظام الإداري المصري فهو الثاني بعد الملك واليد اليمنى له في إدارة شئون البلاد ، ويقرر البعض أن هذا المنصب لم يتبلور بصورته الكاملة إلا منذ بداية عصر الدولة القديمة (الأسرة الثالثة) وبلغ أوجه في الأسرة الرابعة ، ويمكن القول أن هذا المنصب كان محصورا فيما قبل الدولة القديمة بين أفراد الأسرة المالكة ، وكان مقصورا على بعض المهام التي يوكلها الملك لصاحبه ، وبالتدريج اتسعت صلاحياته لتشمل جميع النواحي الإدارية في القطر المصري ، ثم تطور بعد ذلك حتى أصبح يشغله رجال لا تربطهم بالملك صلة قرابة [٢٤٦] . وإن لم يظهر مسماه على نحو ما ظهر في ظل الدولة القديمة .

بينما يذهب رأي ثان إلى أن هذا المنصب كان معروفا منذ القدم وأن له وجود في الوثائق التي تكشف نظم مملكة الشمال قبل توحيد البلاد [٢٤٧] ، وأن (مينا) أبقي عليه بعد التوحيد وكذا من بعده ملوك الأسر المتعاقبة[٢٤٨] وظل حتى نهاية الدولة الفرعونية[٢٤٩].

ويذهب اتجاه ثالث للتوفيق بين الرأيين بالتفريق بين منصب "المستشار الأكبر" ومنصب "الوزير" ، فمنصب الوزير بمفهومه التقليدي لم يتبلور إلا بدءا من عصر

([٢٤٦]) أنظر ، د. محمود سلام زناتي ، تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٧٠ .

([٢٤٧]) أنظر ، د. فتحي المرصفاوي : الوجيز في تاريخ القانون ، مرجع سابق ، ص ٨٠ . ويشير سيادته إلى : جاك بيرين : تاريخ النظم والقانون الخاص في مصر القديمة ، بروكسل ١٩٣٢، الجزء الأول ، ص ١٤٨ .

([٢٤٨]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري: تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ١٢٣ ، ١٢٤.

([٢٤٩]) ويتسق مع السائد في الفكر الديني المصري عن وجود نظام محكم للآلهة والبشر ، وأن ذلك النظام السائد بين الآلهة نجد فيه (تحوت) هو كاتب الآلهة وأمين سر الإله رع رب الأرباب الذي يقف بجانبه في رحلته بسفينة الشمس ، وعاونه في صد هجمات أبو فيس (الشر) ، كما يقوم بدوره في محاكمة الموتي من تدوين النتيجة وإعلامها للآلهة .

أنظر ، جورج بوزنر و آخرون : معجم الحضارة المصرية القديمة ، مرجع سابق ، ص ٨ ، ٩٥ ، ٩٦ . وأيضا : د. باسم محمد سيد : الفكر والدين المصري القديم ، مراجعة: د. شافية بدير ، مطابع الدار الهندسية ، دون سنة طبع ، ص١١٩ ، ١٢٠ .

ومن ثم فإن ذلك الفكر الأسطوري إنما يعبر عما ساد في الأزمان السحيقة في الممالك القديمة التي قامت قبل توحيد مينا لشطري البلاد ، وأن التعبير عنها في الفكر الأسطوري واللاهوتي يعبر عن مدى رسوخها في الفكر المصري .

الدولة القديمة ، وبلغت سلطاته التنفيذية والقضائية والتشريعية مداها منذ عصر الأسرة الرابعة [٢٥٠] .

وعلى كل فقد كان هناك منصب يمثل قمة الجهاز الإداري للدولة ، عرف منذ عهد ما قبل توحيد القطرين باسم "المستشار الأكبر" واستمر بعد توحيد القطرين وأخذت صلاحياته ومهامه تتسع حتى بلغت مداها في عصر الدولة القديمة وأطلق عليه لقب "الوزير"، ولم يعد قاصرا على أفراد الأسرة المالكة المقربين من الملك بل تقلده آخرون ممن لا يمتون للملك بصلة قرابة أو نسب ، تبعا لكفاءتهم وقدرتهم على إدارة الجهاز الإداري في الدولة . وقد كان المستشار الأكبر(الوزير) مفوضا عن الملك في ممارسة مهام السلطة التنفيذية يمارسها نيابة عنه لذلك فقد كان له أن يستعمل ختم الملك رمز التفويض ، وكان يحمل لقب (أمير)، غير أنه لم يكن من الجائز له ممارسة أيا من سلطات التشريع أو القضاء إلا ابتداء عهد الأسرة الرابعة الفرعونية[٢٥١].

- **مجلس العشرة:**

يرجع أصل هذا المجلس إلى مملكة مصر العليا "الصعيد" فيما قبل توحيد مينا للبلاد ، ، وكان يسمى مجلس العشرة الكبار للجنوب ، وكان يتكون في عهد تلك المملكة من عشرة أعضاء هم نبلاء أقاليم الصعيد ، ومهمته تقديم المشورة لملك الجنوب فيما يعرضه عليه من أمور الإدارة والحكم [٢٥٢] .

([٢٥٠]) د. صوفي أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الجزء الثاني ، الشرائع السامية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .
د. محمد عبد الهادي الشقنقيري : مذكرات في تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ١٤٣ .
د. السيد عبد الحميد فودة : فلسفة نظم القانون المصري ، الجزء الأول ، مرجع سابق ،ص ١٥١ .
Jouget : Histoire du droit public de L'Egypte ancienne, Rev. Al Qanon wel Iqtsad, Le Caire 194٣. P . 160 .

([٢٥١]) أنظر ، أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ١٢٤ . د. صوفي أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الجزء الثاني ، الشرائع السامية ... ، مرجع سابق ، ص ٤٧ .

([٢٥٢]) أستاذنا الدكتور الصافوري : المرجع السابق ، ص ١٢٨ .

وبعد توحيد البلاد استبقى مينا هذا المجلس لمساعدته في إدارة شئون الصعيد ، وحدد عدد أعضاءه بعشرة أفراد ، يختارهم الملك من بين كبار موظفي الدولة والذين شغلوا وظائف مرموقة مثل : حاكم إقليم ، رئيس ديوان ، كاتم أسرار ، ولم يكن من الجائز الجمع بين عضوية هذا المجلس وبين أعمال وظيفة الوزارة أو نائب الملك أو الكهنوت ، وكان الوزير يرأس هذا المجلس دون أن يكون عضوا فيه [٢٥٣] .

ويختص هذا المجلس بالإشراف على ادارة كل مرافق الدولة في الشمال والجنوب ، وسير العمل بها تحت إشراف الوزير ، وليس له أي اختصاص بشئون الحكم ، ولا القضاء ، ويتلقى تعليمات الملك ويقوم على تنفيذها[٢٥٤] . وهكذا نجد مينا قد جرد هذا المجلس من كافة سلطاته وجعله هيئة من الهيئات الدولة تعمل على تنفيذ تعليماته وسياساته ومتابعة تنفيذها في البلاد . وكان من الجائز أن يعهد هذا المجلس لأحد أعضائه بالإشراف على مرفق (ديوان) معين من مرافق(دواوين) الدولة كالأشغال لعامة مثلا ، أو الإيرادات (المالية) [٢٥٥] . فكان هذا المجلس أشبه بمجلس وزراء حسبما نسميه في عصرنا الراهن .

ب- مستوى الإدارة المركزية (الدواوين):

وكان هذا النظام الإداري أشبه بالهرم في القاعدة صغار الموظفين أو الكتبة وفي القمة الوزير(مساعد الملك) وبينهما العديد من الموظفين والرؤساء ، فنجد من بين المناصب في درجات السلم الوظيفي درجات مثل : المشرف ، رئيس الكتبة ، الوكلاء المشرفين ، مساعدو مشرفين ، الرجال الأول ، الرؤساء ، والعظماء ، والرفقاء وغير ذلك من الدرجات أو الرتب ، بالإضافة إلى ما يسمى رئيس الأسرار وهو يقابل ما يسمى الآن بالمستشار ، وكان المستشارون منبثين في كل فرع من فروع الإدارة [٢٥٦] . فتم تقسيم أوجه النشاط في البلاد إلى عدة أقسام خصص لكل منها إدارة معينة اتخذت

([٢٥٣]) أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ١٢٨ . ، دكتور / صوفي أبو طالب : المرجع السابق ، ص ٤٨ .
([٢٥٤]) أنظر ، د. صوفي أبو طالب : المرجع السابق ، ص ٤٨ .
([٢٥٥]) أستاذنا الدكتور / محمد على الصافوري : المرجع السابق ، ص ١٢٩ .
([٢٥٦]) أنظر ، د. محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري، مرجع سابق ، ص ٧٣ ، ٧٤ .

عاصمة البلاد مقرا لها ، ثم أنشئت فروع لكل إدارة يتولى كل فرع الشئون المتعلقة به في إقليم من الأقاليم ، ومن هنا نقول أن الأصل في مصر كان نظام الإدارة المركزية ، وبجورها قامت عدة إدارات محلية[٢٥٧] .

([٢٥٧]) د. فتحي المرصفاوي : الوجيز في تاريخ القانون المصري ، مرجع سابق ، ص ٧٩ .

المبحث الثاني

الجهود التشريعية لملوك عصر توحيد القطرين

يتحدث البعض عن الناحية التشريعية في مصر القديمة بقولهم :"لقد كانت الناحية التشريعية هي ربما التي بدت مبادئها أكثر ثباتا . ففي جميع العصور بغير استثناء كانت النصوص غاية في الوضوح والتحديد بأن الملك هو المشرع الأمثل وأن المهمة التشريعية هي من الواجبات الملكية الأساسية "[٢٥٨] .

ويؤكدون على أن إصدار المراسيم والقوانين كان وقفا على الآلهة قبل أن يصبح من اختصاص الإنسان، وكانت هذه القوانين تصدر في كل وقت عن الآلهة في المسائل الدينية أو في شئون السحر، وعندما تدخلت الآلهة في الحياة السياسية للبلاد اعتبارا من الأسرة الواحدة والعشرين فلقد كان ذلك دليلا على حدوث تدهور في السلطة الملكية لصالح الأوساط الكهنوتية [٢٥٩] .

وإذا كنا هنا نحاول أن نتحدث عن الجهود التشريعية للملوك عصر التوحيد ، فإنه ينبغي علينا أن نجنب كل ما تمدنا به الأساطير ، وأن نعتمد على المصادر المكتوبة والرسوم المنقوشة، التي وصلت إلينا، على أن نسلك في تحليلها واجلاء فكرة القانون فيها نهج يتفق مع ثقافة وفكر العصر الذي دونت فيه . وإذا كنا قد حددنا الفترة التاريخية التي شهدت رحلة البلاد إلى التوحيد، فإننا – وعلى ذات النهج – نستجلي الجهود التشريعية لعظماء ذلك العصر، وهي الفترة التي تشمل حكم ملوك الأسرات التالية (الأسرة صفرين ، الأسرة صفر ، الأسرة الأولى) . وهي الفترة التي تشمل جهود توحيد البلاد قبل مينا ، وجهود ترسيخ وتأسيس الدولة المركزية في عهد الأسرة الأولى. وعلى ذلك نقسم هذا المبحث إلى مطلبين هما:

المطلب الأول : الجهود التشريعية لملوك الأسرتين صفرين ، وصفر.

المطلب الثاني : الجهود التشريعية لملوك الأسرة الأولى.

([٢٥٨]) جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : الدولة والمؤسسات في مصر ، مرجع سابق ، ص ٣٣ .
([٢٥٩])جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : المرجع السابق، ص ٣٣ .

المطلب الأول

الجهود التشريعية لملوك الأسرتين صفرين، وصفر

نقسم هذا المطلب إلى فرعين نتناول في الفرع الأول الجهود التشريعية لملوك الأسرة صفرين . وفي المطلب الثاني: الجهود التشريعية لملوك الأسرة صفر .

الفرع الأول

جهود ملوك الأسرة صفرين

ذهب العالم "كيزر" إلى أن مجموعة الزعماء الذين حكموا بين عامي (٣٥٠٠ – ٣٢٢٠) ق.م في نقادة : (من أسرة نقادة الثانية ج "IIIC" إلى نقادة الثالثة أ /٢ " III A2") وأطلق عليهم :"الأسرة صفرين" ، وهي الأسرة السابقة للأسرة صفر ، وتمثل آخر مراحل حضارة نقادة الثانية وأوائل نقادة الثالثة ، ويرجح العلماء المحدثون أن ملوك هذه الأسرة هم الذين دفنوا بالجبانة رقم (U) في أبيدوس [٢٦٠] .

واستنبط دراير(G. Dreyer)أسماء بعض حكام هذه الأسرة [٢٦١] وأهم هؤلاء الملوك:

١- **الملك (الثور) :**

تدل آثار هذا الملك على نشاط حربي ملحوظ ، فصلايته (صلاية الملك الثور) المحفوظة في متحف اللوفر تدل على قوته البدنية، وبطشه الشديد الذي يفوق قوة البشر وتفانيه في قهر أحد أعدائه. فقد صورته الرسوم – أي الملك– يقوم بطرح أحد خصومه وما هذا الخصم إلا رمزا لجماعة أو رئيس لمنطقة من البادية أو حواف

([٢٦٠]) ذكر ذلك : د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١١٣ .

([٢٦١]) ومن بينهم :

الملك (العقرب الأول) : وقد عثر دراير على مخربشات في صخور غرب الأقصر اعتبرها مرحلة من مراحل انتصار الملك العقرب الأول على مقاطعة قريبة من ثني. أنظر ، د. عبدالحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص ١١٤ .

الملك (الصقر) : ويعتبره دراير أحد أتباع الملك العقرب الأول أو ابنا له والذي حاول الحفاظ على ما حققه سلفه. أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١١٩ .

الملك (الفيل) : لا تذكر المصادر عنه سوى اسمه.

الدلتا، أو زعيم أحدى المناطق في الصحراء، على خلاف بين (شوت) و (جاردنر) حول اعتبارها الصحراء الشرقية أم الغربية .

ووجد أيضا على أحد وجهي هذه الصلاية خمسة ألوية مقدسة يعلوها رمزان للمعبود "وب واوت" (فاتح الطريق) ، **ورمز للمعبود** "**جحوتي** أو تحوت" ورمز للمعبود حور، ورمز للمعبود مين. وامتد من كل لواء منها يد بشرية وقبضت الأيدي الخمسة على حبل طويل غليظ يلتف حول رقاب طائفة من الخصوم الذين ضاعت صورهم فيما ضاع من جسم الصلاية **ويرى البعض أن فنان الصلاية أراد أن يعبر بألوية الأرباب عن مشاركتها لملكه في حربه، وتأييدها له في نصره،** أو أنه أراد التعبير بها عن أتباعها الذين أيدوا الملك ضد خصومه[٢٦٢] .

ونعتقد أن اختيار هذه الأرباب الخمسة ورسمها في هذا العمل الفني تخليدا لانتصار الملك، إنما هو دلالة على اقتداء الملك بها ومساندة هذه الآلهة له في حربه، وهو ما يمكن ان نستدل منه أن الملك قد استعان بالفكر الديني ، ونسب لكل إله من هذه الآلهة بعض من الفضل في تحقيق النصر، ذلك ترسيخا لسياسته التي تهدف إلى توحيد البلاد.

ويعبر اللواء المنسوب للمعبود (جحوتي) الذي هو أيضا الإله "تحوت" إله الحكمة (والقانون) عند القدماء المصريين، على أن الملك قد نسب أوامره التي أصدرها وهو في مرحلة الإعداد والتجهيز للحرب، وكذلك ما أصدره من قرارات وأوامر بعد النصر إلى الإله تحوت إله الحكمة والقانون .

وهو ما يعبر عن استغلاله للثقافة الدينية في تحقيق الأهداف السياسية، ومن هنا فإنه يمكننا القول بوجود مظهر لفكرة المصدر الإلهي للقانون، منذ ذلك العهد وهو ما يمكن أن يعبر عن قدم علاقة الفكر الاسطوري (الديني) بكل من الثقافة الاجتماعية والرؤى السياسة للحاكم .

([٢٦٢]) أنظر ، د. عبدالحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢١ . وراجع : د. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها ، المرجع السابق ، ص ٢٣٦ : ٢٤٠ .

٢- **الملك (الأسد) :**

هنالك العديد من الآثار التي حملت اسم هذا الملك، وتعتبر الصلاية المعروفة باسم: (صلاية الأسد والعقابان) تسجيلا لتقدم وانتصار الملك الأسد في أرض المعركة. فقد ظهرت أمام الملك – في رسوم الصلاية – شخصية ذات مقام قد تمثل معبودة مصرية كما يظن "زيته"، أو أميرا ليبيا كما يظن "فانديه"، أو المعبود أنوريس كما يظن "شوت" ، دافعة أسيرا أمامها وقد ثَنَت زراعيه من خلف ظهره، وصور النقش الملك وهو يفتك بعدوه كما صور بعض الأسري والقتلى تفترسهم العقبان [٢٦٣]. وهو ما يعبر عن انتصار الملك في الحرب ونجاحه في اخضاع زعيم تلك المنطقة التي واجهها وقهرها بفضل الآلهة.

ولم تقتصر آثار ذلك العهد (الأسرة صفرين) على تسجيل الأعمال الحربية وانتصارات الملوك، فقد وجدت بعض الآثار في نخن[٢٦٤] التي تصور بطلا يواجه أسدين أو يحاول أن يفصل بينهما بيديه المجردتين ، ويقول الدكتور/ عبد العزيز صالح تعليقا على هذا المنظر : "**ليس من المستبعد أن يكون قد رمز – بذلك الرسم – إلى فئتين قويتين متصارعتين حاول أحد الزعماء الأبطال أن يفصل بينهما أو يخضعهما لسلطانه**" [٢٦٥].

وقد عبرت رسوم "صلاية صيد الأسود" عن المجهود الذي خاضه زعماء تلك العصور في توحيد البلاد وإقرار الأمن بها فقد ذهب كل من: " زيته ورانكه" أن هذه الرسوم تسجيلا لحرب اتحاد شرق الدلتا وغربها على يد أحد الملوك ؛ بينما قال "سجفريد شوت" : أن ذلك ليس سوى تسجيلا لذكرى حادثة معينة عمل فيها أحد زعماء الأقاليم على إبادة الوحوش التي كانت تهدد إقليمه ، وخمن أن يكون الحاكم قد أمر بتخليد هذه الذكرى في صلاية أو أكثر [٢٦٦] .

([٢٦٣]) أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص ١٢١ – ١٢٢ .
([٢٦٤]) وهي قرية الكوم الأحمر الحالية شمال إدفو بمحافظة أسوان .
([٢٦٥]) أنظر ، د. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها ، مرجع سابق ، ص ٢٢٤ .
([٢٦٦]) نقلا عن : د. عبد العزيز صالح : المرجع السابق ، ص٢٣٤ - ٢٣٥ .

وأيا كان السبب الذي سجلت من أجله هذه الرسوم فإنه يشير- في رأينا- (وفقا لتفسير: زيته ورانكه) إلى سياسة الملك في التوفيق بين الجماعات المتقاتلة ، وفرض سلطانه عليهم ، لتحقيق الوحدة . أو يشير إلى إقرار الأمن والعمل على استتباب الأوضاع من أجل تحقيق الرخاء (وفقا لتفسير: شوت) .

ومن المؤكد أن جهود الملوك – في رحلتهم نحو توحيد البلاد – لم تقتصر على الحروب والغزو، بل كانت تلك الوسيلة هي آخر ما لجأ إليه الملوك في سبيل الوحدة، وإنما لجأوا إلى التحالفات ، والتوفيق بين المتنازعين، وإقرار الأمن والحفاظ على استقرار المجتمع ، وتوحيد الجهود من أجل توفير الغذاء ومواجهة أخطار النهر وأخطار غزوات البدو، ومن ثم لم يكن غريبا أن ينتشر ما يعرف بالخضوع المشروط، من جانب بعض الأقاليم للملوك، هذه الشروط التي مثلت قيدا على سلطان الملوك فيما بعد وحتى بعد عصر مينا.

ظهور الأملاك الملكية :

ويقول (درايز) أنه منذ عهد الملك الفيل – السابق مباشرة على الملك الثور – أصبحت أسماء الملوك تظهر في ممتلكاتهم ، كأن ترسم شجرة وبجانبها أسد فيكون المعنى: مزرعة الملك الأسد، وأن هناك العديد من الأمثلة على الأماكن التي تحمل اسم الملوك[٢٦٧] ونظن أن ذلك النشاط الملحوظ وظهور أسماء الملوك بجانب ممتلكاتهم قد يعبر عن ظهور الأملاك الملكية في تلك العصور ، وأن تلك هي الوسيلة لتمييزها عن غيرها من الأملاك.

([٢٦٧]) نقلا عن : د. عبد الحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص ١٢١ .

الفرع الثاني

الجهود التشريعية لملوك الأسرة صفر

عثر في مدينة نخن على العديد من الآثار التي توضح بعض مراحل الحروب الداخلية التي أدت إلى توحيد البلاد ، وتعرف هذه المرحلة من الناحية الحضارية بمرحلة "نقادة الثالثة" ، ومن الناحية السياسية فتعرف بالأسرة صفر، فيما يذهب البعض بتقدير الفترة الزمنية لهؤلاء الحكام لمدة تتراوح بين قرن وقرنين من الزمان قبيل الأسرة الأولى الفرعونية[٢٦٨].

وقد اقترح الباحثون تسمية هذه الفترة ومجموعة الحكام الذين سبقوا تأسيس الأسرة الأولى مباشرة باسم: "الأسرة صفر" [٢٦٩] وهي الأسرة التي أنجز حكامها بعض الخطوات الحاسمة على طريق الوحدة[٢٧٠].

ومن أهم ما توصل إليه العلماء من أسماء الحكام الذين ينتمون إلى "الأسرة صفر"[٢٧١] : الملك " ني حور" ، والملك "إري حور" ، والملك "كا"[٢٧٢] ، والملك "التمساح" ، والملك "العقرب الثاني" [٢٧٣].

([٢٦٨]) أنظر ، د. أحمد أمين سليم و د. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم... ، مرجع سابق ، ص ٨٥ .

([٢٦٩]) وأول من أشار إلى مصطلح الأسرة صفر هو العالم (كوبيل J. Cuibel) عام ١٩٠٠ م وقصد به الحكام الذين دفنوا في الجبانة (B) ، والذين يسبقون ملوك الأسرة الأولى مباشرة . أنظر : د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢٥ .

([٢٧٠]) ويعتبرها البعض أسرة التوحيد حيث جرت في السنوات الاخيرة بعض الاكتشافات في أم الجعاب بأبيدوس التي كشفت عن مقابر لبعض الملوك الأسرتين الأولى والثانية التي دلت أدت إلى ظهور أدلة جديدة فيما يتعلق بعصر ما قبل الأسرات ومرحلة تأسيس الأسرة الاولى ، وبناء على هذه الاكتشافات ذهبت بعض الآراء إلى أن الملكين : " العقرب الثاني " و"نعرمر" وربما غيرهما أيضا ينتميان إلى الفترة الزمنية القصيرة التي سبقت تأسيس الأسرة الأولى .

([٢٧١]) يذهب البعض إلى ذكر أربعة ملوك يكونون حكام الأسرة صفر وهم : ١- حور العقرب ، ٢- حور رو ، ٣- حور سشن ، ٤- نعرمر . بينما يذهب آخرون إلى القول بأنها تتكون من ملكين فقط ، هما : ١- حور إري ، ٢- كا "العقرب" . بينما يذهب البعض إلأى أنها تتكون من ملكين هما : العقرب ، و"كا سخن" . ويرى الدكتور أحمد أمين سليم أن الملك العقرب قد اتخذ اسم "كا" اسم حوري له . أنظر ، د. أحمد أمين سليم و د. سوزان عباس عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٨٦ .
وقد اعتمدنا على ما ذكره الأستاذ الدكتور عبد الحليم نور الدين من أسماء لملوك هذه الأسرة وأوردناه في المتن.

ولا تمدنا المصادر بالكثير عن أغلب هؤلاء الملوك وجهودهم في توحيد مصر والتي انتهت بالنجاح ،وأهم من خلدتهم الآثار وخلدت أعمالهم : "الملك العقرب الثاني" والذي يعتبر أهم حكام هذه الأسرة جميعا وهو السابق على الملك "نعرمر" مباشرة ، وأهم آثاره المعروفة : مقمعة "دبوس قتال" العقرب الثاني[٢٧٤] .

ونتناول جهود الملك العقرب الثاني فيما يلي:

الملك "العقرب الثاني" :

يقرر البعض أن العقرب الثاني كان آخر الملوك قبل الملك "نعرمر" مؤسس الأسرة الأولى الفرعونية وذلك في خلافهم حول تحديد شخصية (مينا) موحد القطرين [٢٧٥] .

وتظهر لنا رسوم دبوس قتال هذا الملك ، (مقمعة الملك العقرب الثاني) الجهود التي خاضها العقرب الثاني في توحيد البلاد ، ليس من ناحية سياسته الحربية فقط بل وفي جوانب السياسة التنموية للمجتمع في ذلك العصر ، فقد أظهرته الرسوم : "**يقبض بيديه على فأس كبير ويهم أن يشق الأرض ، وكأنه يؤدي طقسا يتعلق ببدء موسم الزراعة في حفل افتتاح مشروع قناة للري أو للزراعة**"[٢٧٦] .

ويظهر أيضا من رسوم تلك المقمعة إجراء الملك لتحالفات مع مقاطعات مختلفة:

([٢٧٢]) وجدت الكثير من الأختام التي تحمل بعضها اسم "الملك كا" و بعضها الآخر يحمل اسم "الملك إري حور " في مناطق متفرقة في عموم مصر ، بما يرجح أن كل منهما بسط سلطانه على أغلب هذه المناطق .
ويذهب بعض الالعلماء أن "الملك : كا" هو السابق للملك نعرمر مباشرة . أنظر ، عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

([٢٧٣]) يذكر الدكتور أحمد أمين سليم والدكتورة سوزان عباس عبد اللطيف أنه قد صور على حجر بالرمو في صفه العلوي أسماء لملوك يرتدون تاج المصر العليا وهم جالسن ، أما في القطعة المحفوظة في بالمتحف المصري بالقاهرة فيظهرون وهم يرتدون التاج المزدوج ولم تذكر أية معلومات عنهم سوى أسمائهم ، وقالا بأن هؤلاء الملوك يعتبرون في رأيهم ملوك الأسرة صفر .
أنظر، مرجعهما السابق ، ص ٨٥ .

([٢٧٤]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢٦ – ١٢٧ .

([٢٧٥]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢٧ .

([٢٧٦]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٢٨ – ١٢٩ .

"فقد صور الفنان في أعلاها بالنحت البارز منظر عدة رايات (قوائم) تمثل مقاطعات مختلفة، وقد تدلت منها طيور ميته من النوع المعروف بطائر "الرخيت".

والرخيت:

هي كلمة مصرية قديمة كانت دائمة الإرتباط في العصور المتأخرة بالشعب المصري، ويذهب البعض أن هذه الكلمة كانت تعبر – في تلك عصور بداية التاريخ – على الذين كانوا ليبيين في الأصل ، وأنهم كانوا من سكان الدلتا وهي منطقة دأبت على اجتذاب الأجانب من الغرب وبالتالي يكون هذا النصر الذي عبرت عنه رسوم مقمعة الملك العقرب الثاني إنما هو تسجيل للانتصار على الأجنب[٢٧٧].

وما يهمنا من ذلك ما تشير إليه تلك الرايات؛ فهي تشير إلى مقاطعات مختلفة ساندت الملك في قتاله ضد أعدائه "الرخيت" ، ومن ثم فإن ذلك يعبر عن تحالفات عقدها الملك مع تلك المقاطعات وإلا لما لجأ الرسام إلى تخليد دورها في النصر، ولو كانت هذه المقاطعات خاضعة للملك لما أورد الرسام ألويتها ، واكتفى فقط برد الفضل للملك وحده .

وفي نهاية هذا المطلب: يتضح لنا وجود دلائل على وجود جهود سياسية وتشريعية لملوك كل من الأسرة صفرين والأسرة صفر، وأن هذه الجهود كانت متماشية أو متفقة مع احتياجات المرحلة السياسية والأحوال الاجتماعية التي يمر بها المجتمع ، وتسعى نحو تحقيق آمال الملوك في تحقيق الوحدة .

وقد تميزت هذه الجهود التشريعية والتنظيمية للبلاد، بمصدرها الإلهي، فقد اعتمد الملوك على نسبة أوامرهم وقراراتهم إلى الآلهة الذين يحظون باحترام واجلال من جموع المصريين، وظهر ذلك في تمثيلهم برسومات يعترف فيها الملوك بمشاركة الآلهة لهم في تحقيق الانتصارات والانجازات التي حققوها حربا وسلما .

([٢٧٧]) أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٣٠ – ١٣١ .

المطلب الثاني

الجهود التشريعية لملوك الأسرة الأولى

نتناول في هذا المطلب الجهود التشريعية لملوك الأسرة الأول الفرعونية وخاصة الملك مينا موحد القطرين ، وجهود خلفاءه في حكم مصر خلال عصر الأسرة الأولى الفرعونية ، ومن ثم نقسم هذا المطلب إلى فرعين :

الفرع الأول : الجهود التشريعية للملك مينا .

الفرع الثاني : الجهود التشريعية لخلفاء مينا.

الفرع الأول

الجهود التشريعية لموحد القطرين

«الملك مينا»[٢٧٨]

تمدنا صلاية نعرمر ودبوس قتاله (صولجانه) بأدلة مادية غاية في الدقة عن مجهودات هذا الملك الذي يوحد أغلب الكتاب بينه وبين (مينا) [٢٧٩] .

ونستعرض فيما يلى وصف هاتين الوثيقتين.

فعلى (**رسوم صلاية) نعرمر** نرى الملك لابسا تاج الوجهين القبلي والبحري ومن الجلي أنه بهذا يدعي حكم الأرضين، ونراه سائرا في احتفالات ومعه موظفوه وحملة أعلام جيوشه يستعرض جثث أعدائه الشماليين وقد ربطوا بالحبال وقطعت

([٢٧٨]) **يجدر بنا أن نشير إلى وجود خلاف كبير حول شخصية موحد القطرين** ، هل هو (مينا) أم (نعرمر) أم (حور عحا) ، على أن هناك اتجاه بين المؤرخين في التأكيد على أن الأسماء الثلاثة كانت لملك واحد . أنظر ، د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ١٢ . ألكسندر شارف : تاريخ مصر القديمة من فجر التاريخ حتى إنشاء مدينة الإسكندرية ، مرجع سابق ، ص ٤٧ وما بعدها .
ويذكر البعض أن (نعرمر) **استخدم اسم (منى) كلقب له يعني (القاهر)**، وهو الاسم الذي حرف فيما بعد إلى مينا. أنظر ، كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار، مرجع سابق، ص ٢٠.
بينما يذهب (إمري) إلى التأكيد على أن (حورعحا) هو ابن نعرمر من الأميرة الشمالية (نيت حتب) وأنه هو الذي تلقب **بلقب (منى) والذي يعني (الثابت)** ، وقد تحرف فيما بعد إلى (مينا) . أنظر ، والتراب . امري : مصر في العصر العتيق (الأسرتان الأولى والثانية) ترجمة : راشد محمد نوير ، ومحمد على كمال الدين ، مراجعة : د. عبد المنعم أبو بكر ، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٠ ، ص ٣٤ .
ويذكر البعض أن (حور عحا) يعني اسمه المحارب وأنه عثر على بعض الآثار التي ورد بها اسمه مقرونا بـ (منى) ، ولكن يظل الخلاف بين العلماء حول ما إذا كان نعرمر هو مينا أم أن حور عحا هو مينا . أنظر ، د. أحمد أمين سليم ، د. سوزان عباس عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٩٤ ، ٩٥ .
وبغض النظر عن هذا الخلاف القائم حول شخصية كل منهما ، فسوف نستعرض لكل ما حملته لنا المصادر – قدر الإمكان – من جهود الملوك المؤسسين الذين أرسوا دعائم المملكة الموحدة ، على أن نبدي ارتياحنا لما أورده ألكساندر شارف من أن : **"اسم مينا مصدره الفعل (من) ومعناه (يبقى، يدوم) ، وأن المصريين قصدوا بهذا الاسم وصف صاحبه بصفة الدائم ، ومن أجل هذا حدثنا الكاتب الإغريقي "اراثوستنيس" أن اسم أول ملوك المصريين هو "أيانيوس" ومعناه (الأبدي).** أنظر: ألكسندر شارف : المرجع السابق ، ص ٤٨ وما بعدها .
وحسبما تقرر (كريستيان جاك) فإن اسم مينا كان يستخدم في العصور الأولى للتلميح إلى فكرة الاستقرار .
أنظر ، : CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, op-cit, p. 24.
([٢٧٩]) أنظر ، والتراب . امري : مصر في العصر العتيق ، مرجع سابق ، ص ٢٩ .

رءوسهم ، كما نراه واقفا تلك الوقفة التقليدية التي يقفها الفرعون المنتصر ، يهوى بدبوس القتال (الصولجان) على رأس عدوه المطروح أرضا .

أما رأس الصولجان، فنرى عليه (نعرمر) لابسا التاج الأحمر لدولة الشمال المهزومة وجالسا على عرشه تحميه الإلهة نخبت في شكل رخمة ، وأمامه حملة ألوية جيشه وكذلك شخص يجلس في محفة وأشخاص يمثلون أسرى وأرقام وعلامات تمثل ١٢٠,٠٠٠ رجل، ٤٠٠,٠٠٠ ثور ، ٢٢,٠٠٠ ١,٤ ماعز وهي غنائم الحرب ، ويفسر بعض المؤرخين صورة الشخص الجالس بأنها صورة رجل ، ولكن مقارنته بأشخاص مشابهين على بطاقة خشبية « عثر عليها في سقارة » يتضح عدم احتمال ذلك ، وأن هذه الصورة تمثل سيدة بكل تأكيد ، وقد اقترح أنها أميرة من الشمال وقعت في الأسر ، ربما اتخذها الملك المنتصر زوجة له ، ومع أن هذا مجرد فرض ، إلا أنه ليس من غير المحتمل بتاتا ، وربما تكون لدينا هنا صورة لاقتران (نيت حتب) بنعرمر[٢٨٠].

ويدل نقش رأس صولجان الملك نعرمر على أنه وبعد فتح الشمال حاول أن يجعل موقفه شرعيًا باتخاذه أميرة الشمال زوجة له، فكان زواجه من الأميرة الشمالية (نيت حتب) لفتة ذكية منه لإرضاء أهل الدلتا[٢٨١] . وبالإضافة إلى نشاطه الحربي، فإن نعرمر قد أرسل بعثات تجارية إلى الصحراء الشرقية ، وقد وجد اسمه على صخور وادي القاش جنوب الطريق التجاري العظيم الذي يربط بين قفط والقصير[٢٨٢].

([٢٨٠]) امري : مصر في العصر العتيق ، مرجع سابق ، ص ٣١ ، ٣٢ . د. أحمد أمين سليم و د. سوزان عباس عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٨٦ : ٨٨ . د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٥٣ : ١٥٧.

([٢٨١]) أنظر : إمري : المرجع السابق ، ص ٣١ .
د. أحمد أمين سليم و د. سوزان عباس عبد اللطيف : المرجع السابق ، ص ٨٨ .

([٢٨٢]) أنظر ، إمري : المرجع السابق ، ص ٣٢ .

جهود موحد القطرين الإدارية والتشريعية :

يعتبر النشاط الأبرز الذي خلد موحد القطرين هو انتصاره على مملكة الشمال واخضاعها، أما الجهد الحقيق الذي يليق أن ينسب إليه ويكون عاملا حاسما في تخليد ذكرى هذا الملك الجليل، هو كيفية إقراره النظم في البلاد، وحسن وإدارته لها بعد الوحدة، وعمله الدؤوب نحو انهاء كل حالات الفوضى أو المحاولات الانفصالية .

١- الجهود الإدارية:

عقب انتصار الملك مينا على الدلتا واخضاعها اتخذ عدة اجراءات استهدفت تدعيم المركزية في إدارة الدولة الجديدة، ومن هذه الإجراءات: تنظيم الري، وضبط المجاري المائية ، وعمل حصر للماشية والأرض الزراعية والذهب المستخرج من المناجم ، وتعداد أسرى الحرب ، وربما السكان المحليين أيضا . وأسس أولى المراكز الحضرية (مدينة منف) التي تجمع القرويين الذين هجروا الريف واندمجوا في نظم الدولة الجديدة، وتأسيس جهاز إداري مستقر يعتمد على تسلسل وظيفي صارم ودقيق [٢٨٣] .

ويظهر من مجمل هذه الجهود والاجراءات التي اتخذها ، أنه – أي مينا – كان يدرك تماما ما يعنيه تأسيس دولة مركزية تشمل جميع الأقاليم المصرية، ويتأكد ذلك بالنظر لما أبداه من اهتمام في عدة مجالات مثل (التعليم – التشريع – تنظيم الجهاز الإداري للدولة) ، فقد ربط بين هذه المجالات لتحقيق سياسته في تأسيس دولته الجديدة .

فقد شجع على نشر التعليم ، وعمل على دمج المتعلمين في الجهاز الإداري للدولة المركزية ، وذلك للاستفادة منهم في الجهاز الإداري للدولة ، ومن ثم فقد ساهم اعتماد الإدارة على المتعلمين في تطوير نشاط الجهاز الإداري ، وتركيز السلطة في يد الملك والأجهزة المعاونة له . حيث انتشرت الكتابة وأصبح التعليمات والأوامر الملكية تصدر كتابة ويتابع تنفيذها وتعد عنها التقارير المكتوبة التي تعرض على

([٢٨٣]) دومنيك فالبيل : الناس والحياة في مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ٩ .

الملك. وكذلك أيضا – وبعد انشاء منف ، وجعلها مركزا للإدارات العامة للدواوين التي تشرف على نشاط الجهاز الإداري في عموم البلاد ، أصبح العمل في هذه الدواوين يتم كتابة ، وتصدر التعليمات إلى الإدارات المحلية مكتوبة ، وتتلقي التقارير عنها أيضا في صورة كتابية ، وهو ما دعم الوحدة ، وساعد الملك ومعاونوه في الوقوف على دقائق الأمور التي تحدث في البلاد وما يستجد أولا بأول ، مما كان له أثره في تركز السلطة ، وسرعة ودقة تنفيذ السياسة الملكية.

وكان يدرك خصوصية التعامل مع شطري البلاد فاستبقي للدلتا نظمها التي سيطر عليها ، وأعاد ترتيبها ، ويظهر ذلك في استمرار ثنائية المناصب الإدارية بين الديتا والصعيد ، فكان يعين للدلتا موظف كبير يكون مسئولا أمام الملك عن الأشغال العامة ، والري ، وكذا كان يعين مسئول آخر في الصعيد لذات المهمة ، وينطبق ذات الأمر على مسائل أخرى أهمها الإيرادات (الخزانة) حيث كان هناك مسئول لإيرادات الدلتا وآخر للصعيد، وقد ساهم ذلك في تركيز السلطة، ودقة تنفيذ الأوامر والتعليمات (السياسة) الملكية.

٢- **الجهود التشريع** :

فقد اعتمد مينا فيما أصدره من تشريعات على نسبها إلى الإله تحوت رب الحكمة وإله الكتبة عند المصريين القدماء، والذي أصبح إلها للقانون أيضا تبعا لما رأيناه من تواتر الملوك منذ عصر الأسرة صفرين والأسرة صفر على الاعتراف بمشاركته لهم في انتصاراتهم وانجازاتهم الهامة، بما يؤكد أن هذا الإله لم يعد يسيطر على الثقافة الذهنية للمصريين القدماء فقط[٢٨٤] بل سيطر على الثقافة القانونية أيضا.

فقد كان ينظر إليه على أنه أداة التعبير الشفهي التي أعطى بها ذلك الإله الوجود للكون، فهو قلب رع، وجوهر فكرة الأخلاق[٢٨٥]؛ لأنه يمثل الكلمة الإلهية التي أنشأت الكون، وهو الصديق الوفي للآلهة وبني الإنسان، الذي يدير الزمن ويشرف على نظام

---

(٢٨٤) أنظر: Michael Jordan , Dictionary of Gods and Goddesses, Second Edition, Copyright © 2004, 1993, Facts On File, Inc.132 West 31st Street New York., p. 313.

(٢٨٥) انظر : جورج بوزنر وآخرون، معجم الحضارة المصرية القديمة، مرجع سابق ص ٩٥ .

العالم[٢٨٦]، وتصفه بعض النقوش بأنه ابن رع[٢٨٧] وقرين ماعت[٢٨٨]. وهو الذي ينظم شئون العالم، وإذا كان إله الشمس (رع) هو حاكم العالم فإن تحوت هو الوزير الذي يقف بجانبه، ويتلو عليه شئون الدولة[٢٨٩]، وهو القاضي الذي يحكم في السماء، ويقضي في منازعات الآلهة[٢٩٠]. وكان اتباع تعاليمه يمنح الحق في الوصول إلى العلم المقدس المحفوظ في أرشيف المعابد[٢٩١].

وتكشف لنا نصوص الأهرام عن جانب من طبيعته العنيفة عن طريق قطع رأس خصوم الحقيقة وإخراج قلوبهم[٢٩٢]، وهو ما يشير لتكامل دوره مع ماعت، حيث مثل كل من "ماعت وتحوت" ثنائِيًّا هامًا في مجمع الآلهة ارتبطا بصورة واضحة بجوهر فكرتي العدالة والنظام، فإذا كانت ماعت هي النظام الكوني الذي يجب الحفاظ عليه وإلا عمت الفوضي، فإن تحوت يمثل القانون و"القواعد التي يجب الالتزام بها للحفاظ على ديمومة النظام" [٢٩٣].

ونعتقد بقيام مينا بتجميع المستقر عليه من العادات المعمول بها قبل توحيده قطري البلاد وكتابتها في أوراق البردي وإضافة بعض من القواعد التي تضمن وحدة البلاد وعدم الردة للتناحر والانقسام مرة أخري، وتلك في ذاتها حنكة سياسية ودلالة على فهم المجتمع وقيادته برشد وسياسة وحكمة [٢٩٤] .

فلا شك أن الفرعون الأول الذي حكم البلاد موحدة، بعد كل الصراعات التي واجهها والمعارك والحروب التي خاضها في توحيد البلاد لم يرد أن ينتقل أمر الانفصال بين قطري البلاد–ــ والذي أنهاه –إلى خلاف فكري حول قبول قراراته وقوانينه التي أمر أن تنفذ في ربوع البلاد أعلاها وأدناها، فنسبها إلى إله يحظى

---

(٢٨٦) انظر : أدلوف أرمان ديانة مصر القديمة، مرجع سابق، ص٤٧، ٤٨.
(٢٨٧) أنظر : Michael Jordan , Dictionary of Gods , op-cit, p. 313.
(٢٨٨) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt , op-cit, p.6.
(٢٨٩) ياورسلاف تشرني، المرجع السابق ، ص٧٩، إرمان ، ص ٦٧ .
(٢٩٠) انظر: إرمان، المرجع السابق، ص ٦٧ .
(٢٩١) أنظر ، : CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, op-cit, p. 26.
(٢٩٢) أنظر : Michael Jordan , Dictionary of Gods , op-cit, p. 314.
(٢٩٣) أنظر ، رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٢٦ ، ١٢٧.
(٢٩٤) رسالتنا للدكتوراة ، مرجع سابق ، ص ١٢٨ .

باحترام وهيبة وسط جموع المصريين لما يمثله من كونه إله فئة خاصة من أبناء هذا المجتمع ينظر إليهم بعين التوقير والإجلال ، وكان يرجع إليه فضل الحكمة واكتشاف الكتابة وقواعدها، ثم علمها لمن اختارهم من النابغين من أبناء المصريين[٢٩٥]. فكان لنسبة القوانين لتحوت إله الكتبة عدة مكاسب سياسية مهمة منها [٢٩٦] :

١. أن نسبتها إلى إله الكتابة ورب الحكمة يعني الاستفادة من فئة الكتاب في تطبيقها؛ لأنهم من يستطيع قراءتها وفهم الحكمة المرجوة من تطبيقها.
٢. الاستفادة من توقير الناس "الشعب" للكتبة؛ ومن ثم طاعتهم وطاعة القوانين وعدم مخالفتها.
٣. أن نسب القوانين إلى رب الكتبة جعل هذه الفئة المثقفة هي المنوطة بتطبيقها بعد إدراجهم في الجهاز الإداري للدولة الموحدة، وتفادي الصراع الفكري الذي قد ينشأ بين هؤلاء ويؤثر سلبًا على احترام القوانين، ومن ثم يؤثر على النظام ووحدة البلاد.
٤. الاستفادة من الشعور الديني بوجوب طاعة أوامر الإله الذي له حكمة عليا في أوامره ونواهيه التي ضمنها القوانين؛ ومن ثم غدت طاعة القوانين وتطبيقها والالتزام بها واجب ديني تفرضه العقيدة الدينية.
٥. أسهم اختصاص الكتبة بتطبيق القوانين في ظهور فئة منهم تعمل كعلماء أو فقهاء أخذوا في تطوير الفكر القانوني وربطه بالفكر العقائدي، وهو ما أسهم في تميز القانون المصري الفرعوني بان كان فكرًا مرتبطًا بواقع الحياة اليومي لا تختلف مصطلحاته عن المصطلحات اليومية التي استخدمها المصري في شتى شئون حياته اليومية[٢٩٧] . وهو الدور الذي قام به كاتمو الأسرار.

([٢٩٥]) المرجع السابق ، ذات الإشارة .
([٢٩٦]) المرجع السابق ، ص ١٢٨ ، ١٢٩ .
([٢٩٧]) أنظر : A.J. Van Loon : Law and order in Ancient Egypt , op-cit, p.9.

٣- تأسيس مدينة منف [٢٩٨]:

أسس مينا على الحد الفاصل بين الأرضين (الصعيد والدلتا) الجدران الأبيض (منف)، وهي قلعة شيدها لتلقي الرعب والفزع في قلوب أهل الدلتا المقهورين، ورغم ذلك فقد اتخذ ملوك الأسرتين الأولى والثانية من مدينة طينة الواقعة بالقرب من العرابة المدفونة مقرا لحكمهم[٢٩٩].

بينما يؤكد البعض أن (منف) كانت عاصمة للبلاد منذ تأسيسها في عهد الأسرة الأولى وحتى نهاية الأسرة الثامنة الفرعونية [٣٠٠] .

ولم تكن منف مجرد قلعة حربية، بل كانت – ومنذ انشائها – مقرا لإدارة البلاد، رغم أن مؤسسها لم يتخذها عاصمة له، حسبما يذهب البعض، إذ يرون أن العاصمة كانت "ثني" التي كانت موجودة قرب أبيدوس – العرابة المدفونة حاليا [٣٠١].

وعلى كل فقد كانت مقرا للإدارات العامة(الدواوين)، ومنها تصدر التوجيهات للإدارات المحلية المختلفة في مختلف الأقاليم المصرية سواء تلك المنتشرة في الصعيد أو الدلتا ، وكانت تلك الإدارات العامة تباشر أعمال إصدار التعليمات والإشراف ومراجعة نشاط الإدارات المحلية، وكانت أي إدارات العامة الموجودة في العاصمة ، تقوم بكل ما يوجبه واجبها الإشرافي والرئاسي على إدارات الأقاليم . وعلى ذلك فقد كانت منف عاصمة إدارية للمملكة المتحدة منذ إنشائها وإن لم تصبح عاصمة رسمية للبلاد إلا في تاريخ لاحق.

([٢٩٨]) هي مدينة المدائن في مصر القديمة ، وأول عاصمة لمصر الموحدة ، شيدت في الأسرة الأولى وعرفت بأكثر من إسم منها : (انب حج) أي الجدار الأبيض ، (من نفر) أي : ثابت وجميل ، ، (ميت رهنت) أي : طريق الكباش . أنظر ، د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

([٢٩٩]) جورج استندروف : ديانة قدماء المصريين ، مرجع سابق ، ص ٨

([٣٠٠]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٤ .

([٣٠١]) جان فيركوتير : مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .

الفرع الثاني

جهود خلفاء مينا

كانت الأسرة الأولى تمثل مرحلة متسارعة للتنمية في جميع المجالات في القطر المصري بعد الوحدة بتأثير المركزية الإدارية والسياسة التنموية التي وضعها مينا واتبعها خلفاؤه من بعده، ومن المؤسف أننا نفتقر إلى الوثائق وهو ما يحول بيننا وبين تتبع تلك التنمية ودراستها[٣٠٢] . إلا أنه يمكننا تتبع جهود هؤلاء الملوك الذين خلفوا مينا وسياساتهم سواء في الحفاظ على وحدة البلاد، أو تحقيق الرخاء والخير للمجتمع.

الملك (حور عحا) :

بموت (نعرمر) آل العرش إلى ابنه (حور عحا) والذي يعتبره البعض – منهم إمري- أول ملوك الأسرة الأولى ، وربما يكون هو الملك (مينا)، الذي ذكره المؤرخون القدماء كأول ملك لمصر الموحدة .وكان اسمه الأول (حو عحا) أي الصقر المقاتل بوصفه حاكما (لشعب حورس) الوجه القبلي ، ولكنه بوصفه ملكا للدولتين المتحدتين اتخذ لنفسه اسم (مينا) أي الثابت كلقب نبتي ، وهو ما يرمز إلى الحقيقة التي تعني أن حامله كان له القوة الموحدة لأراضي الشمال والجنوب [٣٠٣] .

وبغض النظر حول هذه المسألة – أي: شخصية مينا- فإلى جانب أنه لن يستطيع أحد الجزم بشخصيته الحقيقية ، فإنها تخرج عن نطاق بحثنا، وما يهمنا هو استعراض ما دلتنا الآثار عليه من جهود الملك (حور عحا).

ويرى أغلب الكتاب أن (حور عحا) هو ابن (نعرمر) و(نيت حتب) الأميرة الشمالية سليلة البيت المالك القديم في الدلتا، ومن ثم فقد كان أساس حكمه قائم على أساس متين مستمد من حق الفتح ، وحق الميراث ، وذلك لا ينفي حدوث اضطرابات في عهده ، فقد واجه معارضة في بعض أنحاء الشمال، ولكنه سرعان ما تغلب عليها

---

(٣٠٢) جان فيركوتير : مصر القديمة ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
(٣٠٣) أنظر : إمري : مصر في العصر العتيق ، مرجع سابق ، ص ٣٤ .

، وفرض الأمن في ربوع البلاد ؛ تعامل مع الوجه البحري بسياسة حكيمة وحاول التقرب منهم فقام ببناء معبد في مدينة سايس (صا الحجر) للإلهة (نيت) حامية الشمال. وكان المصريون والليبيون يدينون له بالطاعة، وقدموا له الجزية، وكان بحق ملكا للأرضين ، وساد الهدوء الدولة، ووجه اهتمامه نحو الجنوب ، وهزم النوبيين وثبت حكمه حتى أعالي الشلال الأول[٣٠٤].

وقد أكمل تأسيس مدينة (منف) وأشرف على تحويل مجري النيل ، وبني بها معبد الإله (بتاح)، وشيد لنفسه مقبرة غربي المدينة[٣٠٥] وحسبما ذكر (مانيتون) توفي هذا الملك في السنة الثالثة والستين من حكمه بسبب اصابات لحقته أثناء ممارسة هوايته في صيد فرس النهر – تلك الرياضة التي شغف بها الملوك قديما [٣٠٦]، وقد بني لنفسه أكثر من مقبرة في الشمال ولجنوب تأكيدا للوحدة وبسط سلطانه على عموم البلاد[٣٠٧].

وعلى ذلك نستطيع أن نقول أن هذا الملك لم تختلف سياسته في إدارة البلاد عن سياسة سلفه الذي انتهج فيها نهجا حكيما، خاصة في التعامل مع أهل الشمال، وقيامه بتبجيل الآلهة، والاعتماد على دعمها في حكم البلاد .

الملك (جر) :

لم تمدنا المصادر بكثير عن هذا الملك ، ويذكر البعض أنه ورث العرش عن (مينا) حيث كان ابنا له من زوجته الثانية (حبت)[٣٠٨] بينما يقول آخرون أنه حكم خلفا للملك (حور عحا) [٣٠٩]. وقد أبدى (جر) اهتماما بحدود مصر الجنوبية (منطقة

([٣٠٤]) أنظر : إمري : المرجع السابق ، ص ٣٥ .
([٣٠٥]) أنظر : إمري : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
([٣٠٦]) أنظر : إمري : المرجع السابق ، ص ٣٧ .
([٣٠٧]) أنظر : إمري : المرجع السابق ، ص ٣٨ .
([٣٠٨]) د. محمد بيومي مهران : المرع السابق ، ص ٣٢ .
([٣٠٩]) أنظر : أنظر : د. عبد الحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ . إمري : المرجع السابق ، ص ٤٢ . وقد ذكر إمري هذا الملك باسم (دجر Djer) ، ذات الإشارة.

النوبة)، وانتصر علي النوبيين وسجل انتصاراته في نقوش جبل الشيخ سليمان بالقرب من "بوهين" قُبالة "وادي حلفا"[٣١٠].

وقد تميز عهد هذا الملك بعدم وقوع أية اضطرابات داخلية، كما تميز كذلك بتقديم الفنون والصناعات، وتذكر المصادر أن الملك (جر) قام بزيارة إلى بلدتي بوتو (تل الفراعين) وسايس، وهما المدينتان المقدستان في الدلتا [٣١١] .

وقد ذكر (إمري) عن هذا الملك بأنه شيد له قصرا في منف، وأنه كان طبيبا، وألف كتابا في التشريح كان لايزال موجودا حتى عهد (مانيتون) أي بعد حوالي ٢٨٠٠ سنة[٣١٢] . وهو ما يشير إلى استتباب الأمن في ربوع البلاد، وحسن تدبيره للأمور العامة واتجاه الفكر نحو التحضر بصورة ملحوظة ؛ وهو ما يؤكد أن اكتمال أسس الدولة المركزية ونظامها الإداري منذ عهد مينا، ووجود خطة سياسية عامة اتبعها خلفائه في حكم البلاد، حتى خلت المصادر من وجود أية اضطرابات في عصر الملك (جر) الذي استمر حكمه حسبما ذكر (مانيتون) لمدة سبعة وخمسين عاما[٣١٣] .

الملكة (مريت نيت) :

يعتبرها البعض ثالث ملوك الأسرة الأولى[٣١٤] ، بينما يقرر البعض أنها رابعهم أو خامسهم[٣١٥]، وقد اختلفت الآراء بشأن وضع هذه الملكة فيما إذا حكمت البلاد كفرعون، أم أنها كانت مجرد زوجة ملكية[٣١٦]، فقد كانت زوجة للملك (جت)،الذي أبدى اهتماما باستغلال المناجم والمحاجر[٣١٧] ، وهي ابنة الملك(جر) ،

---

(٣١٠) أنظر : د. عبد الحليم نور الدين ، المرجع السابق ، ص ١٥٩ .
(٣١١) د. محمد بيومي مهران: المرجع السابق، ص ٣٤ . إمري: المرجع السابق، ص ٤٣ .
(٣١٢) إمري : المرجع السابق ، ص ٤٢ .
(٣١٣) إمري : المرجع السابق ، ص ٤٢ . د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ٣٢ .
(٣١٤) أنظر ، : CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, op-cit, p. 25.
(٣١٥) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦١ .
(٣١٦) أنظر ، : CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, op-cit, p. 26.
د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .
(٣١٧) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٠ .

ووالدة الملك(دن)، وهو ما جعل البعض يقرر أنها كانت وصية على ابنها (دن) قبل أن يصبح ملكا[٣١٨].

ويؤكد (إمري) مستندا على آثار بعض مقابر في أبيدوس وسقاره ، أنها كانت حاكمة لمصر، بوصفها (فرعونا) [٣١٩]. وذلك يشير إلى أنها قامت بدور هام في السياسة الملكية ، وحافظت على البلاد دون أي اضطرابات أو قلاقل تذكر حتى تولي ابنها (الملك دن) العرش .

الملك (دن) :

تدل آثار هذا الملك على نشاط ملحوظ إذ حارب البدو في شرق الدلتا[٣٢٠] ؛ فقد عثر في أبيدوس على قطعة من العاج رسم على سطحها شكل يمثل الملك (دن) ، وقد ظهر فيها الملك في شكل حاكم قوي يصرع عدوه، وفوق صورة هذا الحدث الهام دونت عبارة تقول : "في السنة التي تم فيها تأديب الشرق لأول مرة"[٣٢١].

وهناك ما يشير إلى القيام بتعداد (إحصاء عام) في عصر هذا الملك وقد شمل الإحصاء : الأراضي الزراعية ومواد المناجم، والسكان وممتلكاتهم، المواشي[٣٢٢]. وهو ما يشير إلى سيطرته على البلاد ، واتجاهه نحو إعادة تقدير الضرائب وفقا لنتائج الإحصاء، حتى لا يتحمل أحد من الناس ما يفوق طاقته من الضرائب، ولكي يستطيع التخطيط لسياسته التنموية في ضوء نتائج هذا الإحصاء، بما يؤكد استتباب الأوضاع الداخلية في البلاد، واتجاه فكر وسياسة هذا الملك نحو التنمية، وإقرار العدالة، وهي أهم مهامه الملكية التي تهدف سياسته تحقيقها .

النزاع على العرش في نهاية الأسرة الأولى :

([٣١٨]) د. عبد الحليم نور الدين : المرجع السابق ، ص ١٦٢ .
Margaret R. Bunson, Encyclopedia of ancient Egypt, revised edition , Copyright © New York 2002, p.240 .
([٣١٩]) أنظر ، إمري : المرجع السابق ، ص ٥٠ ، ٥١ .
([٣٢٠]) د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ٣٦ .
([٣٢١]) وليم هـ بيك : فن لرسم عند قدماء المصريين ، مرجع سابق ، ص ٧٣ .
([٣٢٢]) د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ٣٧ .

تذكر المصادر حدوث اضطراب في أواخر الأسرة الأولى، ناتجة عن علاقة كل من الملك (عدج إيب) ، والملك (سمرخت) والملك (قاعا) ببعض ، فقد كانوا أخوة من أمهات مختلفة ، وكان كل واحد منهم يرى أنه أحق بالعرش من أخيه ، ولم تحدث مواجهة بينهم، وإنما ظهر هذا النزاع في إقدام (سمرخت) على محو اسم سلفه (عدج إيب) من الآثار، وذلك ناتج عن ميل الأخير لشعب الدلتا على حساب أهل الصعيد، ومن آثار هذا تفضيل أهل الدلتا إيراد اسم هذا الملك على رأس قائمة ملوك سقارة ، وعدم ذكر (سمرخت) في تلك القائمة، بما يشير إلى تبني (سمرخت) سياسة تناقض سياسة سلفه، وكراهيته لأهل الدلتا، ويرجع البعض هذا الخلاف إلى أن الأخير كان يرى أنه أحق بالعرش لأن أمه أكثر شرعية من أم (عدج إيب) ، ولهذا جنح إلى تفضيل أهل الصعيد على أهل الدلتا وصرح لأتباعه بحذف اسم (عدج إيب) من الآثار ، ولما تولي الحكم (قاعا) خلفا لسمرخت ، خشي من ازدياد التعصب الفرقة بين شطري البلاد ، ومن ثم فسار على نهج (عدج إيب) وتقرب من أهل الدلتا، ومحى اسم (سمرخت) من بعض الآثار إرضاء لأهل الدلتا [٣٢٣].

ومن ملامح سياسة (عدج إيب) حسبما يشير حجر بالرمو، أن هذا الملك قام بمحاربة البدو ، وقام بتأسيس مدن جديدة [٣٢٤] . وكان من نتائج سياسة (سمرخت) : عدم استقرار البلاد، فقد روى (مانيتون) أنه خلال فترة حكم هذا الملك وجدت نذر شؤم عديدة وكارثة عظيمة، وهو ما يشير إلى بوادر الانقسام [٣٢٥] والتي حاول (قاعا) التغلب عليها فيما بعد . ولكن ذلك لم ينه الصراع بين أفراد العائلة الملكة حتى أدى لك إلي قيام الأسرة الثانية[٣٢٦]، والذي تم دون أي دلائل تشير إلى وجود اضطرابات، وكأنها جاءت امتداد للأسرة الأولى .

([٣٢٣]) راجع في ذلك : د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ٣٦ : ٤٤ . د. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم ، مرجع سابق ، ص ٩٩ وما بعدها .

([٣٢٤]) أنظر ، د. محمد بيومي مهران : المرجع السابق ، ص ٤١ .

([٣٢٥]) المرجع السابق ، ص ٤٣ .

([٣٢٦]) المرجع السابق ، ص ٤٤ .

الخاتمة

مرت الرحلة التي خاضتها مصر نحو الوحدة وتأسيس الدولة المركزية التي ضمت جميع أقاليم مصر في شمال البلاد وجنوبها بمراحل عديدة تطور معها الفكر المصري ، بتطور علاقة المصري بنهر النيل ، وبتراكم خبراته ونمو فكره .

وتطور الفكر الإداري والقانوني باكتشاف أسرار الكتابة ونشر تعليمها في عموم أنحاء البلاد ، فكان ادماج المتعلمين في الجهاز الإداري خطوة حاسمة ساهمت في تطور نظم الدولة المصرية، وأظهرت مدى ما تمتع به الملوك الأوائل – الذين قاموا بمهمة تأسيس الدولة المركزية الأولى – من إدراك ووعي لضرورة تركيز السلطة ، ودقة العمل الإداري، وصولا لتنفيذ سياساتهم التي نبعت من الفكر القومي الذي يتلخص في ضرورة العمل على إقرار العدالة والنظام وتحقيق الخير العام ، وهو ما قام به الملوك المؤسسين، فوجهوا جهودهم نحو ترسيخ نظم الدولة خاصة النظم الإدارية، وصاغوا أسس النظام السياسي بصيغة دينية تكفل لهم طاعة العامة، وتحدد حقوق والتزامات كل طرف منهم .

كما أن اعتبار الماعت – كأساس ديني / قانوني واجتماعي للسلطة والنظام في تلك الفترة التاريخية الهامة من عمر الدولة المركزية الأولى في تاريخ البشر، يشير إلى وجود علاقة شبه تعاقدية بين السلطة والمجتمع، تحدد حقوق الرعية والتزامات أو واجبات الملك، تلك العلاقة التي أوضحها (ايبور) في نهاية الدولة القديمة، حينما عجز الملك عن القيام بواجباته.

إن فكرة السياسة التشريعية التي نرددها في مصطلحاتنا القانونية الحديثة ، تجد لها صدى في عصر توحيد القطرين ، إذ لم يكن من الممكن إحراز تقدم دون خطة تحدد الغاية ، ولا تدرك الغاية إلا بسياسة ، ظهرت فيما حملته لنا آثار عصر التوحيد ، متمثلة في:

- ❖ الاعتماد على الثقافة الدينية في قيادة الشعب، وترسيخ أسس السلطة الحاكمة التي ظهرت في قيام الملكية على أساس (الحق الإلهي).

❖ والاعتماد على نسبة القوانين التي يصدرها الملوك إلى الآلهة التي تحظي باحترام واجلال الرعية ، مما أتاح لها تطبيق والتزام عقائدي وخلقي قبل أن يكون التزام قانوني .

وهو ما سهل للملوك السيطرة على المجتمع ، وتوجيه العمل نحو تحقيق الخير العام للجميع في ظل احترام كامل لقيم العدالة الدينية والقانونية التي أتاحت تطور نظم الدولة المصرية لتبلغ أوجها في عصر الدولة القديمة .

((هذا .. والحمد لله الذي وفقنا لما ارتضاه لنا))

قائمة المراجع

❖ **المراجع العربية** :

أولا : **المعاجم** :

١) ابن منظور: لسان العرب، الهيئة المصرية العامة للكتاب ٢٠١٤.

٢) الشريف الجرجاني (على بن محمد السيد الشريف الجرجاني) : معجم التعريفات ، تحقيق ودراسة : محمد صديق المنشاوي ، دار الفضيلة ، دون سنة نشر

٣) مجمع اللغة العربية بجمهورية مصر العربية: المعجم الفلسفي، الهيئة العامة لشئون المطابع الأميرية ١٩٨٣.

٤) مراد وهبة : المعجم الفلسفي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، مكتبة الأسرة ٢٠١٦.

ثانيا : الكتب العربية :

١. إبراهيم محمد إبراهيم: تعليم الكبار في الحضارات القديمة ، مركز المحروسة ، الطبعة الأولى، القاهرة ٢٠٠٤

٢. أحمد أمين سليم: العصور الحجرية وما قبل التاريخ في مصر والشرق الأدنى، الإسكندرية ٢٠٠٠

٣. أحمد أمين سليم ، ود. سوزان عباس عبد اللطيف : الجريمة والعقاب في الفكر المصري القديم ، دار المعرفة الجامعية ،٢٠٠١

٤. أحمد أمين سليم و سوزان عباس عبد اللطيف : دراسات في تاريخ مصر والشرق الأدني القديم(٩) دراسات في تاريخ مصر الفرعونية من أقدم العصور وحتى دخول الإسكندر المقدوني ، دار المعرفة الجامعية ، الطبعة الاولى ، الإسكندرية ٢٠٠٨

٥. أحمد زايد ، و اعتماد علام: التغير الإجتماعي، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ٢٠٠٦.

٦. أحمد عبدالله محمد ، والسيد العربي حسن : تاريخ القانون المصري ، الطبعة الأولى ٢٠١٦

٧. أحمد فتحي سرور : أصول السياسة الجنائية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ١٩٧٢.

٨. أحمد فخري : مصر الفرعونية ، موجز تاريخ مصر منذ أقدم العصور حتى عام ٣٣٢ قبل الميلاد ، مكتبة الأنجلو المصرية الطبعة الثامنة ، القاهرة ١٩٩٥.

٩. أميرة حلمي مطر :في فلسفة السياسية ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، ١٩٨٥ .

١٠. السيد العربي حسن : الوجيز في تاريخ القانون المصري ، الإسراء للطباعة ، دون سنة طبع .

١١. السيد عبد الحميد فودة : الفقه الروماني بين التجديد والتقليد ، دار الفكر الجامعي ، الطبعة الأولى ، الإسكندرية ٢٠١٢

١٢. السيد عبدالحميد فودة : فلسفة نظم القانوني المصري ، الجزء الأول ، العصر الفرعوني ، دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠١٣ .

١٣. باسم محمد سيد : الفكر والدين المصري القديم ، مراجعة: د. شافية بدير ، مطابع الدار الهندسية ، دون سنة طبع .

١٤. بهاء الدين إبراهيم : الشرطة والأمن الداخلي في مصر ، مراجعة : د . محمود ماهر طه ، هيئة الآثار المصرية، مشروع المائة كتاب .

١٥. حسن عبد الحميد :تاريخ الفكر القانوني المصري (العصر الفرعوني والعصر البطلمي) ،دار النهضة العربية ، القاهرة ٢٠٠٩

١٦. سليم حسن ، مصر القديمة ، الجزء الأول في عصر ما قبل التاريخ إلى نهاية العصر الاهناسي ، الهية المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠٠

١٧. سليم حسن: مصر القديمة، جـــ١٧، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، ٢٠٠٠

١٨. شاهيناز زهران ، الأخلاق في الفكر المصري القديم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١٢

١٩. شريف الصيفي : الخروج في النهار كتاب الموتي الفرعوني ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ٢٠١٣

٢٠. شفيقة الشهاوي رمضان : تاريخ التشريع الإسلامي ، دون ناشر ، دون سنة نشر

٢١. صلاح سالم : تفكيك العقل الأصولي – النزعات الجهادية في الديانات الثلاث الإبراهيمية ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ٢٠١٨

٢٢. صوفي أبو طالب : تاريخ النظم القانونية والاجتماعية ، الجزء الثاني ، الشرائع السامية (القانون الفرعوني والقانون البابلي والشريعة اليهودية) دار النهضة العربية ، دون طبعة

٢٣. عادل بسيوني : تاريخ القانون المصري، مكتبة نهضة الشرق .

٢٤. عباس محمود العقاد: الديموقراطية في الإسلام، دار المعارف، الطبعة السادسة، دون سنة نشر

٢٥. عبد الحليم نور الدين : تاريخ وحضارة مصر القديمة ، الجزء الأول ، منذ بداية الأسرات وحتى نهاية الدولة الحديثة، القاهرة ٢٠٠٩ .

٢٦. عبد الخالق حسن أحمد : المدخل لدراسة القانون : دون ناشر ، ١٩٨٧ – ١٩٨٨.

٢٧. عبد الرحيم صدقي: القانون الجنائي عند الفراعنة ،الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة ١٩٨٦

٢٨. عبد العزيز صالح : حضارة مصر القديمة وآثارها في الاتجاهات الحضارية العامة حتى أواخر الألف الثالثة ق .م، مكتبة الأنجلو المصرية، القاهرة ٢٠١٤.

٢٩. عبدالعزيز صالح: الشرق لأدنى القديم ، الجزء الأول ، مصر والعراق ، الطبعة الرابعة ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ١٩٩٠

٣٠. عز الدين اسماعيل أحمد: تاريخ الجيش المصري في عصور ما قبل التاريخ ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، تاريخ المصريين رقم ٢٣٠ ، القاهرة ٢٠٠٣

٣١. على عبد الحليم على: مفهوم الشر في مصر القديمة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ٢٠١٧ .

٣٢. علي الصاوي، الصياغة التشريعية للحكم الجيد. إطار مقترح للدول العربية، ورشة عمل حول تطوير نموذج للصياغة التشريعية للبرلمانات العربية، برنامج الأمم المتحدة، برنامج إدارة الحكم في الدول العربية، ٢٠٠٣.

٣٣. فايز محمد حسين: نشأة فلسفة القانون وتطورها ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، ٢٠٠٢ .

٣٤. فتحي المرصفاوي : فلسفة نظم القانون المصري ، دار الفكر العربي ، ١٩٧٩

٣٥. فتحي المرصفاوي: الوجيز في تاريخ القانون المصري ، دار الفكر العربي ، القاهرة ١٩٧٦ – ١٩٧٧

٣٦. ماجد صبحي : دليل جمهورية مصر العربية لإعداد وصياغة مشروعات القوانين، إشراف : المستشار / هاني حنا ، برعاية : المستشار / محمد حسام عبدالرحيم ، القاهرة ٢٠١٨

٣٧. محمد بيومي مهران : مصر والشرق الادنى ، مصر ، الجزء الثاني ، من قيام الملكية وحتى الدولة الحديثة ، دار المعرفة الجامعية ، الإسكندرية ٢٠٠٢

٣٨. محمد سعد أبو عامود : مقدمة في علم السياسة ، مؤسسة الشنهابي للطباعة والنشر والتوزيع ، الاسكندرية ، دون سنة طبع .

٣٩. محمد شفيق غربال : تكوين مصر عبر العصور ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، القاهرة ١٩٩٢.

٤٠. محمد عبد الهادي الشقنقيري : مذكرات في تاريخ القانون المصري ، ١٩٨٣ – ١٩٨٤.

٤١. محمد على الصافوري : تاريخ القانون المصري ، دار النهضة العربية ، دون سنة طبع

٤٢. محمود السقا : فلسفة وتاريخ النظم الاجتماعية والقانونية "دراسة في علم تطور القانون" ، دون ناشر ، ٢٠٠٨ .

٤٣. محمود السقا: تاريخ القانون المصري، من العصر الفرعوني حتي نهاية العصر الإسلامي، مكتبة القاهرة الحديثة.

٤٤. محمود سلام زناتي : تاريخ القانون المصري ، دار النهضة العربية ، ١٩٧٣

٤٥. محمود سلام زناتي: تاريخ النظم الاجتماعية والقانونية في مصر، دون ناشر،١٩٨٧

٤٦. مصطفي النشار : تطور الفلسفة السياسية من صولون حتى ابن خلدون ، الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر والتوزيع- القاهرة ٢٠٠٥ .

٤٧. منال محمود محمد محمود، الجريمة والعقاب في مصر القديمة ، المجس الأعلي للآثار، مشروع المائة كتاب ،رقم ٣٤

٤٨. نجاح محسن: فلاسفة السياسة في العصر الحديث من (ميكيافيللي) حتى (كانط)، دار الهداية للطبع والنشر، الطبعة الأولي، ٢٠١٠ .

٤٩. وسيم السيسي : في البدء كانت مصر ، الدار المصرية اللبنانية ، ٢٠١٧

ثالثا : المراجع المترجمة :

١. أ.أ.س . ادواردز ، أهرام مصر ، ترجمة : مصطفي أحمد عثمان ، مراجعة: د. أحمد فخري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ١٩٩٩

٢. أ.ف. توملين: فلاسفة الشرق، ترجمة عبد الحميد سليم، مراجعة:علي أدهم، دار المعارف، الطبعة الثانية، القاهرة،

٣. ألكسندر شارف : تاريخ مصر القديمة من فجر التاريخ حتى إنشاء مدينة الإسكندرية ، ترجمة: د. عبد المنعم أبو بكر ، عين للدراسات والنشر والبحوث ، الطبعة الأولى القاهرة ٢٠١٣

٤. ألن وسالي لاندسبرغ : حداثة الحضارات القديمة ، خفايا وأسرار الماضي الكبري ، تعريب : سمير شيخاني ، منشورات دار الآفاق الجديدة ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٩٩

٥. بول بارجييه : كتاب الموتى للمصريين القدماء ، ترجمة : زكية طبوزاده ــ دار الفكر للدراساتت والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠١٤

٦. بول ماسون أورسيل : الفلسفة في الشرق ، ترجمة : محمد يوسف موسى ، دار المعارف بمصر

٧. بياتريكس ميدان رينيس : عصور ما قبل التاريخ في مصر من المصريين الأوائل إلى الفراعنة الأوائل ، ترجمة : ماهر جويجاتي، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ٢٠٠١ .

٨. جان فيركتير : مصر القديمة ، ترجمة : ماهر جويجاتي ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ،الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٣

٩. جورج استندروف : ديانة قدماء المصريين ، ترجمة : سليم حسن ، مكتبة الآداب ، القاهرة ٢٠١٤

١٠. جورج بوزنر ، سيرج سونرون ، جان يويوت ، أ. أ.س. ادواردز ، ف.ل.لونيه ، جان دويس : معجم الحضارة المصرية القديمة ، ترجمة : أمين سلامة ، مراجعة : سيد توفيق ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الاسرة ومهرجان القراءة للجميع ، القاهرة ٢٠٠١

١١. جونيفييف هوسون ، ودومينيك فالبيل : الدولة والمؤسسات في مصر من الفراعنة الأوائل إلى أباطرة الرومان ، ترجمة : فؤاد الدهان ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ، القاهرة ١٩٩٥

١٢. جيمس هنري بريستد : تاريخ مصر منذ أقدم العصور إلى العصر الفارسي ، ترجمة : حسن كامل ، مراجعة : محمد حسنين الغمراوي ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ص ١٩٩٧

١٣. جيمس هنري بريستد : فجر الضمير ، ترجمة : سليم حسن ، الميزان للنشر والتوزيع ، القاهرة ، دون سنة نشر

١٤. دومنيك فالبيل : الناس والحياة في مصر القديمة ، ترجمة : ماهر جويجاتي ، ترجمة : زكية ظوزادة ، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الثانية ، القاهرة ٢٠٠١

١٥. ر.ب.باركنسون،أصوات من مصر القديمة ، مقتطفات من كتابات الدولة الوسطى ، ترجمة : بدر الرفاعي ، سنابل للكتاب ، الطبعة الأولى ٢٠٠٩

١٦. السير والس بيدج : برت إم هرو كتاب الموتي الفرعوني (عن بردية آني بالمتحف البريطاني) ، ترجمة : د. فيليب عطية ، مكتبة مدبولي ، الطبعة الثانية ٢٠٠٠

١٧. فرانسواز دونان، كريستيان زيفي كوش:الآلهة والناس في مصر من ٣٠٠٠ قبل الميلاد إلى ٣٩٥ ميلاديا،ترجمة: فريد بوري،مراجعة:زكية طبوزادة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،القاهرة ١٩٩٧

١٨. فلندرز بتري : لحياة الاجتماعية في مصر القديمة ، ترجمة حسن محمود جوهر ، و عبد المنعم عبد الحليم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٧٥

١٩. كنت أ. كتشن: رمسيس الثاني فرعون المجد والإنتصار، ترجمة د. أحمد زهير أمين، مرتجعة : د. محمود ماهر طه، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة، القاهرة ١٩٩٨

٢٠. هـ . فرانكفورت، هـ .أ. فرانكفورت ، جون أ . ولسون ، توركليد جاكبسون: ما قبل الفلسفة، الإنسان في مغامراته الفكرية الأولى،ترجمة: جبرا إبراهيم جبرا،المؤسسة العربية للدراسات والنش ،الطبعة الثانية ، القاهرة ١٩٨٠

٢١. والتراب امري: مصر في العصر العتيق (الأسرتان الأولى والثانية) ترجمة : راشد محمد نوير ، ومحمد على كمال الدين ، مراجعة : د. عبد المنعم أبو بكر، نهضة مصر للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ٢٠٠٠

٢٢. ول ديورانت : قصة الحضارة ، المجلد الأول ، الجزء الأول ، نشأة الحضارة، ترجمة : د. زكي نجيب محمود ، ومحمد بدران ، الهيئة المصرية العامة للكتاب، طبعة مكتبة الأسرة ، القاهرة ٢٠٠١.

٢٣. وليم هــ بيك : فن الرسم عند قدماء المصريين ، ترجمة : مختار السويفي، مراجعة : د. أحمد فخري ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، طبعة مكتبة الأسرة، ٢٠١٧.

رابعا : الأبحاث والرسائل :

١. ساسي فيصل محمد: ماهية السياسة التشريعية التعريف والآليات،جامعة الدكتور مولاى الطاهر – سعيدة – كلية الحقوق والعلوم السياسية – مخبر حماية حقوق الانسان بين النصوص الدولية والنصوص الوطنية وواقعها في الجزائر، مج ٢، ٢٠١٩، الرابط http://search.mandumah.com/Record/1144608

٢. عبد الله طه فرحات سعدة : التجريم والعقاب في مصر منذ عهد الفراعنة وحتى ما قبل دخول الإسلام ، رسالة دكتوراة ، كلية الحقوق ، جامعة المنوفية ٢٠١٩.

٣. على عبد الحليم على : المفهوم السياسي للإسفت في مصر القديمة ، بحث مقدم للمؤتمر الدولي الثالث بعنوان التأثير والتأثر بين الحضارات ، مركز الدراسات البردية والنقوش ، جامعة عين شمس ، المجلد الثاني ، العدد الثاني ٢٠١٢.

٤. غازي إبراهيم الجنابي: دليل الصياغة التشريعية، مجلة الحقوق ، كلية القانون – الجامعة المستنصرية، مجلد ٤، عدد ١٨، ٢٠١٢ ، متاح على الرابط : http://search.mandumah.com/Record/427580

٥. فايز محمد حسين: الخير العام والمقاصد الشرعية وفلسفة التشريع، مجلة كلية الحقوق للبحوث القانونية والاقتصادية ، جامعة الإسكندرية ، العدد الأول ٢٠١٥. الرابط:

http://search.mandumah.com/Record/717408

٦. كمال محمد على : التنظيم الإداري للدولة المصرية القديمة ، مقال بمنشور بمجلة المدير العربي ، العدد ٨٦ ، يوليو ١٩٨٤.

٧. محمد عبد الهادي الشقنقيري : Loi divine,loi humaine et droit dans L'histoire juridique de l'Islam التشريع الإلهي والتشريع الإنساني والقانون في التاريخ القانوني للإسلام ، ترجمة : د. محمد على الصافوري، منشور بمجلة البحوث القانونية والاقتصادية، كلية الحقوق، جامعة المنوفية ،العدد٢٢ أكتوبر ٢٠٠٢

٨. محمود السقا : الأسس القضائية ومشكلة تنازع القوانين ما بين مصر الفرعونية ومصر البطلمية، بحث منشور بمجلة القانون والاقتصاد،العدد الثالث، سبتمبر ١٩٧٤.

❖ **المراجع الأجنبية :**

1. A.J. Van Loon : Law and order in encient Egypt , the Development of New Kingdom until the Roman Dominate, MA–Thesis– Ancient History, Leiden University, 2014

2. CHRISTIAN JACQ : Les égyptiennes, Portraits de femmes de l'égypte pharaonique, Librairie Académique perrin, 1996

3. G. MASPERO: LIFE IN ANCIENT EGYPT AND ASSYRIA , LATE DIRKCTOR OF ARCHEOLOGY IN EGYPT AND MEMBKR Of THE INSTITUTE OF FRANCE. TRANSLATED BY ALICE MORTON. LONDON, 1892

4. J.A. Wilson , The Calture of Ancient Egypt, Chicago, 1963

5. Jouget : Histoire du droit public de L'Egypte ancienne, Rev. Al Qanon wel Iqtsad, Le Caire 1943.

6. Margaret R. Bunson, Encyclopedia of ancient Egypt, revised edition , Copyright © New York 2002

7. MIRIAM LICHTHEIM: Ancient Egyptian Literature,volume 1: The Old and Middle kingdoms, London , 1975

8. NJ van Blerk : THE EMERGENCE OF LAW IN ANCIENT EGYPT THE ROLE OF MAAt, FundaminaFundamina Volume 24 | Number 1 | 2018